AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

مجلة المستنصرية
للدراسات العربية والدولية
يصدرها مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

عدد خاص للندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات السياسية

العدد ٣
آذار ٢٠٢٢
المجلد ١
doi
ISSN : 2070-898X
Email:must_arab_cent@yahoo.com

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

Al-MUSTANSIRIYA JOURNAL FOR ARAB AND INTERNATIONAL STUDIES

A special issue for the annual symposium
of the Department of political studies
It is issued by Al-Mustansiriya Center For
Arab and International Studies

March 2022

Number 3
Folder 1

ISSN : 2070-898X

Email:must_arab_cent@yahoo.com

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية

مجلة علمية محكمة فصلية

تصدر عن مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الجامعة المستنصرية

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور احمد شيال غضيب

مدير التحرير

المدرس الدكتور فاطمة خلف كاظم

اعضاء هيأة تحرير المجلة

ا.د. جمال شقرة/ عضوا/ جامعة عين شمس/ القاهرة/ مصر.

ا.د. امال بن قو / عضوا/ جامعة عبد الحميد بن باديس/ الجزائر.

ا.د. عبد الحليم بو قرين / عضوا/ جامعة الاغواط / الجزائر.

ا. د. امال قرامي / عضوا/ كلية الآداب / جامعة منوبة / تونس.

ا.د. جواد الرباع/ عضوا/ جامعة بن زهر/ المغرب.

ا. د. بن صالح الحاج عيسى /عضوا/ جامعة الاغواط / الجزائر.

ا.د. نبيل ونوغي / عضوا / المركز الجامعي سي الحواس / الجزائر.

ا.د. انتظار احمد جاسم /عضوا/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

ا.د. بشرى محمود صالح /عضوا/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

ا.م.د.علي مجيد العكيلي /عضوا/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

ا.م.د. حيدر عبد الحسين حميد /عضوا/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

ا.م.د. ماهر ابراهيم اسماعيل /عضوا / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

ا.م. امجد زين العابدين /عضوا/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

المصحح اللغوي

الاستاذ الدكتور عقيد خالد حمودي العزاوي

التنضيد الالكتروني

ضمياء حامد سهيل

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

نبذة عن الندوة السنوية لقسم الدراسات السياسية

عقدت اعمال الندوة السنوية لقسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية والموسومة: **(نحو رؤية جديدة لبناء مصالح العراق العليا)** يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٢/٣/٢٢

اللجنة التحضيرية:

١. أ.م. د. حيدر علي حسين – رئيس قسم الدراسات السياسية (رئيساً)
٢. أ.م.د. مهند عبد الواحد كاظم – كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية (عضواً)
٣. أ.م. أمجد زين العابدين – مقرر قسم الدراسات السياسية (عضواً)
٤. م. نغم سعدون رحيمة – قسم الدراسات السياسية (عضواً)

اللجنة العلمية:

١. أ.م. د. حيدر علي حسين – رئيس قسم الدراسات السياسية (رئيساً)
٢. أ.د. شذى زكي حسن – كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية (عضواً)
٣. أ.م.د. بتول هليل جبير – قسم الدراسات السياسية (عضواً)
٤. أ.م.د. ظفر عبد مطر - قسم الدراسات السياسية (عضواً)

ابتدأت الندوة أعمالها في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٢/٣/٢٢ في قاعة المركز،

رئاسة الجلسة: أ.م.د خالد عبد الاله عميد كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

مقرر الجلسة: م. نغم سعدون رحيمة

تضمنت الجلسة الافتتاحية الفقرات الآتية:

التوقيت	المنهاج
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	**كلمة ترحيبية**
١٠:١٥ - ١٠:٣٠	**كلمة رئيس الجلسة: (أ.م.د خالد عبد الاله) عميد كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية**
١٠:٣٠ – ١٢:٤٠	**بدء جلسات الندوة**
١٢:٤٠ – ١:٠٠	**تقديم الشهادات التقديرية**

بلغت عدد الأوراق والبحوث المشاركة في الندوة العلمية من قبل الاساتذة والباحثين في الجامعات العراقية ومراكز الابحاث (٢٨) ورقة وبحث، وقد عرضت على أساتذة وخبراء من داخل المركز وخارجه.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الأشراف على تحرير الوقائع

١	أ.م.د. حيدر علي حسين	رئيساً
٢	أ.م. أمجد زين العابدين	عضواً
٣	م. نغم سعدون رحيمة	عضواً

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

المحتويات

ت	الورقة / البحث	الباحث	رقم الصفحة
١	الضاغط الخارجي وتأثيره على وصول العراق لمصالحه الوطنية	أ.د.عامر هاشم عواد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد م.م. ميلاد لفته عبد الحسين / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مقر الوزارة	٧
٢	استراتيجية الحليف الواحد والشراكات المتعددة.. رؤية جديدة لمصالح العراق في السياسة الخارجية	أ.م.د. علي حسين حميد / كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين د.محمد معزز الحديثي / كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية	١٤
٣	معادلة المصالح الوطنية العراقية العليا: الديناميات والاتجاهات	أ.د. نوار جليل هاشم كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية أ.م. أمجد زين العابدين طعمة / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية	٣٣
٤	أولوية البيئة الإقليمية في تحديد المصلحة الوطنية العراقية	أ.م.د. ظفر عبد مطر / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية	٣٧
٥	أولويات العراق الاستراتيجية لبناء المصالح الوطنية	د. زيد عبد الوهاب / باحث في مركز دراسات الشرق الوسط (أورسام)- انقرة	٤٠
٦	استراتيجية العراق في تحقيق مصالحه العليا	د. محمد كاظم المعيني/ مركز دجلة للتخطيط الاستراتيجي	٤٧
٧	الخطاب الإعلامي وسيادة لغة المصالح	أ.م.د. علي عبد الهادي / وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	٥٢
٨	التحديات التي تواجه تحقيق مصالح العراق العليا	أ.م.د. مهند عبد الواحد النداوي / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية	٥٩
٩	المصلحة الوطنية العراقية بين الفرص والتحديات	م.د. زينة عبد الأمير عبد الحسن إبراهيم / كلية الإسراء الجامعة	٦١
١٠	أولويات التشريع العراقي في حماية البيئة كجزء من المصالح الوطنية ببعدها الداخلي	أ.د. عقيد خالد حمودي / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية	٦٥
١١	توظيف موقع العراق واثره على المصالح الوطنية	أ.م.د. ماهر إسماعيل إبراهيم / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية	٧٤

١٢	دبلوماسية الاحتواء ومدخلاتها المنتجة للمصالح الوطنية العراقية (مقاربة جيوبوليتيكية)	د. فراس هاشم عباس /باحث في الشؤون الاستراتيجية والدولية	٧٦
١٣	محددات التفاعل والتأثير في السياسة ودورها في بلورة مصالح العراق- دراسة في المفهوم والآليات	م.م. حسن خلف العلاق / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية	٩٢
١٤	الجيش العراقي بعد ٢٠٠٣: الحاجة إلى بناء عقيدة عسكرية راسخة	أ.م.د. واثق السعدون / مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام)/ أنقرة	٩٧
١٥	مصالح العراق العليا بين استراتيجية توظيف التناقضات الخارجية وضمان التوازن	أ.م.د. دينا محمد جبر / كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد	١٠٣
١٦	مصالح العراق في اطار البيئتين الدولية والاقليمية	أ.د. سراب جبار خورشيد / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية	١٠٨
١٧	الثابت والمتغير في مصالح العراق العليا	أ.م.د. بتول هليل جبير / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية	١١٣
١٨	الدور المستقبلي للسياسة الخارجية العراقية في تعزيز المصالح الوطنية	م. عمر موفق / كلية الطب الجامعة المستنصرية م. محمد سلمان / كلية الهندسة/ الجامعة المستنصرية	١٢١
١٩	العراق ودول جواره الإقليمي.. هل من مصالح مشتركة	أ.م.د. غسان كريم مجذاب / كلية العلوم/ الجامعة المستنصرية م.د. دريد شدهان محمود / كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية	١٢٤
٢٠	البعد الاستراتيجي في بناء مصالح العراق الحيوية	أ.م.د. حيدر علي حسين/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ قسم الدراسات السياسية	١٢٧
٢١	تاثير الازمات الدولية على مصالح العراق في البيئة الدولية.. الازمة الاوكرانية انموذجا	أ.م.د. سميرة حسن عطية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية	١٣٠
٢٢	العراق بين اضطراب البيئة الاقليمية والاستراتيجية الفاعلة لحماية المصالح العليا	د. يونس مؤيد يونس/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل د. رؤى خليل سعيد/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل	١٣٨
٢٣	دور الإعلام الوطني في تجسيد المصالح العليا	د. علي موفق فليح/ كلية الآداب	١٥٣

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

		/ الجامعة المستنصرية د. مدين عمران/ كلية الآداب / الجامعة المستنصرية	
٢٤	المصلحة الوطنية والتماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي	م. نغم سعدون رحيمة/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية	١٥٥
٢٥	رؤية في مكانة العراق الإقليمية.. المصالح والتحديات	أ.د. لبنى خميس مهدي/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين أ.م.د. تلا عاصم فائق/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد	١٦٢
٢٦	المصلحة الوطنية العراقية.. قراءة في المحددات الداخلية والخارجية	أ.م.د. سليم كاطع علي / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد	١٧٨
٢٧	حركة السياسة الخارجية العراقية وضمان تحقيق المصالح العليا	محمد كريم الخاقاني معهد الخدمة الخارجية / وزارة الخارجية	١٨٧
٢٨	اتجاه المصالح المتوازنة في علاقات العراق الإقليمية والدولية	أ.م. د. تغريد عبد القادر علي/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية	١٩٥
٢٩	نحو رؤية جديدة لمصالح العراق القومية في منطقة المغرب العربي.. تونس أنموذجاً	أ.م.د. سؤدد كاظم مهدي/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية	٢٠٠

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الضاغط الخارجي وتأثيره على وصول العراق لمصالحه الوطنية

أ.د. عامر هاشم عواد
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
/ جامعة بغداد

م. م. ميلاد لفتة عبد الحسين
وزارة التعليم العالي /مقر الوزارة

طالما شكلت مسألة الضاغط الخارجي وموقفه من تحولات الداخل في أي بلد محور نقاش سياسي وفكري، اذ ان هذا الضاغط، وبسبب التنافسية بين الدول لعب على مدار التاريخ دورا مؤثرا لصالح الحد من قوة طرف اخر او لإعاقة نموه بما يفضي الى نوع من التبعية تصب في مصلحة الطرف الضاغط وفق نمط الربح والخسارة (Win – Lose). بيد انه وقبل أن ندخل في إطار نقاش مسألة الضاغط الخارجي واثره على وصول العراق لمصالحه، يستوجب علينا، اعطاء تعريف مبسط له، اذ يمكننا القول انه:"مجموعة العوامل والأدوات والقرارات والسياسيات الصادرة عن مراكز قرار تقع خارج مجال سيادة سلطة الدولة، والتي يقع أثرها على ما هو داخل مجال سيادة هذه السلطات دون أن يكون لديها قدرة على ردها أو دفعها جزئيا أو كليا، الامر الذي ينبغي أخذه دوما بعين الاعتبار حين رسم السياسات أو القرارات."

وتاتي قوة تاثير الضاغط الخارجي من نقطتين:

الاولى: ضعف الطرف المتعرض لفعل الضاغط الخارجي بالمقارنة مع قوته، وقد يصل هذا الضعف احيانا الى حد الاختلال الاستراتيجي، كما هو حال المقارنة بين طرفين كالعراق والولايات المتحدة.

الثانية: التطور التكنولوجي الذي اضعف من سيطرة الدولة وامكانية مواجهتها لفعل الضاغط الخارجي.

ولأن مصالح العراق- بوصفه دولة تسعى لاعادة تموضعها الاقليمي كفاعل مؤثر على الصعد المختلفة - تتقاطع في كثير من الاحيان مع مصالح الضواغط الخارجيين (اقليمية ودولية)، وهو تقاطع مرهون بقدرات واغراض تلك الضواغط، يصبح هنا لزاما على العراق التعامل معها وتقليل تاثيرها الى الحد الادنى سبيلا لضمان الوصول لمصالحه التي اشارت اليها اوراق الزملاء في هذه الندوة.

وعلى اختلاف نوع المصالح العراقية وباختلاف تسمياتها، سواء تلك المصالح الحيوية او المصالح المهمة جداً او المصالح المهمة، او حسب نوعها كالمصالح الاقتصادية او المصالح السياسية، فقد ادى الضاغط الخارجي دورا كبيرا في اضعاف وصول العراق لتلك المصالح.

وقد واجه العراق نوعين من الضواغط:

النوع الاول: يمكن تسميته بضواغط الجوار الجغرافي، وهي تلك الاطراف الدولية التي لها حدود جغرافية مع العراق وتعمد الى اضعافه وانهاكه سبيلا لتحقيق اهداف معينة، بعضها سياسي وبعضها امني وبعضها اقتصادي، وهذا الضاغط الخارجي هو اقرب للضاغط الثابت

او المستمر بحكم حالة التنافس الاستراتيجي التي تتطلب قوة طرف ما في مقابل ضعف طرف اخر.

النوع الثاني: الضاغط الخارجي المتحول او المتغير: ونعني به المواقف والمواقع السياسية القابلة للتحول والتبدل وفقا للمصالح، والتي تشمل طرفا او اطرافا خارجية ضاغطة لمرحلة ما قد لا تتسم بالثبات تبعا لوقت انتهاء مبررات وجودها. وبالمثل فان الضاغط الامريكي بوصفه ضاغطا خارجيا على العراق، عمد بشكل هادف الى اضعاف العراق امنيا واقتصاديا وجعل هذا الامر هدفا استراتيجيا يخدم مصلحة امريكية الا وهي (اسرائيل). وهنا يبدو ان هناك خيط رفيع للتمييز بين الهدف والمصلحة، رغم ان الكثير من الباحثين يراهما وكأنهما واحد، ولكن ابسط تمييز لهما ينطلق من أن الخاصية التي تتسم بها المصلحة هي العمومية، وهذه العمومية تسمح لها أن تتشابه مع مصالح دول اخرى، مثلا نقول أن من مصلحة الدولة الحفاظ على امنها وتأمين حدودها، وهذه العمومية موجودة لدى جميع الدول، لكن ما يميز الدول عن بعضها في برامج سياستها الخارجية هي الاهداف التي تكون اكثر تحديدا، فالهدف هو عبارة عن برنامج عمل يتضمن خطوات إجرائية يمكن ملاحظتها وقياسها، وتحقيق الهدف يعمل على تأمين تحقق المصلحة.

ولكي نبين حجم تاثير الضاغط الخارجي على العراق، لنتفق بالعموميات ان المصالح العراقية تتمحور حول ثلاثة معطيات: أمن الحدود والامن الداخلي، الرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي.

فاذا ما جئنا الى المصلحة الاولى وهي امن الحدود فان الامثلة العملية والمدعمة بالادلة كثيرة على ان الضواغط الخارجية ادت دورا سلبيا في تعرض امن الحدود العراقية والامن الداخلي لاختراقات متكررة اثرت سلبا على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ذلك ان الامن هو (الماستر كي) لكل الابواب الاخرى، فلا تنمية بدون امن، ولا استقرار سياسي بدون امن، ولا استقرار اجتماعي بدون امن، ولا تعليم مستدام بدون امن، ومن هنا قام الضاغط الامريكي عمدا بترك الحدود العراقية مفتوحة بعد عام ٢٠٠٣ دون ادنى سيطرة لاجل ادخال المجاميع الارهابية التي اوصلت العراق للحرب الداخلية، وعاثت في مدنه فسادا وتدميرا لا سيما بعد تفجير المرقدين الشريفين في سامراء ٢٠٠٦، وكذلك بعد سيطرة تنظيم داعش على عدد من المدن العراقية، وبين تلك المرحلتين الزمنيتين عمدت ضواغط خارجية مجاورة للعراق على ادامة التوتر الامني داخله سواء عبر قيام مخابراتها بتدريب العناصر الاجرامية الارهابية تدريبا احترافيا والسماح بادخال المواد المتفجرة الى داخله سبيلا لافشال المشروع الامريكي في العراق واعاقته عن التمدد شرقا وغربا، كما حصل في تفجير مبنى وزارة الخارجية العراقية واشار الى ذلك السيد رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي، اوعبر فتح الحدود امام المقاتلين الاجانب من دول الضواغط الخارجية المجاورة للعراق ومدهم بكل انواع الدعم لصالح اشغال العراق امنيا عبر تفجيرات دموية مستمرة تفتك بالناس وتضعف وحدة النسيج الوطني وتحول العراق داخليا الى بلد متحارب ومنقسم على نفسه سبيلا لافشال تجربته وافشال تقدمه وافشال اعادة بناءه لنفسه من جديد.

لقد افضي ضعف العراق وامكانياته بعد عام ٢٠٠٣ في مقابل القوة التدميرية والتكنولوجية والامكانيات الكبيرة للضواغط الخارجيين الى تراجع امكانية وصول العراق

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

للمصلحة الامنية وهي ضمان امن الحدود والامن الداخلي، واذا كان الامر تحسن كثيرا في السنوات الاخيرة، واذا كان العراق قد استطاع الوصول الى جزء كبير من هذه المصلحة، فان الامر لا يزال فيه بقية، فلا يزال امن الحدود والامن الداخلي يعاني من بعض مواطن الخلل، وما استمرار جيوب التنظيمات الارهابية بالقيام بالعمليات الاجرامية الا دليل واضح على ان الضاغط الخارجي لا يزال يوظف تلك التنظيمات كلما اراد العراق الانطلاق للوصول لمصالحه.

وعلى صعيد المصلحة الثانية، وهي الاستقرار السياسي، فمن المهم معرفة أن مسألة تاثير الضاغط الخارجي لا تتوقف عند الدور الذي يلعبه في الأحداث السياسية فقط، عبر إجهاض هذا المسار أوالدفع باتجاه أخر، بل يذهب الأمر عميقاً في تأثيره، وهو تأثير ذو اتجاهات متعددة، فلكل تدخل خارجي أثر اجتماعي وثقافي، بحيث يترك هذا الضاغط السلبي أثاره على تلك المجالات بذوراً تنمو وتتطور في شروط جديدة وبيئة جديدة.

لقد اراد المحتل الامريكي اقامة عراق جديد يحكم عبر الانتخابات (الحرة) المباشرة وفق منهج التداول السلمي للسلطة التي تخرج من رحم صندوق الاقتراع، وهذا في حد ذاته تطورا لا يمكن نكرانه لم يشهده العراق سابقا، وعلى جميع علاته وتحفظنا عليه الا انه كان اسلوبا جديدا في تداول السلطة كان يمكن ان يجعل من العراق دولة مستقرة سياسيا اذا ما قامت الحكومات المنبثقة عن الانتخابات بالعمل وفق منهج المصلحة الوطنية اولا وتغليبها على المصالح الفئوية سواء القومية الفرعية او الحزبية الفرعية.

ولان الديمقراطية الحقيقية تشاهد عند النتائج والخواتيم، وليس عند الكلام والبدايات، فقد جاءت الديمقراطية الامريكية محبطة للوصول للمصالح وليس دافعة باتجاهها، وهذا امر ليس بالجديد فقد سبق وان تحدث عنه المفكر العربي عبد الإله بلقزيز إذ قال: "كان الهدف الواحد، المتكرر منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر (منذ ضرب مشروع محمد علي باشا في مصر)، هو تجزئة البلاد العربية وتفكيكها، فهو أطل في عهوده كافة، تحت عنوان فرض الإصلاح والإصلاحات (نشر الديمقراطية اليوم). بهذه العتلة فككت الإمبراطورية العثمانية، وغزا الفرنسيون تونس والمغرب، والبريطانيون مصر، والأميركيون والبريطانيون وحلفاؤهم الأطلسيون العراق عام ٢٠٠٣، وتنظم أضخم عملية تفتيت كولونيالي في عدة من البلدان العربية ". فالديمقراطية والاصلاح الديمقراطي هي فكرة سامية ان كانت حقيقة فعليا، لكن ان تم توظيفها من قبل الضاغط الخارجي ولم تترك لحالها فانها ستصبح حالة سلبية تخدم تفكك الدول واضعافها واجهاض مشاريعها التنموية.

لقد بدا واضحا تاثير الضاغط الخارجي في الاستقرار السياسي منذ ان ضغطت الولايات المتحدة في مسالة الدستور العراقي الذي خرج الى العلن وهو مليء بالمواد القابلة للانفجار تباعا، الى الحد الذي اوصل المحكمة الاتحادية العراقية وهي اعلى سلطة قضائية في العراق للقول في عام ٢٠٢٢ انه حان الوقت لتعديله، مع علمها بانه وضع ليكون دستورا جامدا وليس من السهل تعديله، فهدف الضاغط الخارجي كان انشاء عملية سياسية ليست مستقرة لضمان قدرا من الخلاف السياسي الذي انعكس على مجمل اشكال الحياة اليومية، وقد فتحت تلك الضواغط الباب امام تدخلات سياسية واسعة واتهامات متبادلة بدور تلك الضواغط بتزوير الانتخابات اودعم اطرافا سياسية بشكل علني او السعي المستمر لافشال مسعى بعض

الحكومات العراقية او التدخل بالتهديد احيانا لصالح ايجاد تحالفات سياسية معينة ترى فيها بعض الضواغط الافضل لخدمة مصالحها.

وفيما يخص المصلحة الاقتصادية المتثمثلة بالرفاه الاقتصادي، وبالتداخل مع الكلام السابق حول المواد الدستورية حول النفط العراقي، لم يسمح الضاغط الخارجي للعراق بان يستثمر موارده الاولية ويعيد افتتاح مصانعه ويديم انتاجه الزراعي لدرجة اصبح العراق معها دولة استهلاكية واقتصادها ريعي يتاثر باي هزة تصيب الاقتصاد العالمي لا سيما اذا ما تراجعت اسعار النفط اوارتفعت اسعار المواد الغذائية. وللدلالة يكفي مثلا تصريح السيد وزير الصناعة العراقي الاسبق محمد صاحب الدراجي الذي قال في لقاء على قناة الرشيد الفضائية متحدثا عن قوة تاثير الضاغط الخارجي " ترد تعليمات بان لا نفتتح أي مصانع".

لقد اسهم الضاغط الخارجي لاسباب عديدة في تراجع اداء الاقتصاد العراقي على كل المستويات، فاضعاف الزراعة وانهاء الصناعة واعتماد الاستهلاك قاد الى فشل السياسة المالية في العراق والتي من دلالاتها:

١. تذبذب النمو الاقتصادي، وذلك بحكم اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط بنسبة كبيرة جداً، مع إهمال القطاعات الأخرى، حيث لم تعمل السياسة المالية، عبر أدواتها المختلفة، من تفعيل القطاعات الأخرى لتقوية الاقتصاد وتمتين النمو الاقتصادي وتحقيق استقراره.
٢. تفاقم معدلات البطالة، حيث تشكل ما نسبته ١٠% حسب أدنى التقديرات و٤٠% حسب أعلى التقديرات، من قوة العمل، مع انخفاض إنتاجية العمل التي بلغت ١٧ دقيقة يومياً للموظف في الدولة كما تناقلته الصحف نقلاً عن المستشار الاقتصادي الدكتور مظهر محمد صالح.
٣. تدهور البنية التحتية، من المعروف إن القطاع الخاص في البلدان النامية ومن بينها العراق لايُقدم على الاستثمار في البنية التحتية كونها تتطلب استثمارات كبيرة ولمدة زمنية طويلة.
٤. غياب الاستدامة المالية، إن أبرز ما يُدلل على غياب الاستدامة المالية في العراق هو الأزمات، بمعنى إن أي أزمة تطرأ وتنعكس آثارها على انخفاض أسعار النفط سيلجأ العراق إلى الاقتراض لسد احتياجاته المالية، وهذا ما ينعكس على الاستقرار الاقتصادي، كما حصل في أزمة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ التي ترتب على إثرها حالة الركود، وأزمة ٢٠١٤ التي ترتب على أثرها حالة التقشف، فغياب الاستدامة المالية تكشف عن مدى تقاعس السياسة المالية في ممارسة دورها المطلوب.

وعندما سعى العراق للخروج من طوق الضغوط الاقتصادية وذهب للصين كي يعقد الاتفاقيات التجارية معها، جاء رد الضاغط الخارجي، انهاء التوجه العراقي باتجاه الصين وايقاف اجراءات استكمال انضمام العراق لمبادرة الحزام والطريق واضاعة فرصة كبيرة لصالح التنمية وتحقيق الاهداف الاقتصادية وصولا لضمان مصالحنا الاقتصادية.

ولكي لا نضع الكرة في ملعب الضاغط الخارجي فقط، فاننا نعلم ان للعوامل الداخلية دورها الكبير في ذلك، الا ان اساس تلك المشاكل هوالايام الاولى التي رسمت فيها السياسات العراقية بعد الاحتلال، حيث القرار الامريكي بارتهان العراق للسياسة الامريكية، وهو ارتهان تطلب التبعية الدائمة وعدم عودة العراق قويا من جديد، حتي لا يهدد حلفاء الولايات المتحدة،

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

وقد استفاد من هذا الوضع كل القوى الضاغطة الخارجية، الكويت والسعودية وسوريا وتركيا وايران، اذ عمدت جميعا الى الضغط على العراق وفقا لما تمليه مصالحها وبالضد من المصلحة العراقية.

ولأن الورقة لا تستقيم بدون تقديم مقترحات الى من بيدهم الامر داخليا عسى ان يسهموا في تقليل تاثير الضاغط الخارجي، فاننا نرى ان هذه النقاط ستفضي الى عراق اقوى داخليا، ولاننا نؤمن انه كلما كانت الدولة اقوى كلما ضعف تاثير الضاغط الخارجي، فإن تقوية الداخل سيفضي لاضعاف تاثير ضاغط الخارج وكالاتي:

١. ايجاد عملية سياسية مستقرة تعتمد الاغلبية الفائزة بالانتخابات وليست الاغلبية التي تشكل داخل قبة البرلمان كما ورد في تفسير المحكمة الاتحادية بعد انتخابات ٢٠١٠ والذي ادخل العملية السياسية برمتها في حالة من عدم الاستقرار.
٢. تكوين معارضة حقيقية وليست شكلية تمارس العمل النيابي الفعلي كما ورد في الدستور حيث تراقب المعارضة الحكومة وتؤدي عملها الرقابي بشكل فعال.
٣. الحيادية في المواقف الخارجية، ومحاسبة وتجريم أي سياسي اوكتلة سياسية تتخذ موقفا تفضل فيه مصلحة أي طرف على المصلحة العراقية.
٤. العمل على تعديل الدستور وتفكيك المواد الخلافية وبيان صلاحيات الاقاليم وتحديدها ليصبح كل ماعداها من صلاحية الحكومة الاتحادية حصرا.
٥. محاربة الفساد المالي والاداري واسترداد الاموال التي تحصل عليها السياسيون بشكل غير شرعي عبر تشريع قانون جديد يسمى (قانون المساءلة والاسترداد) تعاد بموجبه مليارات الدولارات التي ضاعت من اموال العراق لتوظف في عملية تنمية فعلية وفق تجارب تنموية بدأت من الصفر كتجربة اندونيسيا او ماليزيا او حتى بنغلاديش في السنوات الاخيرة.
٦. تعزيز انتماء الفرد لوطنيته عبر منحه كامل حقوقه الوطنية.
٧. توقيع الكتل السياسية جميعا على ميثاق شرف يتم الاتفاق فيه على المصالح العليا وتغليبها على المصالح الضيقة بكافة اشكالها.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

استراتيجية الحليف الواحد والشراكات المتعددة.. رؤية جديدة لمصالح العراق في السياسة الخارجية

أ.م.د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية
/جامعة النهرين

م.د. محمد معزز الحديثي
كلية القانون والعلوم السياسية
/الجامعة العراقية

أسهمت حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعاني منها العراق منذ العام ٢٠٠٣ بانعكاسات سلبية على مختلف المستويات وفي مقدمتها الشؤون الخارجية، وذلك في ظل عدم تبلور رؤية استراتيجية محددة في سياسة العراق الخارجية مستجيبة لمصالح العراق الأساسية وساعية لتحقيق اهدافه المتعددة في البيئتين الإقليمية والدولية، ويمكن القول ان هناك مجموعة اعتبارات أدت الى انعدام تخطيط السياسة الخارجية العراقية بعضها يتعلق بالشأن السياسي الداخلي والبعض الاخر يرتبط بتأثيرات المدخلات الخارجية المؤثرة في الامن الوطني العراقي سواء الاقليمية او الدولية، وفي ظل التحولات والتطورات التي يشهدها النظام السياسي العراقي بات لزاماً تقديم رؤية استراتيجية عراقية جديدة في السياسة الخارجية قائمة على فرضية الحليف الواحد والشراكات الاستراتيجية المتعددة، تكون منطلقاً لتحقيق مصالح العراق الوطنية العليا التي يجب ان تسمو على الاعتبارات الدينية والقومية والمذهبية والمناطقية وغيرها.

الاشكالية:

تعاني السياسة الخارجية العراقية منذ عام ٢٠٠٣ من اشكالات متعددة بعضها يتعلق بانعدام حالة عدم الاستقرار الداخلي الى جانب طبيعة تأثير المدخلات الخارجية سواء الاقليمية اوالدولية، فضلاً عن فشل الطبقة السياسية الحاكمة في العراق في تبني رؤية استراتيجية في ادارة السياسة الخارجية العراقية مستجيبة لمصالح العراق الوطنية وعزلها عن الارتباطات الخارجية سواء الاقليمية او الدولية.

الفرضية:

تنطلق رؤية الحليف الواحد والشراكات المتعددة من فرضية مفادها ان السياسة الخارجية العراقية يجب ان تبنى على أسس ومنطلقات جديدة مغايرة لما تم الاعتماد عليه في المرحلة السابقة المتمثلة بعراق ما بعد عام ٢٠٠٣، وذلك من خلال تبني استراتيجية عراقية جديدة في السياسة الخارجية مستندة الى التحالف الامني مع الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها أكبر قوة أمنية وعسكرية في العالم، الى جانب تبني شراكات استراتيجية متعددة مع مختلف القوى الفاعلة في النظام الدولي سواء القوى الاقليمية اوالقوى الاوربية الكبرى اوالقوى الاسيوية الفاعلة.

المحور الاول: مدخل تأسيسي:

تتعدد تعريفات السياسة الخارجية الى مجموعات مختلفة بيد أن التعريف الاكثر شيوعا هو تعريف (مارسيل ميرل)، اذ يذهب للقول "هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

باتجاه الخارج، أي انها بنقيض السياسة الداخلية تعالج مشاكل تطرح فيما وراء الحدود"[١]، بمعنى ان السياسة الخارجية تختص بالشؤون والقضايا التي تحدث خارج الاطار الجغرافي للدولة، وتشمل مختلف المجالات فهي لا تقتصر على الجوانب السياسية والدبلوماسية فحسب، بل تمتد لتشمل معظم المجالات المؤثرة في قوة الدولة وتنمية دورها في السياسة الدولية، وذلك عن طريق الاهتمام بعدد من المجالات ومن أبرزها مجالات الامن والدفاع وقضايا الطاقة والاستثمارات الخارجية، الى جانب تنشيط التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف في المجالات الاجتماعية والثقافية وغيرها.

وفيما يتعلق برؤية الحليف الواحد والشراكات المتعددة فإنها تنطلق من ضرورة اجتراح استراتيجية عراقية جديدة تبنى على أساس تقديم مصالح العراق الوطنية على الاعتبارات القومية والدينية والمذهبية الفرعية، وكما هومعلوم من دون تحقيق الاستقرار الداخلي يصعب تصور قيام سياسة خارجية فاعلة ومستقرة، وتمثل فرصة الانتصار على تنظيم داعش الارهابي والحفاظ على كيان الدولية العراقية بما يشكل المرحلة الثانية في اعادة التأسيس بعد مرحلة ٢٠٠٣، ثم تطورات الواقع السياسي بعد اندلاع انتفاضة تشرين من العام ٢٠١٩ والمتغيرات التي احدثتها، وطبيعة المتغيرات الاستراتيجية في البيئة الاقليمية والدولية، الفرصة السانحة لتبني رؤية جديدة في السياسة الخارجية العراقية تجاه المحيط الاقليمي والدولي.

تنطلق تلك الرؤية من تحقق فرضية مفادها ضرورة قيام العراق بالعمل على تبني شراكات استراتيجية مع القوى الفاعلة في النظم الدولي سواء الاقليمية منها او الدولية، وعدم الاعتماد على العلاقة مع الولايات المتحدة فحسب، وذلك انطلاقاً من العمل على توزيع العلاقات على عدة محاور دولية بما ينسجم مع طبيعة توازنات القوى، مستفيدا في ذلك من امكانات العراق في قطاع الطاقة وما يمكن ان يمثله من أهمية في تحقيق الشراكات الاستراتيجية لا سيما في اطار الاستثمارات الخارجية، مع الاحتفاظ بالتحالف الأمني مع الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها أكبر قوة أمنية وعسكرية في العالم، لنكون أمام استراتيجية عراقية جديدة في السياسة الخارجية قائمة على الحيف الواحد المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية والشراكات الاستراتيجية المتعددة المتمثلة بمختلف القوى الاقليمية والدولية.

المحور الثاني: أنماط التفاعل الخارجي

تحاول استراتيجية الحليف الواحد والشراكات المتعددة تقديم رؤية متكاملة ازاء سياسة العراق الخارجية عن طريق تقديم شكل للتفاعلات الخارجية ودورها في صياغة الرؤية الاستراتيجية العراقية، وذلك في ضوء تقديم مقاربة قائمة على ثلاث أنماط من تفاعلات العراق الخارجية في البيئتين الاقليمية والدولية، اذ تكمن تلك الأنماط في سلم تراتبي من الأكثر أهمية الى الأقل أهمية في ضوء الاتي:

نوع التفاعل	المستوى	الدول
التحالف الأمني	الاعلى	الولايات المتحدة الامريكية

(١) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية ، بغداد، ط٥، ٢٠١٠، ص ١٥.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الشراكات الاستراتيجية (الطاقة والاستثمارات الخارجية)	المتوسط	روسيا – تركيا – ايران - القوى الاوربية الكبرى- القوى الاسيوية الفاعلة
التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف	الادنى	جميع الدول والمنظمات في العالم

يمكن تصور تلك الانماط في ضوء وجود سلم يضم ثلاث مستويات من التحليل يقع التعاون في أدنى مستوى لها وهوما يمكن تصوره في التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف مع عدد من الدول والمنظمات الدولية والاقليمية في القضايا الاجتماعية والثقافية والصحية والرياضية والتعليمية وغيرها، أما الشراكات الاستراتيجية المتعددة فهي تقع في منتصف السلم أي في موقع أعلى من التعاون وأقل من التحالف الامني، ويمكن ذلك في الشراكات الاستراتيجية في مجالات من قبيل قضايا الطاقة والتجارة الثنائية والمتعددة والاستثمارات الخارجية، في حين يكون التحالف الامني في أعلى مستويات التحليل ويتمتع بالأهمية الكبرى كونه يشتمل على التحالف الاستراتيجي في مجالات الأمن والدفاع الوطني.

المحور الثالث: نماذج في الشراكات الاستراتيجية:

يتفق الكثير من الباحثين والمتخصصين بالعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية إن عالم القرن الحادي والعشرين قد غادر منطق التحالفات الثنائية المجردة بين دولة كبرى واخرى صغيرة اوبين دول متوسطة المستوى، وإن انتهاء الحرب الباردة وتحول أليات الصراع في السياسة الدولية أدت الى تبني رؤى جديدة في سياسات الدول الخارجية، مغايرة عن منطق الصراعات والتحالفات في الحرب الباردة، وفي هذا الاطار من الاهمية بمكان القول إن فرضية الشراكات الاستراتيجية المتعددة اضحت احدى ابرز سمات السياسة الدولية المعاصرة(٢).

وفي اطار دراسة وتحليل بعض النماذج الاقليمية اوالدولية يمكن القول ان تركيا تتبنى رؤى وتصورات جديدة في سياستها الخارجية تختلف في كثير من الاحيان عن الرؤية الامريكية، على الرغم من كون تركيا تمثل أحد أهم الحلفاء الامنيين للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها من الأعضاء الفاعلين في منظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو) منذ تأسيسه، وتشير التجارب المعاصرة الى انها تبنت سياسات بالضد من المصالح الامريكية من قبيل الرفض التركي لاستعمال القوة العسكرية في انهاء ازمة البرنامج النووي الايراني، والتأكيد على اللجوء الى الوسائل القانونية والسياسية في حسم الملف(٣)، كما انها تتخذ موقفاً معارضاً للرؤية الامريكية ازاء الصراع في سوريا، لاسيما بعد الاجراء الامريكي المتمثل بتسليح المعارضة الكردية المتمثلة بقوات سوريا الديمقراطية في الاجزاء الشمالية الشرقية من سوريا على الحدود مع كل من العراق وتركيا، وهوما عدته تركيا تهديداً صريحاً

(٢) فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط١، ٢٠١٤، ص ٤٣.

(٣) علي حسين باكيير، الاتفاق النووي الايراني في حسابات تركيا المستقبلية: الفرص والتحديات، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، منشور بتاريخ ٢٠١٥/٨/١١، على الرابط الاتي:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201581174609419 92.html

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

للأمن القومي التركي[٤]، وقد أسهم ذلك في توجهتركيا لتبني شراكات استراتيجية مع روسيا على سبيل المثال لا سيما في اجراء تفاهمات مشتركة حول مستقبل التوازن الاستراتيجي في المنطقة ودعم جهود اقامة محور ثلاثي يضم كل من (روسيا وتركيا وايران) للتنسيق والتعاون المتبادل، وقد تجلّى ذلك في اقامة (محادثات /مسار استانة) الذي تضمن جهود الدول الراعية الثلاثة (روسيا وتركيا وايران) لحل الازمة السورية، في خروج واضح وصريح عن سياسات الحليف التقليدي المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية، الى جانب تبني شراكة استراتيجية في قطاع الطاقة والتجارة الخارجية، وقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٨ الى حوالي ٢٥ مليار دولار، ويتطلع البلدان الى زيادته الى ١٠٠ مليار دولار مع نهاية الربع الاول من القرن الحادي والعشرين حسب تصريح الرئيس التركي رجب طيب اردوغان اثناء حضره افتتاح معرض الطيران الدولي ماكس ٢٠١٩ في موسكو[٥].

كما يظهر نموذج أخر من نماذج السياسة الدولية المعاصرة المتمثل بالشراكات الاستراتيجية في ضوء أن القوى الاوربية الكبرى لا سيما (المانيا وفرنسا) تعدان من الحلفاء الامنيين التقليديين للولايات المتحدة، بيد أن ذلك لم يكن مانعاً لكلاهما من تبني شراكة استراتيجية مع روسيا الاتحادية بالضد من المصالح اوالتوجهات الامريكية في كثير من المواقف، كما يظهر ذلك في الموقف المشترك من رفضهما تطويق روسيا من خلال رفض مشروع توسيع الاتحاد الاوربي وحلف الناتوبضم الدول المستقلة التي كانت ضمن الدائرة السوفيتية[٦]، ويؤدي الادراك والتوظيف الروسي دوراً كبيراً في ذلك عبر الشراكة الاستراتيجية الفرنسية الالمانية مع روسيا في اطار أمن الطاقة، اذ تتنبأ المفوضية الاوربية ان نسبة الاعتماد على الغاز الروسي تصل الى حوالي ٣٦% من مجموع الاستهلاك الالماني وحوالي ٢٠% في فرنسا، ويمكن القول ان موضوع أمن الطاقة يعد من ابرز مفاتيح السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٠ المتمثلة بروسيا البوتينية[٧]، وقد شهت القارة الاوربية عدد من السياسات والمواقف التي تميز فيها الموقفين الفرنسي والالماني عن الموقف الامريكي والاوربي، ومنها الازمة الجورجية ٢٠٠٨ والازمة الاوكرانية ٢٠١٤، عندما دعمت فرنسا والمانيا جهود تحقيق المصالحة بين روسيا وكلا اطراف الازمة ورفض البلدين الموافقة على اقرار عقوبات جديدة على روسيا على اثر هذه الازمات[٨].

---

(٤) تركيا تندد بقرار أمريكا تسليح وحدات حماية الشعب الكردي، وكالة بي بي سي عربي، منشور بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٠، على الرابط الاتي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-39868801

(٥) أردوغان: نهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع روسيا إلى ١٠٠ مليار دولار، صحيفة الشرق القطرية، منشور بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٧، على الرابط الاتي: https://al-sharq.com/article

(٦) نادين هاني إسكندر، العلاقات الفرنسية - الروسية .. بين المبادئ والمصالح ، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٩)، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، تموز ٢٠٠٧، ص ١٣٧.

(٧) محمد معزز اسكندر الحديثي، الدور الروسي في الصراعات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ١٥٢.

(٨) وحيد عبد المجيد، ماذا يبقى من قواعد النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٨)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، تشرين الثاني، ٢٠١٤، ص ٩.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان تبني رؤية جديدة في السياسة الخارجية العراقية عن طريق اعتماد استراتيجية جديدة قائمة على توظيف امكاناتها ومقدراتها في اطار الحصول على شراكات استراتيجية متعددة مع عدد من القوى الفاعلة في المنطقة والعالم، لاسيما في قضايا الطاقة والتجارة الخارجية والاستثمارات التي تجعل للعراق منافذ متعددة ولا يصبح جزءً من تحالف واحد فحسب، انسجاماً مع فرضية توزيع القوة في النظام الدولي والاعتماد على محاور متعددة بدلاً من محور واحد، لا سيما وقد يكون للعراق مصالح متباينة اومختلفة عن المصالح الامريكية في عدد من قضايا السياسة الدولية وتأثير ذلك في دور العراق اقليمياً كما يظهر عيله الحال في توتر العلاقات الامريكية مع ايران اوسوريا مثلاً.

المحور الرابع: المرتكزات الاستراتيجية لسياسة خارجية عراقية في عالم الشراكات المتعددة:

تستند السياسة الخارجية لأي دولة في العالم على مجموعة مرتكزات قوة بعضها موضوعية واخرى ذاتية، فالمرتكزات الموضوعية تعتمد على المقومات الجغرافية والاقتصادية والسكانية والعسكرية للدولة، الى جانب المرتكزات الذاتية المتمثلة برقي مستوى النخبة السياسية ودور القيادة وادراك صناع القرار لطبيعة دور الدولة ومكانتها الاقليمية والعالمية، فضلاً عن بيئاتهم الاجتماعية وتأثيرها في السلوك السياسي لصانع القرار(٩)، وينتج عن ارتباط مقومات قوة الدولة داخلياً وطبيعة علاقاتها خارجياً شكل وطبيعة ومستوى دور الدولة في السياسة الدولية، التي هي عبارة عن نتاج تفاعل مجموع السياسات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية(١٠)، وفي اطار السياسة الخارجية للدولة فإنها تسعى لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للدولة والتي تنقسم عادةً الى ثلاث اهداف كما في الاتي(١١):

اولاً: الاهداف المرتبطة بالقيم والمصالح الاساسية، وهي الاهداف التي تتفق عليها غالبية المجتمع وتتميز بأهميتها المطلقة، وفي مقدمتها حماية الامن القومي للدولة.

ثانياً: أهداف متوسطة المدى، وهي اهداف تقع في مرتبة ادنى من الاولى، وتتضمن الرفاه الاقتصادي والموقف من العلاقات مع الدول بما يحفظ الكبرياء والسمعة الدولية.

ثالثاً: أهداف بعيدة المدى، ويقصد بها الخطط والافكار التي ترمي الدولة الى تحقيقها على المدى البعيد، بما يزيد من قوتها وفاعلية دورها في النظام الدولي.

اما فيما يتعلق بتخطيط السياسة الخارجية فان محددات نجاح عملية تخطيط السياسة الخارجية تتمثل في ضوء الاتي(١٢):

١. وضوح الهدف.

---

(٩) احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الامريكية انموذجاً ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٣، ٢ ٢٧٤.

(١٠) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ٢.

(١١) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، المطبعة العصرية،١٩٧١، ص ٩٨-١٠١.

(١٢) علي حسين حميد العيساوي، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بين ضرورات دور اكاديمي وتجليات الواقع، المجلة السياسية والدولية، العدد (١٨)، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، ربيع ٢٠١١، ص ٢٣٤.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

٢. ادراك الهدف وسبل تحقيقه.
٣. توافر المعلومات.
٤. التنسيق ربين هيئات تخطيط السياسة الخارجية.
٥. مرونة تخطيط السياسة الخارجية.
٦. تلاؤم الوسيلة مع تخطيط السياسة الخارجية.

وفي سياق ما تقدم، يتضح ان الدولة تسعى لتحقيق اهداف مختلفة في سياستها الخارجية، وعند السعي لتحقيق سياسة خارجية عراقية فاعلة تسهم في رفع مستوى ودور العراق الاقليمي والعالمي، فإن ذلك يعني ضرورة توافر مجموعة مرتكزات استراتيجية في السياسة الخارجية العراقية الساعية باتجاه عالم الشراكات المتعددة، ويمكن ان تتمثل في الاتي(١٣):

أولاً: الواقعية الناجعة

ويقصد هنا بالواقعية هو تحديد طموحات العراق الخارجية بناءً على معطيات الواقع الحالية فيما يخص القطاعات السياسية والاقتصادية والأمنية ومطابقة الهدف المراد تحقيقه مع الموارد المرصودة والمتوفرة والمحملة لتحقيق الهدف، وبذلك تكون سياسة العراق الخارجية هي اقرب للواقع في تحديد الاهداف وترسيم الاستراتيجيات العليا للدولة، اذان الاداء السياسي الخارجي المشفوع بالواقعية هو بالأساس الخطوة الاولى في تحديد موقع العراق في معادلة التوازن الاستراتيجي الاقليمية والدولية، ومن ثم تأتي بعدها عملية رسم السياسات لتحقيق الاهداف، إن اي تحرك لأي لاعب دولي لا يمكن ان ينجح دون تحديد موقع هذا اللاعب في محيطه الاقليمي والدولي فضلاً عن مرتكزاته الداخلية، الى جانب معرفة المدى التي تسعى له سياسته الخارجية.

ثانياً: الاساس الجيوبولتيكي والتصور العراقي الحر

ان موضوع التصور الحر للدولة ورؤاها وتطلعاتها لهذا البيئة وإعادة تشكيلها واحد من اهم منابع النظرية الاستراتيجية وفلسفة الدولة لما تريد ان تفعله وما يجب ان يكون عليه الوضع في هذه البيئة ففهم المكان ومحيطه، معضلة من معضلات السياسة الخارجية وبناء شبكة علاقات رصينة، اذ ان دراسة تفاصيل المكان الجغرافي والإقليمي وما فيه من متغيرات اعلاه وأسفله ومحيطه، تمكن الدولة من صياغة اساساً جيوبوليتيكياً قوياً قائماً على فهم الجغرافية وحيثياتها الاخرى ويمثل الاساس الجيولمتيكي للدولة، قاعدة الانطلاق باتجاه اعادة ترتيب اوضاع السياسة الخارجية العراقية وإعادة تشكيلها بما يتسق مع قوة العراق الحالية

(١٣) تفصيل في السايق ذاته وسياق الاطار العام ينظر:

- اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص٢٢ وما بعدها.
- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسة ، ط١، ١٩٩١ ، ص٧٤ وما بعدها.
- كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ١١-١٣.
- علي بشار اغوان، السياسة الخارجية العراقية بين النظرية والتطبيق، بحث منشور بتاريخ ايار/٢٠١٧، ص٤٥-٤٦.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

وطموحاته فالتصور العراقي الحر الذي يجب ان تحوزه السياسة الخارجية العراقية في الفعل والسلوك، يعني فهم حركة الجغرافية الاقليمية والشروع في اعادة تحديد مساراتها ومد نفوذها والسياسية الخارجية وصياغتها بما يتفق مع فلسفة ما يجب ان يكون عليه الوضع اقليميا بالنسبة للعراق، والنابع من فهم الدولة لمحيطها نتيجة لتراكمات القوة لديها تمثل ذروة القوة وتوظيفها والتي تتجلى بأساس جيولمتيكي رصين وبعبارة اخرى من الاساس الجيومنتيكي للعراق معرفة الدولة ماذاتريد ان تفعل نتيجة لمواكبتها لقوتها وتوظيفها لتلك القوة وكيف تريد ان تفعل ذلك وبأي مدة زمنية، وهذا هوبعينه مايسمى على وفق علم الاستراتجية بالصور الحر.

ثالثاً: ادراك مداخل الحركة الجيوسياسية في المحيط الاقليمي

تشكل هذه الاستراتيجية جزءاً من فهم فلسفة معطيات ادارة العلاقات السياسية الخارجية للعراق، اذ ان فهم مفاتيح الحركة الاقليمية ومداخل المصالح واحدة من اكثر الطرائق التي يحتاجها العراق لتكوين علاقات دولية ناجحة في المرحلة المقبلة، فالاقتصاد والتجارة وعقود الاستثمار النفطي الناجح والأعمار البناء وإنشاء بروتوكولات التعاون الاستراتيجي مع دول الطوق الاقليمي ودول ما بعد الطوق فضلاً عن الدول الكبرى، قد تعزز من استقرار العراق وتسهم في تقليل حجم الصراع الدائر بين القوى الاقليمية في بيئة الداخلية، بيد ان هذه الموضوع يتطلب توازنا عقلانياً في التوجه دون الاتكال على جانب واحد من العلاقات التجارية مع طرفين اواكثر.

رابعاً: تعزيز الحلفاء ونقل الاصدقاء الى خانة الحلفاء ثم تحييد الاعداء

تعد هذه السياسة من ابرز المرتكزات الاستراتيجية التي يجب ان تبنى عليها السياسة الخارجية العراقية، وتتطلب لنجاحها وجود ارادة وطنية حقيقية متجاوزة حالة الاختلافات القومية والدينية والمذهبية في البيئة الاقليمية، والتعامل مع مصالح العراق على انها مصالح عليا مقدسة، كما تتطلب ادارة دبلوماسية واعية بمستوى المسؤولية مستندة الى ادوات اقتصادية واستثمارية تدخل في اهتمام القوى الاقليمية والدولية وتساهم في عملية الاستقرار الداخلي وتخفيض مستويات الصراع داخل العراق.

خامساً: تكوين شبكة علاقات متوازنة عامة

وتتضمن هذه الاستراتيجية صياغة توازن مصلحي شامل لتوجهات السياسة الخارجية العراقية دون الاقتصاد على التوجه اتجاه طرف واحد اوطرفين والاعتماد عليه بصوره كبيرة، فتكوين شبكة العلاقات المتوازنة تحتاج لتحفيز قوى محيط الجغرافي القريب والمتوسط بأن يعززوا تعاونهم الاقتصادي والأمني والاستراتيجي مع العراق بشكل لا يسمح لان يكون هذا البلد مكاناً للصراع بقدر ما يجب ان يكون مكانا للتنافس الاقتصادي على سبيل المثال لاستحصال استثمارات الطاقة والأعمار من تعزيز التعاون الشامل في مختلف القطاعات.

تأسيساً على ما تقدم فإن تبني تلك المرتكزات واعتمادها كأسس ومنطلقات في السياسة الخارجية العراقية يسهم في تبلور رؤية جديدة ونمط فاعل في علاقات العراق الخارجية، ويؤدي بالوقت ذاته الى تحديد الاولويات ومعرفة طبيعة التحديات التي تواجهها البيئة الاقليمية ومكانة العراق فيها وانطلاقه منها الى البيئة الخارجية، ويتمثل ذلك باجتراح استراتيجية شاملة في السياسة الخارجية، مبنية بالدرجة الاساس على توزيع تفاعلات العراق مع القوى الاقليمية

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

والدولية، وعدم ارتهانها مع قوى عالمية واحدة متمثلة بالولايات المتحدة الامريكية، عبر تبني منطق الشراكات الاستراتيجية مع القوى الفاعلة في النظام الدولي، مما يجعل العراق بمعزل عن الضغوط الامريكية لا سيما في قضايا منطقة الشرق الاوسط.

المحور الخامس: نحواستراتيجية جديدة في السياسة الخارجية العراقية

يتطلب تبني استراتيجية عراقية جديدة في السياسة الخارجية اجتراح رؤية استراتيجية تتمثل في انماط مختلفة من التفاعلات الخارجية للعراق مع البيئتين الاقليمية والدولية، ويتم ذلك عن طريق الحفاظ على التحالف الامني الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية استناداً الى الاتفاقية الامنية الموقعة بين الجانبين في١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٨، والتي انسحبت بموجبها الولايات المتحدة من العراق في عام ٢٠١١[١٤]، والعمل على تعزيز الروابط التعاونية بمجالات حفظ الامن والاستقرار في العراق تماشياً مع ما نص عليه القسم الثالث من اتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين البلدين في التاريخ ذاته والتي نظمت وحددت مجالات التعاون بين البلدين[١٥]، ويتطلب ذلك سعي العراق الى تطوير التعاون الامني – العسكري مع الولايات المتحدة الامريكية وصولاً الى توقيع معاهدة امنية تقضي بدخول العراق بالمظلة الامنية الامريكية والاعتماد على الولايات المتحدة في توفير الدعم الخارجي الى جانب الاستفادة في عمليات تدريب وتأهيل القوات العسكرية العراقية، كما تحقق ذلك في التعاون الامني في ظل احتلال تنظيم داعش للمحافظات العراقية في حزيران عام ٢٠١٤ وتشكل التحالف الدولي ضد الارهاب على اثرها[١٦].

وفي هذا الاطار يمكن القول ان المتغيرات الاستراتيجية التي يشهدها العراق ومنطقة الشرق الاوسط يمكن ان تقدم فرصة سانحة لتوثيق التحالف الامني بين العراق والولايات المتحدة لا سيما في ظل الحاجة العراقية لتوثيق الترابط مع الولايات المتحدة الامريكية كأكبر قوة أمنية وعسكرية في العالم، اذ لا يزال العراق بحاجة الى الدعم العسكري الامريكي لا سيما في محاربة بقايا تنظيم داعش، الى جانب الجهد العسكري والاستخباري والتدريبي في دعم المؤسسات الامنية والعسكرية العراقية.

وقد بدى واضحاً الاهتمام الامريكي بالعراق من خلال زيارة رئيس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي الى واشنطن في منتصف آب من العام ٢٠٢٠، ويمكن القول ان الأبعاد والدوافع الحاكمة لزيارة الكاظمي الى واشنطن تكمن في الاتي[١٧]:

---

(١٤) ينظر نص الاتفاقية الامنية العراقية الامريكية الموقعة في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٨، على الموقع الالكتروني لمجلس الوزراء العراقي : http://www.cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=9

(١٥) ينظر نص اتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٨ ، على الموقع الالكتروني لمجلس الوزراء العراقي: http://www.cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=9

(١٦) مفيد الزيدي، ترامب والعراق : مستقبل السياسة الامريكية، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد (١٥)، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٧، ص ٣٠٧.

(١٧) محمد الحديثي، زيارة الكاظمي الى واشنطن و مستقبل العلاقات العراقية - الامريكية، مركز الامارات للسياسات، أبو ظبي، منشور بتاريخ، ٢٠٢٠/٨/٢٤، على الرابط الاتي: https://epc.ae/ar/whatif-

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

أولاً: رؤية الكاظمي لمكانة الدور الأمريكي في العراق في المجالات الامنية والاستراتيجية والعمل على تحقيق التحالف الامني بين البلدين، وسعي الكاظمي لتوثيق العلاقات العراقية – الأمريكية.

ثانياً: استغلال حالة ارتباك وتراجع الدور الايراني في العراق لا سيما بعد اغتيال قائد فيلق القدس الايراني الجنرال قاسم سليماني.

ثالثاً: استغلال النفوذ الأمريكي في دول المنطقة من اجل تحفيز الدول الاقليمية للانفتاح على العراق وموازنة النفوذ الإيراني فيه، لا سيما في ظل توجهات الكاظمي لتطوير العلاقات العراقية - الخليجية والعراقية - العربية ويتجلّى ذلك من خلال زيارة الكاظمي الاردن بعد عودته من واشنطن، وعقد قمة ثلاثية بين كل من الكاظمي والعاهل الاردني الملك عبد الله بن الحسين والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ثم تطور العلاقات العراقية مع المحيط الاقليمي في عهد الكاظمي التي شهدت عقد القمة الثلاثية في بغداد في ٢٧ حزيران من العام ٢٠٢١[١٨]، والانفتاح الدبلوماسي الكبير على العراق الذي شهد زيارات لقادة القوى الكبرى والاقليمية الى العراق وصولاً الى عقد المؤتمر الاقليمي لدعم العراق الذي شهد حضور فرنسا ايضاً في ٢٨ اي من العام ٢٠٢١ [١٩].

انتقالاً الى الجزء الاخر من استراتيجية السياسة الخارجية العراقية وهي المتعلقة بالشراكات الاستراتيجية المتعددة في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمارات والتعاون الثنائي والمتعدد الاطراف، فيمكن للعراق ان يتجه لتحقيق شراكات استراتيجية مع عدد من القوى الفاعلة في المنطقة والعالم، ويجب ان لا تتحدد سياسته بالولايات المتحدة فحسب، لاسيما في ضوء الاهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها العراق كونه قوة نفطية عالمية، ويمكن تحقيق تلك الشراكات مع روسيا والقوى الاوربية الكبرى الى جانب القوى الاسيوية المتمثلة بالصين واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا، فضلاً عن القوى الاقليمية الفاعلة المتمثلة بتركيا وايران وبلدان الخليج العربي، لما تمثله مجالات الطاقة والتجارة والاستثمارات من اهمية في تفاعلات هذه القوى في السياسة الدولية المعاصرة.

في اطار تبني شراكة استراتيجية مع القوى الفاعلة في النظام الدولي فإن الذخر العراقي يتمثل بإمكانات العراق من الطاقة لا سيما من النفط باعتباره من كبار مصدري النفط في العالم، اذ يتمتع العراق بالمرتبة الثانية في قائمة مصدري النفط الخام في منظمة اوبك بعد المملكة العربية السعودية، وقد وصل حجم الانتاج النفطي العراقي الى ٤,٨ مليون برميل يومياً في نهاية العام ٢٠١٧، بيد ان وزير النفط العراقي الاسبق (جبار لعيبي) اعلن أن العراق ملتزم باتفاقات منظمة اوبك حول تحديد كميات الانتاج عالمياً، لذا فهوينتج في نهاية عام ٢٠١٧ حوالي ٤,٤ مليون برميل يومياً[٢٠]، وكما هو معلوم فإن الارقام المعتادة عن حجم الاحتياطي

---

(١٨) ينظر: موقع الجزيرة نت، منشور بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨،على الرابط الاتي:https://www.aljazeera.net/news

(١٩) مؤتمر اقليمي في بغداد بحضور ماكرون، وكالة فرانس ٢٤، منشور بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٨، على الرابط الاتي: https://www.france24.com/ar

(٢٠) نفط العراق ٢٠١٨: موسم تأهيل واستثمار الشركات، تقرير منشور في شبكة النبأ ، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٦، على الرابط الاتي:

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

النفطي العراقي تبلغ ١١٢ مليار برميل[٢١]، بيد ان الحكومة العراقية اعلنت في عام ٢٠١٠ ان العراق اصبح ثالث اكبر احتياطي نفطي عالمي بحوالي ١٤٣ مليار برميل[٢٢]، وهو ما يجعل العراق يتمتع بإمكانات كبيرة من الطاقة، تساهم في بلورة رؤية استراتيجية جديدة في علاقات العراق الخارجية، من خلال فتح ابوب الاستثمار امام القوى الفاعلة في النظام الدولي وصولاً الى انجاز الشراكات الاستراتيجية معها.

ويمكن القول ان من بين ابرز اسباب تزايد اهمية النفط العراقي، وتوجه مختلف دول العالم للاستثمار فيه هوتمتعه بعدة مميزات مثل انخفاض كلفة انتاج النفط العراقي وسهولة استخراجه وبالتالي زيادة ارباح الشركات النفطية المستثمرة فيه كون حقوله تقع في اليابسة[٢٣]، الى جانب توفر بيئة استثمارية مناسبة في ظل حماية الشركات الامنية الاجنبية لحقول النفط، ومن اجل النجاح في توظيف امكانات الطاقة العراقية لابد من العمل على تطوير قطاع الطاقة في العراق وصولاً الى منافسة المستويات العالمية في هذا الخصوص، حتى يستطيع العراق توفير ارضية خصبة للاستثمارات الخارجية، ومن ذلك ضرورة تحقيق الاتي[٢٤]:

١. زيادة الطاقة الانتاجية في تصدير النفط.
٢. انشاء المصافي في كل محافظة نفطية.
٣. تطوير قطاع الغاز والطاقة المتجددة والكهرومائية.
٤. تنويع الصناعات التحويلية والثقيلة.
٥. زيادة فائض الطاقة الوطني.
٦. تطوير راس المال البشري والعمال المزودون بالمعرفة لخدمة الصناعات المتنوعة.
٧. تطوير انظمة دقيقة للإشراف على ادارة قطاع النفط لاستخدامها من قبل وزارة النفط الاتحادية.
٨. وضع نظام قوي للإدارة الاستراتيجية والاشرف على قطاع الطاقة.
٩. تطوير التعاون مع القوى الدولية المتقدمة في امكانات الطاقة.

ووفقاً لما تقدم فإن ابرز صور الشراكات الاستراتيجية التي يمكن للعراق انجازها اعتماداً على قطاع الطاقة هي مع روسيا الاتحادية، وكما هو معلوم فالطاقة تمثل احدى ابرز

---

https://annabaa.org/arabic/energy/13646

(٢١) سيدي احمد ولد احمد سالم، النفط العراقي الاحتياطي والانتاج، مقال منشور في شبكة الجزيرة نت، على الرابط الاتي:
http://www.aljazeera.net/

(٢٢) اسامة مرتضى باقر وفاطمة محمد رضا، العلاقات الروسية العراقية ما بعد حقبة صدام وانعكاساتها على المنطقة، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٤، ص ١٤٥.

(٢٣) عمار جعفر مهدي العزاوي، المرتكزات المادية المؤثرة في اهمية العراق الاستراتيجية، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد (١٤)، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٧، ص ١٤٣.

(٢٤) حسين علاوي خليفة، رؤية للطاقة في العراق ٢٠١٥ وما بعده، شبكة الاقتصاديين العراقيين، منشور بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٣، على الرابط الاتي: http://iraqieconomists.net/ar/

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

مفاتيح السياسة الخارجية الروسية، ويمكن في ضوء ذلك توظيف امكانات الطاقة في العراق الى جانب التجارة الثنائية والاستثمارات في تطوير العلاقات مع روسيا الاتحادية، تأسيساً على الاهمية الاستراتيجية للعراق في الادراك الروسي من خلال كون العراق مرتكز اقليمي فاعل ومهم بالنسبة لسياسة روسيا في المنطقة كون العراق حليف سابق في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣ لا سيما في اطار تجارة الاسلحة، وتسعى روسيا للحصول على مكاسب في تجارة الطاقة والمشاركة في اعادة اعمار العراق عن طريق المنافسة في الاستثمارات الاجنبية.

ومن المؤشرات على سعي روسيا للحصول على موقع متقدم في تجارة العراق الخارجية، فأنها قامت في عام ٢٠٠٤ بإلغاء ٩٣% من الديون المترتبة على العراق قبل عام ٢٠٠٣ البالغة حوالي ١٣ مليار دولار، متفوقة في حينها على دول نادي باريس التي الغت الديون بنسبة ٨٠%[٢٥]، وقد اعلن السفير العراقي السابق في روسيا الاتحادية السيد حيدر العذاري ان معدل التبادل التجاري بين العراق وروسيا ارتفع ليتجاوز حاجز المليار دولار في العام ٢٠١٨، وهناك جهود مشتركة لمواصلة رفع التبادل التجاري لا سيما في مشاريع الطاقة[٢٦]، كما ان اشتراك شركات الطاقة الروسية في جولات التراخيص النفطية التي وقعتها الحكومة العراقية مع الشركات الاجنبية ومن ابرزها شركة لوك اويل، اذ تمنح هذه الاستثمارات فرصة مواتية لتبني رؤية جديدة في سياسة العراق الخارجية قائمة على نقل التعاون الى نمط تفاعلي اعلى يتمثل في انجاز الشراكة الاستراتيجية، التي تمنح العراق حرية اكبر من العمل والتأثير في السياسة الدولية وعدم اقتصار علاقات العراق على الولايات المتحدة فحسب.

في ذات الاطار يمكن ان يحقق العراق شراكات استراتيجية مع عدد من القوى الفاعلة في النظام الدولي من بينها القوى الاوربية الكبرى، لاسيما وانها حصلت على مكاسب مميزة في عقود جولات التراخيص التي وقعتها الحكومة العراقية في عام ٢٠٠٩، اذ يلاحظ تفوق عدد الشركات الاوربية على الشركات الامريكية في هذه العقود، مما يوضح حقيقة ان الاهتمام الامريكي بالعراق ينصب بمجال الامن بالدرجة الاساس، ويمكن ان تشكل الاستثمارات الاوربية في قطاع الطاقة مفتاح مهم لاجتراح شراكة استراتيجية مع عدد من القوى الاوربية الفاعلة من ابرزها المانيا وفرنسا وبريطانيا، الى جانب ذلك من الممكن ان يسعى العراق الى توثيق التعاون مع تركيا في مجال الطاقة والتجارة المتبادلة، والاستفادة من خبرات الشركات التركية في عملية اعادة اعمار العراق لا سيما المحافظات التي دمرتها الحرب ضد تنظيم داعش، وقد اعلن السفير التركي السابق في العراق (فاتح يلدز) ان حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا وصل في نهاية العام ٢٠١٩ الى حوالي ١٥ مليار وثمان مائة مليون دولار وهو ما يشكل مدخلاً مهماً لتأسيس شراكة استراتيجية عراقية تركية في مجال الطاقة والتعاون التجاري والاستثمارات[٢٧]، في الوقت الذي تسعى تركيا لإيجاد بديل مناسب لها عن مصادر

---

(٢٥) اسامة مرتضى باقر وفاطمة محمد رضا ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

(٢٦) ينظر: موقع سبونتك عربي، منشور بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٨، على الرابط الاتي:https://arabic.sputniknews.com/arab

(٢٧) منشور بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٤، على الرابط الاتي: https://www.aa.com.tr/ar/

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الطاقة الايرانية التي فرضت بموجبها الولايات المتحدة عقوبات مشددة دخلت حيز التنفيذ في ٥ تشرين الثاني ٢٠١٨، تتضمن منع تصدير مصادر الطاقة الايرانية الى جانب عقوبات مالية ومصرفية، وهوما يشكل حافزاً وفرصة سانحة لتبلور هكذا شراكة استراتيجية بين العراق وتركيا، لاسيما وتركيا تبحث عن زيادة خبراتها في مجال الطاقة لأنها مقبلة في عام ٢٠٢٣ على استئناف التنقيب وانتاج النفط الذي حرمته معاهدة لوزان لقرن كامل على تركيا، فيمكن ان يشكل قطاع الطاقة جانب مميز من انجاز الشراكة الاستراتيجية بين العراق وتركيا.

كما يجب أن تولي السياسة الخارجية العراقية الجديدة القوى الاسيوية الصاعدة اهمية كبيرة في اطار ادراكها لطبيعة التفاعلات الدولية المعاصرة، وما يسهل ذلك هي مساهمة هذه القوى في عقود التراخيص النفطية والتي تعد البوابة الاساسية للاستثمار في العراق، الى جانب الاهتمام المتزايد لهذه القوى في دخول تنافس القوى الكبرى في الشرق الاوسط، وتملك الصين واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا شركات كبيرة ومهمة في عمليات انتاج النفط العراقي، وفي اطار تحقيق الشراكات مع الصين لا سيما في مجال الطاقة والتبادل التجاري والاستثمار، فقد أعلن السفير الصيني في بغداد (تشانغ تاو) ان معدل التبادل التجاري بين العراق والصين تجاوز مع نهاية العام ٢٠١٩ حوالي ٣٠ مليار دولار[٢٨]، مما يعزز أهمية توثيق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مختلف المجالات،وان على الحكومة العراقية الاستفادة من خبرات هذه الشركات العالمية في تبني رؤية متكاملة للاستثمار في العراق عبر تهيئة الارضية والمناخات المناسبة والامنة لتحقيق ذلك.

وعليه، يمكن القول ان نجاح السياسة الخارجية العراقية في تبني رؤية استراتيجية جديدة تنطلق بالدرجة الاساس من اتباع مجموعة سياسات فاعلة في البيئتين الاقليمية والدولية، في مقدمتها تجنب الارتباط بسياسات المحاور الاقليمية وتصفير المشكلات مع الدول المجاورة والاقليمية، وتبني رؤية واقعية لطبيعة توزيع مراكز القوى الدولية، عبر الحفاظ على التحالف الامني مع الولايات المتحدة الامريكية، وتبني شراكات استراتيجية في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمارات مع القوى الفاعلة في النظام الدولي من قبيل روسيا والقوى الاوربية الكبرى، الى جانب القوى الفاعلة الاسيوية، وفي الاطار الاقليمي تعزيز التعاون مع تركيا وصولاً الى تحقيق شراكة استراتيجية، وتطوير العلاقات مع الدول العربية بما يضمن اهداف العمل العربي المشترك، وتوثيق الترابط مع ايران كقوة اقليمية فاعلة ترتبط بالعراق بروابط دينية وجغرافية وتاريخية واقتصادية مشتركة، واذ ان هذه الشراكات تمنح العراق حرية الحركة في السياسة الدولية وان لا تكون سياسته الخارجية مرتبطة بالولايات المتحدة فحسب، حتى تتحول العلاقة الى شكل التابع في العلاقات الدولية، وكما هومعلوم فإن لمعظم هذه القوى مصالح واهتمامات متباينة عن الولايات المتحدة وان تأسيس الشراكات الاستراتيجية معها يجعل العراق في نسق التفاعلات العالمية كقوة إقليمية فاعلة لاسيما باعتبارها قوة نفطية عالمية قادرة على التأثير في سوق الطاقة العالمي.

الخاتمة والاستنتاجات:

(٢٨) ينظر: وكالة شفق نيوز، منشور بتاريخ ٢٠١٩/٧/٣١، على الرابط الاتي: https://shafaq.com/ar

١. غني عن القول ان عملية تخطيط السياسة الخارجية لأي بلد في العالم تتحدد في ضوء وجود اعتبارات داخلية وخارجية تؤثر في السياق العام لهذه الدولة وحركتها في المحيط الاقليمي والدولي، وان وجود العراق في قلب منطقة الشرق الاوسط يضفي له اهمية متميزة في استراتيجيات القوى الكبرى سواء الاقليمية او الدولية، وتأسيساً على ذلك فانه يتطلب تبني رؤية جديدة في السياسة الخارجية مغايرة عن المرحلة الممتدة من عام ٢٠٠٣ ولغاية الوقت الحاضر، وذلك من خلال تبني استراتيجية الحليف الواحد والشراكات المتعددة، في ضوء تحقيق التحالف الامني مع الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها اكبر قوة امنية وعسكرية في العالم، الى جانب تبلور شراكات استراتيجية متعددة مع القوى الكبرى سواء في الاطار الاقليمي او القوى الكبرى الاوربية اوالاسيوية، في قضايا الطاقة والتجارة والاستثمارات والتعاون الثنائي والمتعدد الاطراف في المجالات الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية والرياضية وغيرها.

٢. فمنذ الايام الاولى لأسقاط النظام السابق في العراق في نيسان ٢٠٠٣، عمد الرئيس الامريكي وأفراد ادارته ومراكز البحوث والدراسات الاكاديمية الى التاكيد على أن التغيير في العراق هوالبداية لسلسلة من التفاعلات والعلاقات الاقليمية الجديدة، وجعله نقطة الانطلاق المركزية في التحرك الاستراتيجي الامريكي في الشرق الاوسط والذي يراد له أن يكون المنطلق لإعادة تعريف هذه التفاعلات وفق الرؤية الامريكية الرامية الى ضمان مصالحها وتحقيق أهدافها على المدى البعيد لها ولحلفائها.

٣. صحيح ان هناك العديد من الآراء التي ترى في إن الهدف الجوهري للاحتلال الأمريكي للعراق يبقى مرتبطاً بديمومة المصالح الإستراتيجية والاقتصادية الأمريكية في الخليج العربي، ولأن تأمين مثل هذه المصالح من أي خطر محتمل يتطلب وفق الادراك الاستراتيجي الأمريكي، العمل معه على إعادة رسم تفاعلات جديدة للدور اللعراقي يتفق في توجهاته بما لا يشكل أي تهديد لأمن إسرائيل في المستقبل، وهو ما إستدعى وفق وجهة النظر هذه الى إحتلال العراق، لكننا وبنفس الوقت نؤكد على أن الرؤية الامريكية تعمد الى إيجاد سلسلة من التفاعلات التي يراد لها أن تكون المنطلق لكي تصبح مجمل البيئة الإقليمية تدور ضمن فلك التأثير الأمريكي، لذا تعمد الولايات المتحدة الأمريكية الى بناء منظومة إقليمية جديدة تكون فيها الولايات المتحدة هي المركز ويحيطها حلفائها عن طريق سلسلة من العلاقات الاستراتيجية الثنائية والشراكات الاستراتيجية والامنية، ومن ثم يأتي دور أصدقائها كحلقة تحيط بالدور الامريكي، وهدف هذه المنظومة هو لضمان المصالح الامريكية الشاملة.

٤. ما نؤمن به ان العراق لا يحتاج الى تحالفات وانما الى حليف واحد وضامن، ولا يخالفنا الرأي القائل: أن العراق حظي ومازال بمكانة كبرى في الاستراتيجيات الدولية ومنها الاستراتيجية الأمريكية، وذلك بالتأكيد لم يأتِ من فراغ بل مرده المقومات التي يمتلكها العراق والمتعلقة بمكانته الجيوبوليتيكية والاقتصادية والبشرية التيجعلته أحد القوى الفاعلة وعنصراً اساساً في تقرير التوازنات الإقليمية القائمة في المنطقة.

٥. في تقديرنا توظيف العراق للولايات المتحدة الامريكية يبدأ من اتفاقيتي الاطار الاستراتيجي(SAF &SOFA) بين الطرفين عام ٢٠٠٨، فوفقاً لهذا الاتفاقيتين، نجد ان

العراق حسم امره مع امريكا كحليف ولكن لم يحسن توظيف هذا الحليف وهنا (يكمن الخلل والعلة). وعليه ما هو مطلوب الان (التفعيل الشامل لتلك الاتفاقيتين هومطلب عراقي مُلح، اما امريكا مطلبها تحجيم الدور الايراني في المنطقة عامة والعراق على وجه التحديد ما بعد داعش... مستقبل الوجود العسكري الامريكي (التفاهم حول القواعد العسكرية المطلوبة)... مقابل اجتثاث عناصر الاضطراب الشامل).وهذه معادلة على صانع القرار ان يدركها في سياقها.

٦. وحسبكم اليوم وبعد فوز جوبايدن برئاسة البيت الابيض تؤكد المؤشرات على ان المساحة المخصصة للعراق في الاهتمام الامريكي سوف تتسع؛ بسبب الادراك المسبق لهذا الرئيس، لجغرافية العراق ودورها في استقرار المنطقة، فضلاً عن الاهمية الجيوسياسية ودوره كعنصر توازن في المنطقة.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

معادلة المصالح الوطنية العراقية العليا: الديناميات والاتجاهات

أ.د. نوار جليل هاشم
كلية العلوم السياسية
الجامعة المستنصرية

أ.م. امجد زين العابدين طعمة
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

تعد موضوعات تحديد المصالح الوطنية العليا وترتيب أولوياتها وتنظيم اهميتها، الى جانب مسألة تعيين الطرف المعني بدينامية تخصيص المصالح واتجاهاتها وترتيب وتنظيم أولوياتها، من الأمور بالغة الأهمية لدول العالم عامةً والعراق بخاصة، والتي تتطلب اهتمامًا خاصًا من قبل المفكرين والمهتمين بهذا الشأن الى جانب صناع القرار الحكومي، وذلك لما تمثله المصالح الوطنية من قوة دافعة ومؤثرة لفعل الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ومن هذا المنطلق، فان أي اختلاف اوعدم اتفاق ووضوح في تحديد أطر معادلة المصالح الوطنية العراقية العليا، يمكن ان يترتب عليه بعض الارتباك والالتباس فيما يشبه القاعدة الأساس (البوصلة) التي تمثلها هذه المعادلة، والتي يتحرك على أساسها او خلالها السلطة التنفيذية بمستوياتها واتجاهاتها المختلفة. فالمصالح الوطنية تمثل ما يمكن ان يطلق عليه المحددات الأساسية والمعايير الحاسمة، التي وفقها ومن خلالها تقوم الدولة بصياغة برامجها وأهدافها الاستراتيجية.

تهدف الورقة الى تسليط الضوء على دينامية معادلة المصالح العراقية العليا، من خلال التركيز على متغيرين اساسيين، يتعلق الأول بتشخيص وتحديد الاطراف المعنية برسم خارطة هذه المصالح، ومن هي الجهة المسؤولة بشكل حصري عن ذلك، فيما يتناول المتغير الثاني توضيح المصالح الوطنية العراقية ومستوياتها وترابيتها الزمنية، ومدى اهميتها بالنسبة للدولة.

بدءًا عادةً ما تحدد الدول مصالحها في ضوء حزمة أهدافها المرسومة وعلى المديات كافة، ويتولى مهمة تحديد هذه الأهداف وتوزيعها ومن ثم تحديد المصالح المرتبطة بها جهات وأطراف عدة رسمية وغير الرسمية، تشمل مجموعة منتخبة من الخبراء والمختصين ورجال الفكر في اختصاصات السياسة والاقتصاد والقانون والاستراتيجية والعلاقات الدولية والطاقة والمياه وغيرها من الاختصاصات العلمية والإنسانية، منهم من يعمل ضمن مؤسسات الدولة التشريعية او التنفيذية، ومنهم الاخر من هو متواجد ضمن منظمات المجتمع المدني اومراكز الدراسات والتفكير غير الرسمية والاهلية.

وفي النموذج العراقي، ونظرًا للتغيرات الجذرية التي شهدها النظام السياسي بعد نيسان/ ابريل ٢٠٠٣ وما تبعها من مرحلة عدم استقرار سياسي ومجتمعي، والتي انعكست بالتالي على مجمل مخرجات النظام السياسي الجديد، ورؤيته للمصالح وترتيب الأولويات المتعلقة بالمصلحة الوطنية العليا، فان مسألة تحديد وتشخيص المصالح وترتيبها وفق الأهمية، شابها نوع من الضبابية والارتباك وعدم الاتفاق، الذي ولد ضعفًا واضحًا ببنية النظام السياسي واركانه الأساسية واداءه الداخلي والخارجي.

الى جانب ذلك، فقد وفر ضعف النظام السياسي فرصة للتدخل الخارجي وفرض بعض الارادات الإقليمية والدولية المرتبطة بهذا الطرف اوذاك، وبفعل ذلك فقد أصبح الأداء النابع عن القرار السياسي، مرتهنًا بشكل أو بآخر، وفي بعض الأحيان، بمصالح تلك الأطراف دون مراعاة للمصالح العليا للدولة العراقية، وهوما بدا واضحًا في بعض القرارات المتعلقة بمبدأ سيادة الدولة، وعدم القدرة على ربطها تكامليًا مع المصلحة الوطنية، او تلك المتعلقة بالتوجه الى عقد الاتفاقات او التفاهمات الحكومية مع الدول بناءً على وجود المصلحة الوطنية، والتي عادةً ما اصطدمت بجدار الرفض من قبل الجهات المعارضة اوالمناوئة لها.

فيما شكل وجود رؤى مختلفة ومتناقضة في أحيان كثيرة، بين الأطراف المتنفذة داخل النظام السياسي والتي انكفأت على نفسها وتوزعت وفق أسس طائفية او مذهبية اوعرقية، الامر الذي شكل هوالاخر عاملًا ضاغطًا سلبيًا على الية تحديد وتشخيص المصالح الوطنية من جهة وتراتبيتها وفق الأهمية والدور من جهة أخرى، فكل طرف، وبناءً على رؤيته الشخصية ومنطلقاته الأيديولوجية اوهويته القومية، يحاول تقديم نفسه رؤيته للمصالح متجاوزًا الأهداف الاستراتيجية للدولة.

اما ما يتعلق بالمتغير الاخر للورقة والمتعلق بإشكالية التفاهم الداخلي على توضيح المصالح الوطنية العراقية ومستوياتها وترابيتها الزمنية، ومدى اهميتها بالنسبة للدولة، فمن المعروف بان للمصالح العليا مستويات متعددة، تعبر بمجملها عن اهداف وحاجات وغايات تسعى الدول عامةً لتحقيقها والوصول الى إنجازها، وتقسم المصالح الى ثلاث مستويات أساسية:

- **المستوى الأول:** والمتمثل بالمصالح الحيوية، وتتسم بصفات عدة في مقدمتها الثبات وعدم إمكانية تغييرها اوتعديلها، وتتعلق بصورة مباشرة واساسية ببقاء واستمرارية الدولة وتحقيق أهدافها الوطنية العليا، وتتضمن السيادة والاستقلال والوحدة.
- **المستوى الثاني:** والمتمثل بالمصالح الرئيسة، وتختلف عما سبقها بعدّها مصالح متغيرة نسبيًا، يمكن تحديدها من قبل الأطراف المعنية في الزمان والمكان الذي يمكن ان يوفر تحقيق المصلحة الحيوية للدولة، ويتم ذلك من خلال عدد من الإجراءات، منها الاتفاقات والمعاهدات والتحالفات والتفاوضات.
- **المستوى الثالث:** وهي مجموعة المصالح المتغيرة، وتشكل نطاقها المكاني خارج الإقليم الذي تنتمي اليه الدولة، ويمكن تحقيقه عبر انتخاب مواقع او دول تشكل قيمة استراتيجية لمصالح الدولة الرئيسة.

ونظرًا لان قوة الدولة على المستويات كافة، تقاس في كثير من الأحيان، بقدراتها وامكانياتها لرسم ملامح واضحة لمصالحها الوطنية العليا ومن ثم العمل على تحقيقها وتنفيذها والحفاظ عليها وفق خطط استراتيجية مدروسة، ويتعلق هذا الامر بشكل مباشر بالتنسيق والتكامل بين إدارة الدولة ومؤسساتها ودوائر صنع القرار فيها الى جانب الرؤية والمشورة المستقاة من قبل بعض المؤسسات غير الرسمية ومراكز التفكير، التي تمتلك الكثير من الخبرات والكفاءات الاكاديمية والعلمية والفنية.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

وعليه، فان تحديد المصالح الوطنية العراقية العليا، يتطلب بالدرجة الأساس، اتفاقًا بين الأطراف المعنية وبأعلى المستويات على جملة من المسائل، في مقدمتها ضرورة الاتفاق على الية ناجعة يتم من خلالها تعريف هذه المصالح وتوصيفها ومن ثم تقسيمها وفق الأهمية والتراتبية الزمنية، تأخذ بنظر الاعتبار نقاط الضعف التي اعترتها الاليات السابقة، التي انتهجتها الأطراف المعنية خلال المرحلة الماضية، مع الاستعانة بأفكار ورؤى بعض المختصين والمفكرين لغرض تقديم رؤية استراتيجية جديدة لمعادلة المصالح الوطنية العراقية العليا.

واستنادًا على ما سبق، فان المصلحة الوطنية هي الأساس او المرتكز الذي تبنى من خلاله اوعبره سياسة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ووفقًا لوجهة نظر جي مورغنثاوفان المصلحة الوطنية تحتوي على عنصرين رئيسين، أحدهما مركزي(دائم)، والأخر ثانوي (متغير)، وعلى هذا الأساس ينبغي هنا على جميع الأطراف المعنية بمتغيري الورقة، البدء بخطوات عملية لغرض وضع الاليات المتفق عليها وعدم ترك الامر على غاربه لأهواء ومصالح مختلف الجهات.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

أولوية البيئة الإقليمية في تحديد المصلحة الوطنية العراقية

ا.م.د. ظفر عبد مطر
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

يشير مصطلح المصلحة الوطنية الذي أطلقه نيكولا مكيافيللي إلى عقلانية الحكم من خلال الأهداف والطموحات لأي دولة ذات سيادة، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية أو غير ذلك، وهو مفهوم متكامل في مجال العلاقات الدولية، إذ شهد ظهوره تطور طرق مختلفة لإدارة العلاقات بين دولة وأخرى، وحيث أن من المتعارف عليه أن الفاعلية السياسية لكل وحدة دولية تتضح من خلال توظيف عناصر القوة ومعالجة مكامن الضعف في مقوماتها المادية والمعنوية إستراتيجيا، فان تلك الفاعلية تتضح عبر السياسة العامة للدولة والتي تجسدها في سياستها الداخلية والخارجية، وهنا نجد أن المصلحة الوطنية العراقية قد افتقدت خلال السنوات السابقة بدءا من عام ٢٠٠٣ إلى الآن لخارطة طريق واضحة يتم من خلالها تحديد أولوياتها، أو إلى أين تتجه؟

ويحظى العراق بوصفه احد بلدان منطقة الشرق الأوسط الموسع بأهمية كبيرة في الإدراك الاستراتيجي للدول الإقليمية في المنطقة، فالعراق بحكم جغرافيته المتميزة أصبح موضع اهتمام كبير لدى العديد من الدول ، مما أدى إلى تعرضه لمشاكل وصراعات متعددة ولفترات طويلة وبدعم من قبل القوى الدولية، والأهمية السياسية للعراق والتي تضاف للأهمية الإستراتيجية تكمن في معالجة السلبيات والمشاكل وبناء نموذج سياسي خاص بالعراق ، ويكون النجاح في بنائه هو الركيزة في صناعة الأهمية. إن العراق بموقعة الجيو استراتيجي، وعمقه الثقافي، ورمزيته الحضارية، وثرواته الهائلة، يشكل رقما مهما في حسابات الهيمنة والنفوذ الإقليمي، فمن يهيمن على هذا البلد سيرسم خارطة المنطقة ويساهم في تحديد المتفوق عالميا، وهنا تظهر لنا العلاقة المتبادلة بين العراق وجواره الإقليمي، فكما أن الجوار الإقليمي يحاول فرض حساباته على العراق خدمة لمصالحه الخاصة، كذلك فان العراق يجب أن يعول على البيئة الإقليمية في تحقيق استقراره وبشكل مقارب للبيئة الدولية، على أن لا يشكل ذلك خرقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، أو يميل بتحالفات العراق إلى دول فاشلة تؤثر على مستقبله السياسي، فالفواعل الإقليميون دولا ومؤسسات يجب أن يكونوا ضمن إدراك وحسابات صانع القرار العراقي لأكثر من سبب، ومنها:

١. يعد العراق حجرا أساسيا في أمن البيئة الإقليمية من الناحية الإستراتيجية والعسكرية والسياسية .
٢. يمتلك العراق قاعدة حضارية وثقافية، بوصفه أول من قامت على أرضه أولى الحضارات، وهذا ما ترتب عليه أهمية كبيرة له في الإدراك الإقليمي.
٣. إن دخول العراق في أي ترتيبات أمنية إقليمية مستقبلية ضروري جدا، فهو يشكل عنصرا مهما في تقرير توازن القوى في المنطقة .
٤. تشكل الأراضي العراقي المعبر الأمثل للتحركات المستقبلية اقتصاديا وعسكريا.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

٥. العراق هو الحديقة الخلفية لأكثر من دولة مجاورة، وان أي خلل فيه يعني ترك تلك المنطقة رخوة سياسيا وعسكريا مما يعني اضطراب التوازن الإقليمي.

إن للعراق مصالح إستراتيجية عليا يجب أن تكون واضحة في الأداء السياسي، سواء فيما يتعلق بالسياسات الداخلية أو السياسات الخارجية، وهي التي تشكل في مجموعها منظومة عمل تمتد على سنوات عدة غير منفصلة عن أداء الفواعل الإقليمية. ولا يعد استقرار العراق شرطا مهما لدى تلك الفواعل إلا بحسب ما تمليه تبادل المصالح بين العراق وتلك الفواعل ، وبالتالي فان الفوضى الحاصلة ضمن العمل السياسي العراقي هي نتيجة طبيعية لحسابات صانع القرار خارج العراق.

وقد لا تجد البيئة الإقليمية استقرارا سياسيا، إلا بعد حسم التغيرات الجيوسياسية المحيطة بها، وهذا ما نلاحظه في الواقع السياسي للبلدان المحيطة بالعراق والتي تأثرت بتغيرات ما بعد عام ٢٠٠٣، فالفعل السياسي الخارجي الواقع على البيئة الداخلية العراقية أعطى نتائج تجاوزت العراق إلى تغيير كلي في الخرائط الجيوسياسية، ولا زال هذا التغيير مستمر ليطال بلدان ذات تأثير كبير في سياسات منطقة الشرق الأوسط الموسع.

إن مكامن القوة والضعف في الواقع العراقي والتي ظهرت بوضوح بعد عام ٢٠٠٣، قد أربكت ديناميكية العمل السياسي الدبلوماسي العراقي والإقليمي وحتى الدولي، وقصرت في تحديد أهمية الأولويات السياسية وضرورة توافقها مع البيئة الإقليمية، مما نتج عنه خلافات شديدة، ظهرت بعدة أشكال على الأرض العراقية، والتي كانت متنفسا للصراع الحاصل بين الفواعل المؤثرة عالميا، ومنها على سبيل المثال لا الحصر هو ظهور التنظيمات الفكرية المتطرفة ذات الطابع الديني. وربما كانت تلك التنظيمات تمثل إحدى قواعد العمل السياسي الخارجي المبني على القوة العسكرية لأكثر من دولة إقليمية والتي كانت تهدف إلى تحييد الأداء السياسي العراقي لصالحها في أكثر من محور مستقبلي.

إن العراق يمتلك مفاتيح التوازن على الدول القريبة وتلك البعيدة عن أراضيه، وذلك في حالة تمكنه من الأداء الفاعل مع دول صنع القرار الأقوى والأكثر تأثيرا بشكل عام، فالانطلاق من بيئة داخلية صلبة يعني بالضرورة القدرة على التحكم بردود الفعل القادم من البيئة الإقليمية، فالدول تصنع مستقبلها على قدر متواز مع مقدار قوتها، وهذا ما يتعين على العراق فعله للخروج من هامش الدول الفاشلة إلى مستوى متقدم ضامن للمصالح ومنفتح على التغيرات الإقليمية والعالمية السريعة.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

أولويات العراق الاستراتيجية لبناء المصالح الوطنية

د. زيد عبد الوهاب
باحث في مركز دراسات الشرق الأوسط/أورسام - أنقرة

لم يتمكن مختصو علم السياسة والعلاقات الدولية من حصر تعريف شامل لمفهوم (المصلحة الوطنية)، شأنها شأن بقية مصطلحات ومفاهيم علم الاجتماع الأخرى التي تتعدد مدارسها ومنظروها حتى صار من الصعب الحصول على إجماع أكاديمي وعلمي على تعريف مفهوم ما. ولكن من بديهيات القول يمكن حصر مجال المصطلح في: الأهداف الأساسية التي لا يصح الخلاف عليها أوالجدال فيها؛ لكونها تمثل أهداف الدولة وطموحاتها سواء كانت سياسية أواقتصادية أوعسكرية أوثقافية أواجتماعية، فمثل هذه الغايات العليا لا تخضع للمساومة السياسية بعد الحصول على إجماع وطني على تعريفها وتشخيصها ضمن نصوص قد ترد في دساتير أووثائق أو برامج حكومية، وحين تتعرض للتهديد من فاعل داخلي أوخارجي فإن حاضر الدولة ومستقبلها سيكون معرضا للخطر.

تتداخل مصطلحات (المصلحة الوطنية، المصالح العليا، المصالح الاستراتيجية) مع بعضها بعض في محاولة تحديد أهداف الدولة والنظام السياسي الداخلية والخارجية غير القابلة للمساس إلا في ظروف معينة، لكن مدارس العلاقات الدولية وتحديدا المدرسة الواقعية كانت أول من عرّف مفهوم (المصلحة القومية) بوصفها: الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة. قد تكون إشارة المصطلح إلى مساحة محددة تمثلها السياسة الخارجية، ولكن مما أجمع عليه منظروعلم السياسة: أن السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للسياسة الداخلية، وعليه لا يمكن الحديث عن مصلحة قومية وتفاعلاتها في السياسة الخارجية دون إجماع وتعريف وطني ضمن التفاعلات والسياسات الداخلية.

تعتبر (المصلحة القومية) من أهم المحددات التي تؤثر في سياسات الدول الخارجية وعلاقتها مع الفاعلين الدوليين. فأول ما يفكر به صانع القرار السياسي في أي دولة هومدى تأثير وانعكاس أي قرار يتخذه على الأمن القومي لدولته، وفي المفهوم الحديث للسياسة باتت المصلحة والأمن القومي المرتكز الأول الذي يُبنى عليه ويُتخذ أي قرار سياسي.

محددات تعريف المصلحة الوطنية

يمر النظام السياسي في العراق بمخاض عسير ومعقد للغاية لم يستطع الخروج منه منذ ١٩ عاما، فاستثنائية الوضع العراقي في أزمة النظام السياسي وتداخلاته المحلية والإقليمية والدولية، صعّبت من مهمة ولادة بيئة مستقرة تستطيع إيجاد الحد الأدنى من الإجماع المكوناتي على المصالح الوطنية أوالأهداف الاستراتيجية العليا التي يسعى العراق للوصول إليها، فقد لعب الانقسام المجتمعي والاستقطاب السياسي الحادين دورا في تغييب التعريف الواضح للمصلحة الوطنية، فضلا عن غياب سبل وأدوات تحقيقها والوصول إليها، وبسبب ذلك الانقسام والاستقطاب؛ بات العراق محكوما بعدد من المشاريع المكوناتية المتمايزة والمتضادة اللاتي أوصلت البلاد في مناسبات عدة إلى حافة تصنيف الدولة الفاشلة.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

لعب الدستور وكاتبوه دورا في التأسيس لعراق المكونات لا عراق المواطنة، والمُطلع على ديباجته وبعض فقراته يمكنه إدراك واقع الانقسام الذي تأسس رسميا منذ ذلك الحين، ومن حينها صار من الصعب إيجاد حالة إجماع بين المكونات للوصول إلى تشخيص المصالح الوطنية العليا للدولة.

كان للتمثيل السياسي الشيعي رؤية لإدارة الدولة وتعريف مصالحها قائم على المركزية وحصر الصلاحيات بيد الأغلبية من منظور اجتماعي بغض النظر عن مخرجات الانتخابات، بينما يرى الفاعل السياسي الكوردي بأن مصالحه الوطنية التاريخية تكمن آنيا في تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور وحل لأزمة تصدير النفط والرواتب تأسيسا لاستقلال الإقليم اقتصاديا وتمهيدا لحق تقرير المصير، أما المصلحة الوطنية للفاعل السياسي السني فقد تبلورت في خطاب يُسمَع بين الحين والآخر عن الفيدرالية السنية تطبيقا للدستور كحل لأزمة الثقة، في حين تتدافع المكونات الأخرى التركمانية والمسيحية والأيزيدية وغيرها من الممثليات السياسية للبحث عن موطئ قدم وجودي لها في السلطة.

يمثل النظر إلى المصالح العليا من منظار وطني واحد غاية استراتيجية وجودية ينبغي على جميع النخب والفواعل الوصول إليها، فقد أفرزت المناظير المختلفة مشروعات منقسمة متضاربة بطريقة ننتهي إلى تحديد متباين لتلك المصالح ما بين شريحة اجتماعية وأخرى، وبدل أن تتحرك الدولة والمجتمع صوب الأهداف المشتركة نجد اضطرابا في السير وتعددا في السبل وتناقضا وصراعات تذهب بالجهد الوطني وتبدده في مسارب مختلفة.

إن وحدة الدولة والتماسك المجتمعي ورسوخ النظام السياسي واستقراره يشكل المدخل الرئيس لتعريف المصالح الوطنية العليا في العراق، وفي الواقع فإن هذا شأن عامل تشترك به كل الفواعل والنخب والفئات المجتمعية دون تمييز بين مذهب أوطائفة أوعرق، إن كانت النية الحفاظ على وحدة البلد ومكوناته والنهوض بمؤسسات النظام وفاعليتها الداخلية والخارجية.

مأسسة المصالح الوطنية العليا

لم يرد في الدستور العراقي مصطلح (المصالح) سوى في المادة الثامنة التي تشير بإنشائية عامة إلى السياسات الخارجية للدولة في أن "يقيم العراق علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية"، ونتفهم أن الدساتير بشكل عام لا تتضمن إشارات تفصيلية إلى المصالح العليا لكونها قابلة للتحديث بموجب الظرف السياسي والتفاعل الخارجي، ولكن حالة الانقسام المجتمعي والسياسي التي أُشير لها في معرض الحديث عن المحددات، مع صعوبة الوصول إلى تسوية قريبة الأجل للأزمة النظام السياسي في العراق، فإن إدراج المصالح الوطنية بات ضرورة مُلحة لتكون مُلزمة للفاعل السياسي وتحاسب عليها الحكومات في حال عدم تطبيقها أومراعاتها أوتهديدها دون رد فعل يتوازى مع الخطر الذي يهدد تلك المصالح.

يمكن الإجماع على صعوبة تعديل الدستور وإقحام فقرات تتعلق بالمصالح الوطنية العليا بعد تعريفها والإجماع عليها؛ لأن الدستور العراقي من الدساتير الجامدة التي يصعب تعديلها بموجب بنود التعديل المنصوص عليها، ولذلك يمكن مناقشة فكرة مأسسة المصالح الوطنية بوثائق سياسية موازية للدستور والقوانين الصادرة عن مؤسسات الدولة تكون ملزمة

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

للجميع، ويمكن أخذ اتفاقية الطائف اللبنانية التي أنهت الحرب الأهلية هناك ورسمت ملامح حل لأزمة طالت وكانت عصية على الحل، وكذا وثيقة الأمن القومي التي تصدرها الإدارات الأمريكية كل أربع سنوات تصف المصالح الاستراتيجية ومواقعها الجيوسياسية وتحدياتها، كما يمكن استعارة برنامج (المبادئ العشر) لدولة الإمارات التي تمثل مرجعا لجميع المؤسسات لتعزيز أركان الدولة وبناء اقتصاد مستدام، وتسخير جميع الموارد لمجتمع أكثر ازدهارا، وتطوير علاقات إقليمية ودولية لتحقيق مصالح الدولة العليا ودعم أسس السلام والاستقرار في العالم، حسبما نصت عليه فلسفة الورقة.

تتضمن بعض البرامج الحكومية العراقية إشارات إلى المصالح الوطنية ولكنها إنشائية عمومية، قد تكون أخذت نسخا من برامج لحكومات دول أخرى كالبرامج الانتخابية للجماعات السياسية، ولنأخذ مثالا على ذلك مما ورد في البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي:

أهم المحاور الأساسية والأولويات الاستراتيجية للبرنامج الحكومي المقترح

أولا: عراق آمن ومستقر
ثانياً: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن
ثالثاً: تشجيع التحول نحوالقطاع الخاص
رابعاً: زيادة إنتاج النفط والغاز لتحسين الاستدامة المالية
خامساً: الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية
سادساً: تنظيم العلاقات الاتحادية – المحلية

يمكننا الإجماع كباحثين على عمومية الوارد فيما سُمي "المحاور الأساسية والأولويات الاستراتيجية" دون أن يكون لها خطة عمل وبرنامج تنفيذي، ولم تكن هناك مؤسسة تشريعية تحاسب المعنيين على الإنشائية الواردة في النص أوعلى الذي تحقق في النص أعلاه مع انتهاء الحقبة الدستورية لرئيس الحكومة.

لا يمكن اعتبار البرنامج الحكومي المقدم من لدن رؤساء الحكومات على أنه مُعبّر عن المصالح الوطنية، لكونه خاضعا للجرح والتعديل والقبول والرفض ولم يحظَ بالإجماع الوطني بسبب حتمية وجود معارضة له، كما أن عادة البرامج الحكومية العراقية بتضمنها رؤى مرحلية لمدة ٤ سنوات ستواجه تحديات شتى أبرزها السياسية والأمنية والاقتصادية، وأغلب الحكومات خلال العقدين الماضيين مرت بمثل هذه التحديات داخليا وخارجيا.

من البديهي النقاش حول أزمة النظام السياسي في العراق، وكيف يمكن إلزام الفاعل السياسي بتفعيل وثيقة موازية واحترامها دون أن تكون له القدرة على احترام الدستور ومبادئه ونصوصه وتوقيتاته في الفعاليات السياسية، وممارسات بعض الجماعات السياسية تدلل على ذلك، وهذا ما يمكننا تسميته كباحثين (أزمة النظام السياسي) التي تتطلب بناء حياة سياسية جديدة تؤمن بالدستور والقانون وأبجديات المصالح الوطنية العليا، وهذا في المدى المنظور ووفق المعطيات السياسية من الصعوبة بمكان تحقيقه والوصول إليه.

تتطلب فكرة مأسسة المصالح الوطنية جماعات وأحزابا تؤمن بمبادئ العمل السياسي ومحركاته ومحدداته الحيوية، وذلك بلاشك مقدم حتى على أي دستور وقوانين ووثائق، التي

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

إن لم تجد من يحترمها ويقدرها ويمنحها العلوية على ما سواها من مصالح حزبية وجهوية ضيقة، فلن تكون ذات قيمة وجودية بالأساس.

أولويات المصالح الوطنية

تقسم المصالح العليا للدول بشكل عام إلى ثلاثة أقسام حيوية:

أولا- المصالح الأمنية الاستراتيجية المتعلقة بالدفاع عن الدولة ومواطنيها من أي تهديد بالعنف المادي من دولة أخرى أومجموعة دول، وحماية النظام السياسي من أي تهديد خارجي محتمل مباشر أوغير مباشر.

ثانيا- تعظيم الموارد الاقتصادية للدولة بما ينعكس على رفاهية الشعب وضمان وتأمين مستقبل الأجيال من أي تحدي اقتصادي محتمل.

ثالثا- فاعلية السياسية الخارجية والعلاقات الدولية لتحسين أوالحفاظ على مكانة الدولة في الحضور الإقليمي والدولي في تأمين مجال حيوي آمن ومستقر.

تتطلب الأزمة العراقية إعادة تنظيم الأولويات في تعريف المصالح الوطنية العليا بما يتناسب مع عمقها ومحدداتها وفواعلها، وإخراجها من النمطية الأكاديمية إلى خصوصية الوضع العراقي، فأزمة العراق لم تعد أزمة بمسببات سياسية وأمنية واقتصادية فحسب، بل تفرعت وباتت أكثر عمقا في المجتمع العراقي، وحل الأزمة الاجتماعية يتطلب وقتا وخارطة حل أكثر فاعلية.

يمكن القول ومن وحي الأزمة الاجتماعية التي ولدت من مجتمع مضطرب، إن الأولوية اليوم في السعي لمجتمع مستقر هوتحديد شيء يُسمى "المصلحة الاجتماعية العليا" والتي منها تنطلق العملية الإصلاحية نحوتعريف المصالح الوطنية. نهضة المجتمع ثقافيا واقتصاديا سيؤسس لنظام سياسي فاعل قادر على حل المعضلات التراكمية التي يعانيها، فمن قاعدة (الشعب مصدر السلطات) يمكن التأسيس لمرحلة الاستقرار والتعريف الحقيقي للمصالح الوطنية.

تمثل الرفاهية الاقتصادية للمواطن العراقي من خلال خلق فرص عمل وإحياء اقتصاد السوق الحر والمشاريع الاستثمارية وتحسين المداخيل السنوية ورفع فاعليته الوظيفية في مؤسسات الدولة، أولوية مصلحية عليا للدولة يمكن معها تحقيق بقية المصالح السياسية والأمنية، فالشعب العامل هوشعب حيوي فاعل ومنتج ومستقر في أبعاده الاجتماعية، والشعب العاطل هوشعب فوضوي ومتطلب كسول لا يأكل مما يزرع، وهذه من أسر المعضلة العراقية واستمراريتها لقرابة العقدين من الزمن.

يتحرر المجتمع العامل من قيود العبودية للأفراد والمصالح الخاصة، ويكون أكثر ثقافة ودراية بمصالحه ومصالح البلد والمزج بينهما، وسيتمكن من تنشئة نفسه سياسيا وثقافيا حتى يكون قادرا على تمييز المصالح العامة الاستراتيجية للبلاد وصولا إلى هدف تقرير مصيره في شكل النظام السياسي ومؤسسات السلطة والتحديات التي تواجههما، مستفيدا من الأخطاء والكوارث السابقة التي أوصلت البلد إلى الحرب الأهلية والإفلاس والتهديد الإرهابي العابر للحدود.

إن بناء الثقافة السياسية للمجتمع عامة وللفرد خاصة وتعريفه بحقوقه عند الدولة وواجباته تجاهها، سيفرز فيما بعد نخبا سياسية ومجتمعية قادرة على حل المعضلات السياسية

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

كالدستور والقوانين والتشريعات وعلاقة السلطات مع بعضها، ومن داخل المجتمع الواعي بحقوقه واستحقاقاته الوطنية يمكن ولادة جماعات سياسية حقيقية يمكنها تعريف المصالح الوطنية العليا وخلق حالة الإجماع عليها.

تتولد المصلحة الأمنية الاستراتيجية العليا من مجتمع مستقر متعايش، فلا يمكن للبيئة الأمنية الداخلية أن تُبنى إلا بمعونة جمعية للمجتمعات مع السلطة كنوع من التعاون والتكامل فيما بينها، وهذه من البديهيات التي افتقدها العراق خلال المرحلة الماضية، ونجحت السلطة في صناعة المواطن كعدو للسلطات، لما عانه من مظلمة اقتصادية وأمنية ضمن حالة الانقسام المجتمعي يصنف المواطنين درجات، وهذا كان شكلا من أشكال صناعة التطرف لم تستطع السلطة مغادرتها كليا ومازالت تداعياتها قائمة. يمكن استخلاص ترتيب المصالح الوطنية العليا على ضوء التحديات القائمة الداخلية آنفة الذكر بما هو آت:

أولا- المصلحة الاقتصادية للوطن والمواطن، من خلال فتح السوق والاستثمارات خلق فرص عمل والتخلي عن فكرة ريعية الدولة للنفط والذهاب إلى تنوع مصادر الدخل الوطني، وتشديد الرقابة على تلك المفاصل لحمايتها من الفساد وسرقة المال العام.

ثانيا- المصلحة القيمية للمواطن وتنشئته ثقافيا سياسيا ليكون فردا واع مشاركا في صناعة القرار السياسي الوطني المحض، ومساهما بفاعلية في إصلاح النظام السياسي ومؤسسات السلطة.

ثالثا- المصلحة الاستراتيجية الأمنية تتحقق مع تحييد المؤسسات الأمنية عن التوظيف السياسي للجماعات والتيارات وصناعة علاقة تكاملية بعد حل أزمة التقاطع بينها في صناعة القرار الأمني.

رابعا- بناء سياسة خارجية رصينة من مختصين أكفاء يعتمدون الدبلوماسية في إدارة الأزمات وحلها، يميزون بين العدو والصديق ويقدمون مصالح العراق على ما سواها من مصالح الفواعل الإقليميين والدوليين.

ليس العراق دولة هامشية أوفقيرة أوناشئة ليكون من الصعب عليه أن يعرف مصالحه الوطنية العليا، ولا يستحق بلد بعمقه التاريخي وبعده الحضاري أن تكون أهدافه الاستراتيجية عصية الصياغة ورؤيته مضطربة المسار كما عانى خلال ١٩ عاما مضت، ولكنها أزمة النظام السياسي وتراكماتها الاجتماعية، التي تلقي على الفواعل المؤثرين في المجتمع من كافة التخصصات والكفاءات إلى التخلي عن انتمائتهم الفرعية والارتقاء إلى الهوية الوطنية الجامعة لإصلاح الواقع وتعريف وترتيب المصالح الاستراتيجية للبلد.

استراتيجية العراق في تحقيق مصالحه العليا
د. محمد كاظم المعيني
مركز دجلة للتخطيط الاستراتيجي

يعد العراق ضمن المنظور الجيوستراتيجي قلب العالم والشرق الاوسط، لما يملكه من موقع جيوبوليتيكي مهم، ومكانه جيواقتصادية مهمة وإرث حضاري وثقافي متميز، وهذا الوضع جعله مطمعاً لمختلف القوى الخارجية، وهذا يفسر الى حدٍ بعيد طبيعة وحجم وعمق ونوع الصراعات التي تضرب بالبلد، والتي وصلت لحد تمزيق البلد وتهديد وحدته الجغرافيه.

لطالما كان العراق بمثابة بيضة القبان في عملية توازن القوى الاقليمي ضمن المدرك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية لاسيما اثناء الحرب الباردة ومابعدها؛ فكان عضواً فعالاً في حلف السينتوعام ١٩٥٥ لوقف نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة، وبعد تغيير النظام السياسي عام ١٩٥٨، وما تلاه من تغيير في العقيدة السياسية، كان جرس انذار للادارات الامريكية المتعاقبة لمحاولة احتواء وتحييد العراق والسيطرة على منطقة الخليج العربي، بدأً من سياسة العمودين المتساندين (لنيكسون) عام ١٩٦٩، ومبدأ (كارتر) عام ١٩٧٩ لانشاء قوة التدخل السريع، ثم استراتيجية الاحتواء المزدوج (لكلينتون) عام ١٩٩٣، واخيراً سياسة بوش الاب والابن لتفتح نمط استراتيجي جديد تتخلى فيه عن حماية مصالحها بالوكالة، وتنتهج سياسة الجوار الاستراتيجي، عبر التواجد العسكري المباشر بالمنطقة.

على الرغم من تلك المميزات والقيمة التي يتمتع بها العراق، الا ان قدره الجغرافي وضعه في بيئة اقليمية معقدة وملتهبة للغاية وذات مصالح متقاطعة و/او متعارضة على الاغلب، الى ان جاءت احداث ٩/١١ لتشكل نقطة التحول الرئيسة في الاستراتيجية الامريكية ونظام توازن القوى الاقليمي والتي شرعنت احتلال العراق لتخرجه من معادلة التوازن بعد ان كان قوة اقليمية فاعله ومؤثرة، لتجعله دولة فاشلة بكل المقاييس، وارض خصبه لتصفية حسابات الخصوم على حساب مصالح العراق العليا، وهذا سرع بشكل دراماتيكي من مستوى الصراع الاقليمي والدولي في ارضه، ليصب كل ذلك في مصلحة دول اقليمية كبرى (كتركيا، ايران، اسرائيل)، محاولة منها لسد هذا الفراغ الاستراتيجي واعادة هيكلة نظام توازن القوى الاقليمي وفقاً لقدرات وامكانيات كل قوة.

في ظل هكذا ظروف تميل فيها كفة المحددات والمعرقلات الناجمه عن تأثير القوى الاقليمية والدولية في استقرار وسلامة وأمن العراق، على حساب كفة الفرص والامكانيات المتاحة؛ كيف لنا تحديد ورسم مستقبل العراق وتحقيق مصالحه العليا؟ فصحيح هناك علاقة سببية عكسية مباشرة بين اية دولة ومحيطها الخارجي، إلا ان العامل الداخلي بما يحوي من (قوانين، ومؤسسات، وقيم، وتنظيمات، وقوى مدنية، وموارد) يبقى هوالفيصل الذي يحسم القضية ويحول البلد الى دولة قانونية حديثة وقوية وايجابية، ومن ثم يأتي دور العامل الخارجي الذي اما يعزز الايجابيات، اويزيد السلبيات.

بمعنى آخر؛ ان تحقيق مصلحة البلد العليا يرتبط ارتباطاً مباشراً بنجاح سياسته العامة؛ فان رسم السياسة الخارجية وبناء علاقات رصينه قائمة على المصالح المتبادلة، الى جانب صياغة سياسة داخلية تعتمد على الحوار وحل الخلافات وتحقيق الامن والتعاون الاقليمي مسألة لاتقع فقط على عاتق العراق، فلابد للدول الاقليمية ولاسيما العربية ان تدرك وتعي مسؤوليتها التاريخية والاخلاقية والقانونية في ترسيخ أمن واستقرار العراق، لان عراقاً ضعيفاً وهشاً يشكل تهديداً اقليمياً لدول المنطقة، لذلك يسعى العراق جاهداً الى ارسال رسائل طمئنة لتبديد مخاوف محيطه الاقليمي، ودعوة هذه الدول الى دعم إقامة حكومة عراقية وطنية تنفتح على الجميع وتتفاعل بايجابية مع هذه الدول عبر سياسة عدم الانحياز والتوازن، ليكون العراق نقطة التقاء اقليمية تمتد نحوالبيئة الدولية، بدلاً من ان يكون ساحة صراع وتصفية حسابات دولية.

وفقاً لما تقدم يمكننا تلخيص اهداف سياسة العراق الخارجية:

١. تقارب العراق مع محيطه العربي وتعميق الاتصالات والتعاون على اساس التكامل في المصالح، وتعزيز مجالات التعاون الامني، عبر عقد اتفاقيات امنية مشتركة تتصدى للارهاب وتحقق الاستقرار الامني.
٢. اعادة بناء الثقة مع المحيط الاقليمي، ومحاولة تصفير المشكلات وحل الخلافات، من خلال قراءة متمعنه للواقع نستطيع منها وضع رؤية جديدة واضحة لاهداف البيئتين الدولية والاقليمية وادراك توجهاتها واهدافها بالعراق، تنضج بواسطة عقد لقاءات مشتركة على كافة المستويات.
٣. اقامة علاقات متوازنة مع الدول الاخرى لاسيما الدول المؤثرة في الشأن العراقي، فالسلوك السياسي المتوازن يضمن الاستقرار السياسي، وعكس ذلك قد يؤدي الى تعقيد المشهد.
٤. منع استغلال دول المنطقة للخلافات الداخلية العراقية، من اجل التأثير على الملف الامني، وساعدها في ذلك طبيعة تكوين المجتمع العراقي التعددي، لحماية استقرار العراق والحفاظ على وحدة أراضيه.
٥. الابتعاد عن سياسة المحاور والاستقطاب وسياسة الانكفاء على الذات والعزلة، والتعامل مع حليف واحد قوي ضمن علاقة تعاقدية واضحة، يساعد في منع القوى الاقليمية الاخرى من بسط نفوذها في العراق.
٦. عقد شراكات متعددة مع القوى الدولية الرئيسة الاخرى في مجالات قد لايستطيع الحليف الواحد تأمينها، كالشراكة مع (الصين، الاتحاد الاوربي، اليابان).
٧. ترسيخ العلاقات الثنائية الدبلوماسية مع دول العالم، وتحسين السمعه الدولية، واشراك المجتمع الدولي في عملية اعادة اعمار العراق وتطويره، واعادة نشاط وفعالية البعثات الدبلوماسية العراقية وتعزيز المصالح العراقية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٨. تجديد الدبلوماسية المتعددة الاطراف، والانضمام من جديد للهيئات متعددة الاطراف والمشاركة في نشاطاتها، ومحاولة تحسين الاداء داخل المنظمات الدولية والمنافسة على المواقع المهمة داخل هذه المنظمات.

ان القدرة على توظيف الموارد والموقع وفق مصلحة الدولة والمصالح المشتركة مع البيئتين الاقليمية والدولية، تحقق المبدأ المهم والاساس وهوعنصر التوازن في التعاطي مع مختلف دول العالم، اذ عبرت السياسة الخارجية العراقية عن توجهاتها انطلاقاً من خصوصية الموقع الجيوستراتيجي للدولة، سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والاحترام المتبادل للسيادة، والعمل على منع ان يكون العراق منطلقاً لتهديد دول الجوار، اوميدان لتصفية حسابات الخصوم.

بعد ان حددنا مجمل الاهداف ينبغي علينا معرفة قدرتها في خدمة وحماية المصالح من التهديدات، فتحقيق المصلحة الوطنية يعتمد بشكل جوهري على صياغة استراتيجية مبنية على

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

تقييم البيئة الداخلية والخارجية، ترسم صورة نمطية لواقع مأمول تسعى الى تحقيقه والحفاظ عليه.

وبعيداً عن تعداد انواع او تعريف المصلحة الوطنية الذي يجتهد الكثيرون في تعريفه، احب ان انوه هنا الى موضوعة سوء وتباين ادراك صناع القرار والكثير من السياسيين لمفهوم وطبيعة هذه المصلحة، وبالتالي سيؤدي ذلك الى عدم قدرة الدولة على الحفاظ على وحدتها وسيادتها، وسبب ذلك يعود الى:

١. طبيعة النظام السياسي.
٢. غياب الهوية الوطنية الجامعه.
٣. غياب الثقافة الوطنية الجامعه.
٤. غياب الادراك الاستراتيجي لمتغيرات البيئتين الاقليمية والدولية.
٥. غياب الهدف الاستراتيجي للدولة.
٦. الخلل في العلاقة بين المصلحة الوطنية والسيادة.
٧. غياب العمل المؤسسي.

اتساقاً مع ماتم عرضه؛ يقع على عاتق الحكومة العمل على ترسيخ مبدأ التوازن الاستراتيجي وبناء علاقات دولية بعيدة عن سياسة فرض الإملاءات، من خلال تحقيق التكافؤ والتعاون الدولي، وفق المصالح العليا لكل دولة، وبناء قاعدة التفاهم المشترك والاعتماد المتبادل في مختلف المجالات (السياسية والاقتصادية والعسكرية)، فكل دول العالم بحاجة الى بعضها البعض؛ فلايمكن لاي دولة بالعالم مهما بلغت من مكانة وقوة ان تعيش بمعزل عن الاخرين، فالعلاقات الدولية اصبحت تكاملية، مبنية على الاعتمادية المتبادلة والتفاعل الاقليمي والدولي.

فدولة مثل العراق تعيش في بيئة دولية واقليمية مضطربة، وتعددية سياسية واجتماعية، عليها الابتعاد عن سياسة المحاور والتكتلات، لانها ستكون في موقع الضعف والاحتياج لمحور معين، في مقابل العدائية والتقاطع مع محور اخر، ولا بد من الاشارة الى ان القدرة على بناء سياسة خارجية متوازنة وغير متقاطعة في بيئتها الاقليمية والدولية، تحتاج الى وحدة الموقف على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية، وعدم تشتت الآراء او التوجهات، بين الحكومة بصفتها تمثل الجهاز التنفيذي وبين القوى السياسية والبرلمانية، وان المسألة الاساسية هنا هي تحديد اولويات السياسة الخارجية والاتفاق عليها بين جميع القوى، وتبنيها كمنطلق لستراتيجية ثابتة تؤمن بها كل الاطراف السياسية العراقية، والتي يفترض ان تضع في اولى اولوياتها المصالح العليا للدولة وعلى رأسها السيادة الوطنية، فالانطلاق من مبدأ السيادة وترسيخه وعدم قبول تدخل أي طرف خارجي بالشأن الداخلي هوالاساس في نجاح سياسة الدولة.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الخطاب الاعلامي وسيادة لغة المصالح
أ.م.د. علي عبد الهادي عبد الامير
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مقدمة:

يعد الخطاب الإعلامي نتاج ثقافي يتم من خلاله يتم نقل صورة واقعية لما يحدث في الواقع والتحليلات الموضوعية للأخبار ومختلف وجهات النظر بوصفه التعبير الموضوعي عن عقلية الجماهير وروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت. يمتاز باعتماده على المنتج اللغوي للرسائل الاتصالية لنقل المعلومات عن مجمل الأحداث والقرارات والسياسيات المتخذة في مرحلة زمنية معينة، فهو المعبر الحقيقي عن توجهات الحكومات المستقبلية وما تخطط وتعمل على تحقيقه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يقوم على أسس واستراتيجيات معينة.

تسهم بتحقيق الهدف المطلوب ففي ظل التطورات السياسية الحديثة للعراق وتوجهاته الدبلوماسية خاصة بعد الظروف السياسية التي مر بها عام ٢٠١٩، كان لا بد من التركيز على صناعة خطاب إعلامي قادر على مواجهة الأزمات المجتمعية التي يمر بها العراق ومحاولة أيجاد السبل التي تسهم في نجاح الخطاب الإعلامي الذي يراعي مصالح العراق أولا، فالمصالح على كل المستويات هي لغة سائدة في مجمل الاتفاقات السياسية والاقتصادية تفرض نفسها على كل بلد يسعى إلى أحداث تطورات نوعية من شانها تحقيق تقدم في مختلف البني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الورقة لتتناول مفهوم الخطاب الإعلامي ودوره المؤثر، إلى جانب أهم وظائفه، وصولا إلى تقديم عدد من المقترحات التي يمكن أن تسهم في صناعة خطاب إعلامي قادر على واجهة الأزمات وتحقيق المصالح الإستراتيجية العراقية.

أولا: الخطاب الإعلامي وتعريفه

يوصف الخطاب بأنه طريقة معينة للتحدث عن الواقع وفهمه كما انه مجموعة من النصوص والممارسات الخاصة بانتاج النصوص وانتشارها واستقبالها مما يؤدي إلى أنشاء وفهم للواقع الاجتماعي فالخطاب هو كل الأشياء التي تكون العالم الاجتماعي أو بعبارة أخرى هو واقعنا الاجتماعي وإدراكنا لهويتنا، أي انه بدون خطاب لا يوجد واقع اجتماعي، وبدون فهم الخطاب لا يمكن أن نفهم واقعنا، ومن ثم تبدو أهمية تحليل الخطاب فمن خلال تحليل الخطاب نستطيع تفسير الواقع الاجتماعي.[١]

(١) محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي، أطر ونماذج وتطبيقية (القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،٢٠١٠) ص ٢٥.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

فالخطاب يتجاوز البنية السطحية إلى دراسة الظروف الخارجية التي أدت إلى أنتاجه والمقصد منه وهذا يتلائم مع الخطاب الذي يهتم بالفكرة والمضمون ويهدف إلى التأثير والاقناع والتوجيه والضغط على المتلقي ويسعى إلى فرض نفوذه عليه من خلال اللغة المباشرة الواقعية والتراكيب البسيطة التي تعبر عن النفس وانفعالاتها وتؤثر في سلوك الآخرين وتوفر أدوات الإقناع المناسبة وتتصل بالواقع الخارجي وتعبر عنه ودراسة بنية الخطاب الداخلية وحدها دون العناصر الخارجية المشاركة فيه تقلل من قيمته لأنه خطاب مباشر يعتمد على الأشكال البسيطة والمفردات الواقعية التي يستخدمها الخطاب اليومي(٢).

أما الخطاب الإعلامي فيعرف بأنه (منتج لغوي أخباري منوعفي أطار بنية اجتماعية ثقافية محددة وهوشكل من أشكال التواصل الفعالة في المجتمع له قدرة كبيرة على التأثير في المتلقي وإعادة تشكيل وعيه ورسم رأياه المستقبلية وبلورة رأيه حسب الوسائط التقنية التي يستعملها والمرتكزات المعرفية التي تصدر عنها) وهذا التعريف يتفق مع تعريف آخر الذي يرى أن الخطاب الإعلامي هو (منظومة الرموز- اللغة -الصورة- الصوت) التي تعبر عن موقف معين والتي يرد لها أن تكون لغة التعامل مع الآخر وغالبا ما يستخدم الخطاب الإعلامي وسائل الاتصال الجماهيري المعروفة. (٣)

ثانيا: قواعد الخطاب الإعلامي

تتمثل قواعد الخطاب الإعلامي(٤) بـ:

١. الوضوح: على الخطاب أن يكون واضحا لفظاً ومعنى ذلك من حيث سهولة الكلمات، والجمل والعبارات ليسهل فهمها لدى المتلقي، ويتحقق ذلك بالتركيز على الأفكار والحقائق والمعلومات المهمة والأساسية التي يعرفها المتحدث.
٢. التنوع: وهي اختيار الكلمات المشوقة والجاذبة، البعيدة عن الجمود لجذب المتلقين الخطاب. وهو تنوع الجمل والفقرات والعبارات، بحيث تتضمن كل فقرة فكرة جديدة، ومعلومات جديدة.
٣. الاختصار: وهو الاختصار غير المخل بالخطاب ويجعل المتلقي متابعا ومنجذباً للخطاب من أفكار ومعلومات ومعان بسهولة ويسر.

أن الخطاب الإعلامي يحتاج إلى معرفة أركانه الشكلية، إضافة إلى معرفة قواعده ومعرفة وسيلة التواصل، إلا انه يجب على كاتب المقال أن يكون على معرفة تامة بطبيعة الجمهور، مضمون الخطاب، وخصائصه المختلفة الاجتماعية والثقافية والسياسية، لانه يتعرف على كيفية أقناع هذا الجمهور، ونوع الرسالة التي تناسبه.

(٢) سهام عبد الخالق الخطاب الإعلامي للقوى السياسية في البرامج الحوارية بالفضائيات، دراسة تحليلية بالتطبيق على الانتخابات البرلمانية ٢٠١١، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، ع ٤٨، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص٤٩٦.

(٣) ندى عمران، خطاب الكراهية، إحاطات وتجارب(بغداد: دار العالي للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٢٠) ص ٢٣.

(٤) محمد الماكري، الشكل والخطاب، مدخل تحليل، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩١، ص٦١.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

ثالثا: العوامل المؤثرة في نجاح الخطاب الإعلامي(٥)

لكي ينجح الخطاب الإعلامي في أحداث التأثير المطلوب في المتلقي لابد من مراعاة بعض العوامل التي تسهم في نجاح الهدف من رسائله الاتصالية فهو يعتمد بالدرجة الأساس على نظام المعاني والأدلة الاقناعية التي تسهم في إيصال الأفكار وتقبل المعاني من قبل الجمهور المستهدف حيث تتمثل هذه العوامل بـ :

١. البيئة: تشمل كل الظروف والمعطيات المحيطة بمجال عمل وسائل الإعلام سواء كانت قانونية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، وهذه الظروف قد تكون مشجعة للعمل الاعلامي من خلال ضمانها لحرية التعبير.
٢. الوسيلة الإعلامية: وتشير إلى مجمل الظروف المرتبطة بالوسيلة الإعلامية في حد ذاتها التي لها تأثير مباشر على فعالية الرسالة الإعلامية مثل طابع ملكيتها.
٣. المحتوى: ويقصد به طبيعة ونوعية المضمون أو الرسائل الإعلامية الموجهة للجمهور بغية تحقيق أهداف معينة من خلال تحقق الإقناع الذي يعد شرطا أساسيا في تحقيق أهداف الرسالة الاتصالية والتأثير على الأفراد.
٤. الجمهور: يعد الجمهور عاملا مهما في نجاح الرسالة الإعلامية وفعاليتها فالأفراد المتلقين للرسالة الإعلامية يتفاوتون من حيث الخلفية الاجتماعية الفكرية، والثقافية ولذلك فان ردود أفعال الجمهور إزاء المضامين الإعلامية تختلف باختلاف خصائصه. وتعد المعرفة المسبقة بخصائص الجمهور المستقبل للرسالة الاتصالية عاملا أساسيا في تحقيق أهداف الرسالة الإعلامية، ذلك أن عدم معرفة صاحب الرسالة الإعلامية بخصائص ومميزات الجمهور من شأنه أن يؤدي إلى فشل هذه الرسالة الإعلامية بل قد تكون النتائج عكس أهداف القائم بالاتصال.

رابعا: الخطاب الإعلامي وأهدافه

يعد الخطاب الإعلامي من الخطابات غير الأدبية، وهوصنف من الخطابات الراسخة في أعماق الحياة الاجتماعية والمؤثرة فيها والمتأثرةبها، ومقامه من المقامات التي لها السيادة في سلم الخطابات المعرفية الأخرى، فهو منتوج لغوي أخباري منوع في أطار بنية اجتماعية ثقافية وهوشكل من أشكال التواصل الفعالة في المجتمع له قدرة كبيرة في المجتمع له قدرة كبيرة على التأثير في المتلقي وإعادة تشكيل وعيه ورسم رؤياه المستقبلية وبلورة رأيه حسب الوسائط التقنية التي يستعملها والمرتكزات المعرفية التي يصدر عنها(٦). ويمتلك الخطاب الإعلامي عدد من الأهداف التي تتمثل(٧) بـ :

١. الوظيفة الاخبارية او البلاغية : هدفها أبلاغ المتلقي مضمون الخطاب ومحاولة التأثير فيه.

(٥) نوار سفير، إسماعيل قيرة، دور وسائل الإعلام في تحقيق الانتخابات الديمقراطية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، م ١٥،ع ٢، جامعة ٢٠ أوت ،سكيكده،٢٠٢١، ص ٢٦٢.

(٦) أمال شوالسابق، الاعلامي لقناتي الجزيرة القطرية والعربية السعودية خلال الأزمة الخليجية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ٢٠١٨، ص٤٣.

(٧) المصدر السابق ، ص ٤٤.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

٢. الوظفية الإنشائية: وتتمثل جوهر مضمون الخطاب حيث يصاغ المضمون بشكل يجعله مناسبا لمحاولة أحداث التأثير في المتل، وانان هذه الوظيفة تجعل مضمون الخطاب هدفا بحد ذاته.
٣. الوظيفة المرجعية: وتضمن وجود شفرة مفهومة من قبل طرفي الخطاب حيث يجسد الخطاب مضامينه باللغة التي تعد عاملا أساسيا في عملية الاتصال الجماهيري.
٤. الوظيفة التواصلية: وتضمن بقاء الصلة قائمة بين طرفي الخطاب أثناء عملية التخاطب.

خامسا: الخطاب الإعلامي العراقي وآليات التحكم

يعد الخطاب الإعلامي عنصرا معبرا عن مقدار التحول في الحياة السياسية وطبيعتها وتحديد اتجاهاتها واتجاهات القوى المشاركة فيها، وكيفية تعاطيها مع أدارة الدولة العراقية، ويمكن الإشارة إلى وجود عدد من الآليات التي تسهم في التحكم في مضمون الخطاب الإعلامي وأدلته الاقناعية، اذ تتمثل هذه الادلة بـ:

١. القائمون بالاتصال: وذلك أنهم هم الذين يقومون باختيار وانتقاء المعلومات والأخبار التي يرغبون في توصليها إلى الجمهور المستهدف ويتأثرون في أرائهم ومواقفهم بدورهم ومركزهم الاجتماعي وبمواقعهم.
٢. حراس البوابة: وهم أكثر أدوات التحكم أهمية وخطورة وهم هنا لا يقصد بهم القائمين بالاتصال فقط وإنما القائمون على أمر المؤسسة الاتصالية أوالإعلامية والذين يقومون بتحديد ما يجب إن ينشر أو يبث وما يجب إلا ينشر أو يبث من مضامين.
٣. المعايير الانتقائية: وهي مجموعة من الاعتبارات التي تتدخل في اختبار المادة الاتصالية بشكل عام ويتوقف ذلك على المؤثرات السياسية بدرجة كبيرة.
٤. صناعة الرأي العام: إن الدور الرئيسي لوسائل الإعلام والاتصال هوأن تنمي اتفاقا جماعيا في الراي بالمجتمع ويتم من خلال تلك الوسائل تشكيل الاتجاهات والمواقف تجاه العديد من القضايا.

ويمكن الإشارة إلى ما يهمنا هنا هو الخطاب الإعلامي للسلطة الذي يوصف بأنه ما تصدره السلطة القائمة في دولة ما من أنتاج كلامي مكتوب أو منطوق أو رمزي تعبيري موجه إلى جمهور مستهدف أومقصود لإقناعه وتوجيهه إلى مقاصدها. والخطاب الاعلامي للسلطة يصنعه سياسيون من داخل السلطة ومن خارجها وخطاب السلطة يصنعه اصحاب القرار في الدولة(٨). اذ يؤدي الخطاب الاعلامي دورا مهما في الاتصال الجماهيري ذو المحتوى السياسي في أرشاد وتوجيه وتشكيل الرأي العام على اختلاف ميوله واتجاهاته واهتماماته بالمسائل العامة ومناقشتها ومتابعتها لتدعيم الاتجاهات المرغوبة(٩). ولأجل صناعة خطاب

(٨) هاله احمد الحسيني، الخطاب الصحفي في العلاقات المصرية الايرانية (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،٢٠١٦) ص١١٧.

(٩) سامي محمد احمد مختار، الخطاب الإعلامي ودوره في تسويق المصطلحات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الاتصال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٨، ص ١٢.

إعلامي ناجح في التعبير عن مصالح العراق السياسية وقادر على ترسيخ التعاون وادامة التفاهم في المجالات السياسية والاقتصادية لتحقيق مصالح العراق. لا بد من مراعاة ما يأتي:

١. التركيز على صناعة خطاب إعلامي قوامه الرسالة الاتصالية التي تحمل دلالات اقناعية قادرة على ايصال الأفكار إلى المتلقي بسهولة ويسر.
٢. اختيار العناصر القادرة على ممارسة الدور الاتصالي المرسوم لها في التعبير عن الخطاب الإعلامي العراقي إزاء المصالح الاقتصادية والسياسية.
٣. الابتعاد عن الشحن العاطفي والعدائية أثناء الأزمات الدبلوماسية واعتماد لغة الحوار والتفاهمات الدبلوماسية خاصة في التعامل مع دول الجوار.
٤. التركيز على تحقيق المصالح العراقية بالدرجة الأولى أثناء أعداد الخطاب الإعلامي المعبر عن الاتفاقات الدولية خاصة ما يتعلق بعقود الطاقة والبنى الأساسية.
٥. اعتماد ملاكات مؤهلة من القائمين بالاتصال في المؤسسات الرسمية العراقية لرسم السياسية الإعلامية للخطاب الإعلامي العراقي خلال المرحلة المستقبلية القادمة.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

التحديات التي تواجه تحقيق مصالح العراق العليا

أ.م.د. مهند عبد الواحد النداوي
كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

ملخص

شهد النظام السياسي سيما منذ العام ٢٠٠٣ العديد من المعوقات التي اثرت سلباً على مصالح العراق العليا، ومن ضمن تلك التحديات:

أولًا: ظاهرة عدم استقرار النظام السياسي بعد العام ٢٠٠٣

اذ شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣، خلل في أسس النظام السياسي، فضلاً عن إن إدارة الدولة لا تنطلق من سياسة عامة مرسومة وفق استراتيجية ثابتة، وانما تتأثر بتوجهات وأفكار ونوايا الأشخاص الذين يقودون النظام، مما يؤثر سلباً على مصالح العراق العليا.

ثانيًا: عدم المصداقية

ان عدم المصداقية ما بين التصريحات الرسمية والأداء الفعلي للحكومة مشكلة معقَّدة، ويعكس عدم المصداقية، مما يؤدي إلى إضعاف الدولة وعدم الثقة، مما يعطي انطباع سلبي للاطراف الاقليمية والدولية، ويكون بمثابة تحديا امام امكانية تحقيق المصالح الوطنية.

ثالثًا: الاختلاف والتناحر بين القوى السياسية

إن التناحر واسقاط التهم على الاخر بين القوى السياسية في إدارة الدولة نتيجة نظام المحاصصة انعكس سلبًا على الاداء السياسي، اذ يعمد السياسيون الى تبادل الاتهامات بفضح عيوب (الآخر) باسم مكافحة الفاسدين او باسم (الشفافية)، مما اوصل صورة للخارج بعدم الاستقرار السياسي سيما بين القوى السياسية الفاعلة. وهذه الحالة اضعفت امكانية تحديد المصالح المتفق عليها وطنية ومن ثم ايجاد السبل الكفيلة بتحقيقها وصيانتها.

رابعًا: التناقض في التصريحات

شهد النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، العديد من التناقضات في التصريحات الرسمية، فمثلاً تصرّح جهة رسمية بما يخالف أويتناقض مع تصريح جهة رسميّة أخرى، الأمر الذي يؤشر حالة من الفوضى الإدارية، اذ يؤدي تشتت الخطاب الرسمي إلى عكس المطلوب، ويوصل رسالة إلى القوى الاقليمية والدولية أن النظام غير موحد، وغير مستقر. وبالتأكيد يعد هذا اخفاقا واضحا في قدرة العراق على توحيد خطابه السياسي المنضبط، والتوجه نحوبناء رؤيته الواضحة لطبيعة واولويات مصالحه العليا.

خامسا: الطائفية

اكتسحت ظاهرة الطائفية والتقسيم الاثني بنية المجتمع والبيئة السياسية في العراق منذ ٢٠٠٣، كما وأصبحت مرتكزًا للدعاية الانتخابية والحزبية من أجل استقطاب الجماهير، دون النظر إلى النتائج الكارثية المترتبة على هذا الخطاب على الصعيد الداخلي والاقليمي والدولي. ومن شأن هذه الحالة ان تفقد العراق امكانية التوجه باتجاه تحديد مصالحه بأدراك موحد وكذلك تتسبب بتشتيت توجهات الاطراف السياسية باتجاه مصالح فرعية تضر بالمصلحة القومية العراقية الشاملة. وعليه، فإن العراق كأي دولة في العالم يعد جزء من المنظومة الدولية، وعليه فإن السياسة الخارجية يجب أن توضع بدقة، يجاريهما دقة في الخطاب السياسي. فالخطاب السياسي الخارجي يجب أن يكون خاضعًا لقواعد الدبلوماسية الدولية، ويجب عند شيوع

الخطاب مع العالم الخارجي، استقصاء المعلومات، والتأكد من صحتها، والدقة في تنسيقها، وهوما يتطلب بالضرورة الإحاطة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وكل ذلك يتطلب ذكاءً ولباقة، وانتهاج أخلاقية تتلاءم مع الظروف، وتوافق أمزجة الدول الأخرى، من أجل إقناعهم بما يجب عمله دون فرض أو قوة أو وصاية. وعلى هذا الاساس، فان تحقيق مصالح العراق العليا يشهد العديد من التحديات، ولا يمكن الحديث عن الارتقاء بمصالح العراق العليا، إلا باشتراطات معينة، أبرزها: تعاون الأطراف السياسية في النظام السياسي العراقي، وذلك بتقديم المصلحة الوطنية العليا على أية مصالح فردية أو حزبية؛ فالمواطنون والانظمة في الداخل والخارج، يتاثرون بشكل كبير بالخطاب الصادر عن النظام الحاكم -الأطراف السياسية المشاركة في إدارة الدولة-، فيتم التعامل مع الدولة وفق ذلك، فوحدة المصلحة الوطنية العليا، والطرح المتوازن، والثبات الاستراتيجي، كل ذلك سيُقابَل باهتمام واحترام اقليمي ودولي.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

تعد المصلحة الوطنية هي الغاية العليا التي يجب ان تسعى اليها الدول كافة، فتحقيق تلك المصلحة يتعلق بكيان الدولة ككل من تحقيق الامن والاستقرار، رفع المستوى الاقتصادي، تفعيل السياسة الخارجية البنائه من خلال الدخول في تحالفات وتعاونات مع عدد من الدول تحقق تلك المصلحة، تحسين الواقع الخدمي، وغير من السياسات التي من الممكن ان تصل بالدولة الى تحقيق مصالحها ومصالح شعبها بالدرجة الاساس، وكدولة مثل العراق بحجمها الاستراتيجي المهم من موقع وموارد مادية وبشرية كبيرة، فان تحقيق تلك المصلحة يجب ان يطلق من تفعيل تلك المميزات كافة، ومن توحيد كافة الرؤى السياسية ونبذ الخلافات جانباً التي يمكن ان تعيق تلك العملية والاتجاه نحوتحقيق تلك المصلحة وتكريس كافة الجهود لذلك.

مفهوم المصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية: هي الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة، وعلاقة ذلك بدول اخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لتلك الدولة.

انواع المصلحة الوطنية:

١. المصلحة الدفاعية: الدفاع عن الدولة ومواطنيها من اي تهديد بالعنف من قبل دولة اودول اخرى والحماية من اي تهديد خارجي محتمل مباشر اوغير مباشر.
٢. المصلحة الاقتصادية: تعظيم الرفاهية الاقتصادية للدولة اومجموعة دول بالنسبة للدول الاخرى.
٣. مصلحة النظام الدولي: الحفاظ على نظام دولي سياسي واقتصادي: تستطيع الدولة ان تشعر في اطاره بالامن والاستقرار.
٤. المصلحة العقائدية: حماية وتدعيم مجموعة من القيم التي يشترك فيها المواطنون والدولة او مجموعة من الدول.

أن مفهوم المصلحة الوطنية هو احد الركائز المهمة التي تقوم عليها مفهوم السياسة الداخلية والخارجية معاً، على اعتبار ان اي فعل تقوم به الدول سواء كان ذاك على مستوى سياستها الخارجية اوالداخلية لابد ان يكون الغاية منه تحقيق مصلحة البلادو هذه تعتبر الحاصل النهائي لمجموعة من السياسات التي تتبعها الدول. فعلى الصعيد السياسي يشمل جميع المحاولات التي يقوم بها البلد لزيادة قوته اونفوذه في الخارج ويكسب الاصدقاء والحلفاء والشركاء عن طريق التحالف معهم، وتشمل السياسات الاقتصادية الدفع الى الامام بانتعاش البلد الاقتصادي باستخدام سياسات توسيع الاستثمارات الخارجية والتجارة كذلك المحافظة على ثبات قيمة عملة البلد امام العملات الاجنبية الاخرى، اما البعد العسكري فيتضمن السياسات المصممة للدفاع عن حدود البلاد وكيانها وسيادتها ضد اي اعتداء خارجي، وتشمل الاعتبارات الاديولوجية تتضمن دعم وتقوية سمعة النظام السياسي والاقتصادي في الخارج، في الوقت الذي يشمل فيه الاعتبارات الثقافية – الاجتماعية المحافظة على قيم الاساسية للبلاد وتقاليده وعاداته وانماط المعيشة والحياة فيه. وتحديد مفهوم المصلحة الوطنية يواجه بعدد كبير من الاراء التي قد تنظر بصورة مختلفة لهذا المفهوم، فاصحاب المدرسة الواقعية يعرفون

المصلحة الوطنية بانها الاستخدام الحذر للقوة من قبل دولة ما لتحقيق مصالحها واهدافها، وهنا كان تحدد المصلحة الوطنية بصورة واحد لدى كافة الدول وطريقة تحقيقها في حين انها تختلف من دولة الى اخرى، خاصة مع تطور اساليب ووسائل تحقيق مصالح الدول.

تفعيل المصلحة الوطنية العراقية العليا

انطلاقاً من كون ان وجود الدول ومن ورائها الانظمة السياسية ينبع اساساً من وجود هدف يجب ان تسعى لتحقيقها، ومصلحة وطنية يجب المحافظة عليها، وكون ان العراق قد مر بمراحل عديدة منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣، ودخول مرحلة جديدة متمثلة بعدد كبير من المعطيات منذ تعدد القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، ووجود قوى اجنبية محتله للبلد جعل معها البلد والمنطقة في حالة من عدم الاستقرار والتخبط الذي ظل ملازمها لفترة ليست بالقصيرة بعد تلك الاحداث، فظلت غاية تحقيق المصلحة العراقية متخبطة فترة من الزمن.

وبعد وصول العراق الى حالة من الاستقرار النسبي، تبقى مصلحة الوطنية هي الغاية التي لا يجب المساس به مهما كانت الظروف والمستجدات، والذي يجب ان يعلو على اي مصلحة اخرى او انتمائات فرعية او طائفية اوقومية، فالعراق اولاً، والمصلحة الوطنية التي تمثل المنفعة لكل العراقيين يجب ان تكون فوق كل اعتبارات اخرى ولدى كافة القوى السياسة المشاركة في الحكم، فقدرت العراق اليوم على تحقيق تلك المصلحة بات اكبر اليوم من اي فترة سابقة متمثل بانتفاح العراق على العالم ووجود مؤسسات الدولة القادرة اليوم على الاضطلاع بواجباتها واعمالها على اكمل وجه ناهيك عن ما يمتلكه هذا البلد من ثروات ومصادر الطاقة وموقعه الاستراتيجي المهم والتي تعتبر كلها نقاط اساسي وقوة لتحقيق المصلحة العراقية، الا وجود البلاد في حالة في عدم الاستقرار التام ومروره باحداث خطيرة على المستوى الامني كالحالة مع دخول تنظيم داعش الى عدد من المحافظات العراقية ووجود عدد من الاوكار النائمة لغاية الان والتي لا تزال تقوم ببعض الاعمال الارهابية بين الحين والاخر وسعيهم الى ايقاع الفتنة بين ابناء الشعب الواحد. مما يجعل البلد يعيش في حالة من عدم الاستقرار، ووجود عدد من القوى العراقية باتجاهات ورؤى مختلفة للعمل السياسي والتي قد تاتي في كثير من الاحيان على حساب تحقيق المصلحة الوطنية ودخول البلد في نزاعات وخلافات بين تلك القوى وتدخل قوى خارجية تسعى لتحقيق مصالحها في بلد ذو موارد وموقع ستراتيجي مهم. فيجب النظر الى المصالح الوطنية من مناظر الوطن الواحد والدولة الواحدة لا من خلال مناظير متعددة تفرز جداول اعمال متعددة ومختلفة ومشروعات ستراتيجية متضاربة بحيث ننتهي الى تحديد متابين لتلك المصالح ما بين شريحة اجتماعية واخرى، واتباع خط اديولوجي او ديني.

ان الوصول الى تلك الحالة هو من اخطر ما يمكن ان يصيب اي مجتمع من المجتمعات وبدل ان تتحرك الدولة والمجتمع صوب الاهداف المشتركة نجد اضطرابا في السير باتجاه المصلحة الوطنية وتعدد الطرق وتناقضا وصراعات تذهب بالجهد الوطني وتبدده في مسارب مختلفه، وهو ما يجب القضاء عليه في المراحل المقبلة والتركيز على وحدة المصلحة الوطنية وعدم تشتتها بين الجهات المختلفة، وكذلك عدم السماح لاي قوى خارجية تسعى لتمرير اجنداتها ومشاريعها في العراق على حساب مصلحة العراق ووحدة اراضيه وسيادته.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

ويمكن تلخيص ابرز النقاط التي يجب ان تتركز عليها المصلحة الوطنية العراقية خلال الفترة المقبلة في:

- تقتضي مصلحة العراق العليا والمنطقة ان يكون ساحة لتوافق المصالح الاقتصادية والامنية المشتركة، ومن مصلحة العراق العمل مع شركائه في دول المنطقة، على انشاء منظومة اقليمية مبنية على المصلحة الامنية المشتركة والتكامل الاقتصادي مع جواره الاسلامي وعمقه العربي، يستند على مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. فالعراق بموقعه الجغرافي والسياسي وموارده وثرواته يمكن ان يكون جسراً لتواصل والتقاء مصالح عدد من الدول والشعوب. فاستقرار العراق يمثل مصلحه دولية واقليمية انيه مشتركة. ان العمل على رؤية تحول العراق من منظور هذه الدول والقوى من شر لابد من احتوائه الى خير لا يمكن تجاوزه، ومن عامل اختلاف في المنطقة الى عامل توافق ووئام يتطلب تعزيز هذه الرؤية وتنميتها لدى الاشقاء والاصدقاء، بما يخدم مصالح العراق اولاً ومصالح الدول التي تريد الدخول في شراكه معه.
- حصر السلاح بيد مؤسسات الدولة ذات الاختصاص وتعزيز تكامل لا تقاطع أجهزتها الامنية.
- من اهم مصالح العراق التي يجب ان يسعى لتحقيقها مكافحة الفساد الذي تمكن من التغلغل في عمق الدولة، والمنظومة الامنية والسياسية، واضحى العامل الاهم لإدامة الازمات والانتقاص من استقلال البلد واستقلاله ورفاهية مواطنيه.
- العمل على تطوير البنية التحتية للاقتصاد العراقي بما يعزز حالة الاكتفاء الذاتي ويقلص حاجة البلد من الاعتماد الكبير على الاستيراد مما يجعل موقفه استراتيجياً مرهوناً للغير.
- تعزيز وتمتين علاقات العراق مع جواره وعمقه العربي والاسلامي مهم واساسي لدواع كثيرة، منها الداعي التاريخي، الثقافي، وهومهم ايضا لاسباب اقتصادية وامنية وسياسية، وذلك بفعل تداخل المصالح التي تنتج عن النظام الاقليمي.
- يجب ان يكون العراق وارضه بعيداً عن ان تكون منطلقاً على اي دولة من دول الجوار، وانه ينطلق في حل المشكلات العالقة على اساس الحوار والتفاهم السلمي واحترام سيادة الدول.
- ضرورة حماية القرار العراقي المستقل المستندة الى الملصحة الوطنية العراقية فقط وضرورة التزام القوى العراقية كافة بهذا الموقف.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

أولويات التشريع العراقي في حماية البيئة كجزء من المصالح الوطنية ببعدها الداخلي

أ.د. عقيد خالد حمودي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

أهمية البحث :

من لم يحترم حق الانسان في الحياة، لم يحترم البيئة التي يعيش فيها، ومن لم يحترم البيئة لم يحترم حق حياة الانسان والكائنات الحية كافة. مصداق هذه القول يعززه ما آلت اليه البيئة في بلادنا نتيجة الحروب التي عاشها المجتمع العراقي. وبعد ان كان الانسان طوال قرون ضحية للبيئة، اصبحت ضحية له، وتحول من الخوف منها الى الخوف عليها دون ان يتوقف عن تدميرها. لا سيما من خلال تقنيات الحرب ذات الطاقة التلويثية العالية.

أن الاثار الاجتماعية للتلوث البيئي خطيرة جدا على المجتمع حاضره ومستقبله، ومن اجل اثاره الخطيرة في الحياة الاجتماعية لافراد المجتمع شرع القانون العراقي مجموعة من التشريعات والقوانين لحماية البيئة العراقية من التلوث،ان اثار التلوث وعوامله كثيرة تحاول دراستنا كشف التشريعات القانونية لها وأثر تلك التشريعات في حماية المجتمع، وتحليلها من اجل معرفتها ومعالجتها وصولا الى التقليل من اثار التلوث على المجالات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والصحية كافة من خلال تقديم المقترحات والتوصيات المناسبة لمتخذي القرار، فضلا عن اهمية دراستنا لموضوع التلوث البيئي واطره القانونية تظهر الحاجة الفعلية للمجتمع في بيان القوانين التي تنظم حياة الناس مع المعالجات البيئية

ان دراسة الوضع القانوني للتلوث البيئي ذواهمية بالغة، خصوصا في هذه الظروف الحرجة التي يمر بها مجتمعنا العراقي كونها وثيقة علمية وبحث علمي يوضح المفاهيم القانوينة للمجتمع العراقي

فقد سعى البحث إلى الكشف عن المفاهيم القانوينة التي تعالج مجالات التلوث البيئي في المجتمع العرافي.

هدف البحث :

الهدف من الدراسة بيان المناهج والأطر القانونية التي تعالج مجالات التلوث في المجتمع العراقي، وانعكاس ذلك على مصالح العراق في بعدها الوطني الداخلي

مشكلة البحث :

أما مشكلة البحث فتدور حول الإجابة عن الأسئلة الآتية :

١. ما مفهوم حماية البيئة ؟
٢. ما المجالات التي يمكن أن نتبعها في حماية البيئة ومدى ارتباطها بمصالح العراق.
٣. ما الأصول القانونية المعالجة للتلوث البيئي في التشريع العراقي وحماية البيئة العراقية وعلاقتها بمصالح البلادالوطنية بأبعادها الداخلية.
٤. كيف يؤثر التلوث البيئي على حاضر العراق ومستقبله ومصالحه الوطنية.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

منهجية البحث :

نهج الباحث في دراسته المنهجية الوصفية التحليلية في وصف وتصنيف القوانين والتشريعات العراقية التي تعالج موضوع التلوث في المجتمع، وتحليل تلك القوانين والمصادر التي تؤسس لموضوع الدراسة.

التمهيد: التعريف بالتلوث البيئي

ينبغي قبل الشروع في البحث التعريف بمفهوم البيئة، ذلك أن كثيرا من الكتاب غير مهتمين بتعريف البيئة، وذلك لان المعنى العام واضح لديهم، لذلك نجد البعض لا يحدد هذا المفهوم.(١) والبيئة تعني: المنزل.(٢)

ويقال في اللغة العربية بوأه منزلاً وبوأه اياه وبوأه له وبوأه فيه، بمعنى هيأه له وانزله ومكن له فيه. وتبوأت منزلاً أي نزلته قال تعالى (والذين تبؤوا الدار والايمان) (سورة الحشر، آية:١٠) والاسم من هذه الافعال البيئة، فاستباءه أي اتخذه مباءة، بمعنى نزل وحل به.(٣)

ويعرف مصطلح التلوث بأنه: مختلف التهديدات البيئية التي يتعرض لها الافراد واصبحوا في كثير من الاحيان اكثر الفه بها اذ ان التلوث هوحالة عدم النقاء اوعدم النظافة وهذه الحالة تدل على وجود عوامل سلبية اضافها المجتمع الانساني الى البيئة بكميات وكيفيات تؤدي الى تخريب الوضع البيئي مما تؤدي الى تهديد ابناء المجتمع.(٤)

المطلب الأول: الأسس القانونية التي تتناول حماية البيئة

ان القانون بمعناه العلمي ينطبق على الظواهر الطبيعية، وينطبق ايضاً على الظواهر السياسية المتعلقة بنظام الحكم، واشكال الحكومات التي تشرع القوانين في ظلها، كما ينطبق على تلك الظواهر المتصلة بالبيئة الطبيعية بما تنطوي عليه من عوامل جغرافية مناخية وظواهر ديموجرافية سكانية، وهوالى هذا اوذاك يحكم طائفة اخرى من الظواهر كالظواهر الاخلاقية والدينية والعادات والاعراق والسنن وطرق المعيشة. حيث ان هناك علاقات تربط هذه الاشكال والانواع المتعددة من القوانين، وهذه العلاقات هي التي اطلق عليها روح القوانين (The Spirit of Laws) التي من اهم غاياتها تنظيم علاقات الافراد في المجتمع الانساني، وحملهم على ما ينبغي ان تكون عليه معاملاتهم الاجتماعية.(٥)

لا سيما ان القوانين تعد بمثابة الوسيلة الرئيسة في ضبط الاشخاص كما تعد القوانين المتجددة ضرورية في الثقافة المادية المتغيرة – وكلما سادت العلاقات الاجتماعية ذات النمط الثانوي، زادت الحاجة الى تنظيمات ذات طابع قانوني، وذلك لضمان وجود حد ادنى من العدالة الاجتماعية، فالقوانين والعقوبات هي التي تدعم البناء الاجتماعي للدولة الحديثة، وقد

---

(١) قيس عبد الفتاح مهدي، الوعي والثقافة البيئية في الوطن العربي، بحث في ندوة الامن البيئي العربي، بيت الحكمة، بغداد،٩ - ١٠ تشرين اول، ٢٠٠٢، ص٤.

(٢) اسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، الجزء العاشر، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٤، ص٤٤٤.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الاول، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٥، ص٣٩.

(٤) السيد عبد العاطي السيد، الانسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٨٨، ص٣٧٦.

(٥) د. احمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠، ص٤٢٦-٤٢٧.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

اصبح القانون الوسيلة الاكثر اهمية التي تستطيع الحكومة عن طريقها ان تحكم وتضبط السلوك، ومن اجل هذا تتجه الحكومات الحديثة الى تاكيد اهمية التشريع الاجتماعي في مجال الضبط الاجتماعي.(٦)

وقد ذهب عدد كبير من علماء الاجتماع الى فاعلية القانون لم تكن مقتصرة على مدينة معينة، اومجتمع بالذات، فلا يمكن ان نتصور وجود حياة اجتماعية منظمة تسير بلا قانون، وقد ذكر لنا الرحالة والمؤرخون ان السلوك المتوافق مع القانون ظهر منذ وقت مبكر، اما الاثنولوجيون فقد اكدوا الشيء نفسه. وهو وجود القانون بين القبائل البدائية. فالقانون ظاهرة اجتماعية وجدت في كل زمان ومكان، وهوعند عدد كبير من علماء الاجتماع ظاهرة اجتماعية ثقافية.(٧) علاوة علىان القوانين وسيلة رسمية نظامية من صنع البشر، استطاعت ان تفرض وجودها وفق التطورات الاجتماعية لما تتميز به من صفات جعلتها وسيلة ضبط اجتماعية مؤثرة في المجتمع، ومتسمة بالقوة والالزام وسرعة التاثير، فاصبحت بمثابة الماكنة الاكثر تخصصا والاكثر انجازا للضبط والسلوك الواعي.(٨)

ويرجع اصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة الى ما قبل القرن التاسع عشر، فلقد اصدر عدد من حكام المقاطعات في دولة كثيرة تشريعات وأوامر تحرم القاء القاذورات اوالتبول في الانهار والبحيرات حفاظا على الصحة العامة، كما اهتم البعض باصدار الاوامر التي تحرم صيد انواع معينة من الطيور او الحيوانات. وكان ذلك بدافع الحفاظ على هذه الفصائل لخدمة الانسان.(٩) وبذلك نجح الانسان عندما ابتكر هذه الوسيلة لتنظيم سلوكه، لان المجتمع قد اعطى الحق للقانون بممارسة القوة من اجل الحفاظ على امنه، وكما يقول (هوبل Hopbel) القانون له اسنان يمكن ان يعض بها ان لزم الامر، ومن دون هذه القوة يصبح مجرد اسم لا معنى له او نار لا تحرق ونوراً لا يضيئ.(١٠)

وقد درس مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) اصل القوانين الوضعية وقرر ان الغاية منها هي تنظيم علاقات الافراد في الاجتماع الانساني، وحملهم على ما ينبغي ان يكونوا عليه في معاملاتهم الاجتماعية.(١١) وسلوكهم اتجاه بيئتهم. وذهب كثير من علماء الاجتماع الى توسيع مفهوم القانون، بحيث وجدوا ان الافعال جميعها التي تؤدي باعتبارها حقوق لنا اوواجبات علينا هي تحقيق للمعايير القالنونية، والمعايير القانونية. في رأي الكثيرين تعد جسداً وقلباً

(٦) د. سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢، ص١١٤-١١٥.

(٧) المصدر السابق نفسه، ص٣٢٢.

)8(Edward Alsworth Ress, Social control Asurvey of the Foundation of order, London, 1969,P.106

(٩) صاحب عبيد الفتلاوي، دور المسؤولية المدنية في حماية البيئة من التلوث في ضوء التقدم العلمي والتقني، مجلة البلقاء، جامعة عمان الاهلية، المجلة ٨، العدد٢، ٢٠٠١، ص٣.

(١٠) د. احمد ابو زيد، البناء الاجتماعي، مصدر سابق، ص٤٥٠.

(١١) د. احسان محمد الحسن، المدخل الى علم الاجتماع الحديث، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٦، ص٣٤.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

وروحاً لأي جماعة منظمة، ذلك لانه من دونها ينعدم وجود النظام وتقل قدرة الجماعة على اداء وظائفها بفاعلية، وبالتالي يتصدع بناؤها ويصبح وجودها ضرباً من المستحيل.(١٢)

حيث يوفر القانون الامن في المجتمع، والمقصود بالامن هنا ان يضمن كل شخص في المجتمع انه يعمل بطريقة تتلائم مع ما يفعله الاخرين، ويخلق القانون التنظيم ويدعمه فهو الذي يعطي لكل عضو في الجماعة وضعه ويحدد له وظائفه أي انه يقوم بالتقسيم الاجتماعي للعمل، مما يؤدي الى زيادة فاعلية هذا العمل. والواقع ان الاحتفاظ بالسلام الاجتماعي والعمل على استتباب الامن وخلق التنظيم الاجتماعي، انما هي تعبيرات مختلفة عن القانون بوصفه نظاماً اجتماعياً(١٣).

والمجتمع يعتمد بصفة عامة على القانون الذي يضع القواعد العامة لضبط المظاهر العامة من سلوك الافراد، بغض النظر عن انتمائاتهم الجماعية، ولهذا يعد القانون في المجتمعات الحديثة من اهم وسائل الضبط الاجتماعي واكثرها عمومية واشدها الزاماً واكثرها فاعلية في منع الانحراف وفي الوصول الى السلوك الامتثالي بصفة عامة.(١٤) لاسيما ان الصفة المميزة للقانون في المجتمع الحديث تبدو في صفة القهر والشمول المرتبطة به والتي تسندها قوة الهيئة والمسماة الدولة.(١٥)

فالتنظيم الاجتماعي لموضوع التلوث البيئي يعد امراً اساسياً وهاماً، ولكن الاهم من ذلك ضرورة توعية المواطن بدوره كأنسان يجب ان لا يحمل السلاح ضد نفسه وضد اجياله القادمة، طالما بقي الانسان متحدياً للبيئة يتربص بها لينقض على منجزاتها ومباهجها، لا نستطيع ان نحصد شيئا مما وضعناه من وسائل، فلا تكفي القوانين لوحدها، اذا لم يكن القائم على تطبيقها ومن تطبق عليه مقتنعاً بجدواها والاسباب التي دعت الى ظهورها (١٦) وقد اهتم المشرع القانوني في جميع دول العالم بالبيئة، وقد حددت عقوبات مختلفة على الشخص الذي يتجاوز المقاييس والمستويات المحددة لنوعية وجودت البيئة وعناصرها، والاعتداء على مواردها من هواء وماء وتربة وحيوانات وطيور وغابات وغيرها.

المطلب الثاني: مجالات حماية البيئة البرية في القانون العراة للعراق قي وارتباطها بالمصلحة الوطنية

إن الفرد الذي يواجه سوء التوافق الاجتماعي يفتقد القدرة والاستعداد على التكيف والتأقلم السليم مع الظروف والعوامل الاجتماعية المحيطة به(١٧)، ولذا فانه يلجأ إلى أتباع

---

(١٢) د. سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، مصدر سابق، ٣٢٥.

(١٣) المصدر السابق نفسه، ص٣٥٧.

(١٤) د. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٣، ص٣٥٧.

(١٥) ماكيفر، شارلز بيدج، المجتمع، الجزء الاول، ترجمة علي احمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧، ص٣٤٨.

(١٦) صاحب عبيد الفتلاوي، المسؤولية المدنية في حماية البيئة من التلوث في ضوء التقدم العلمي والتقني، مصدر سابق، ص٣٠.

(١٧) د. محمد عبد الله البكر، البطالة والآثار النفسية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد (٢٦)، ٢٠٠٩، ,، ص١٥١.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

سلوكا منحرفا ومخالفا للمعايير الاجتماعية يتمثل تلوث البيئة والمحيط العام إشباعا لحاجاته الاجتماعية ورغباته الفردية، وفي هذه الحالة يجب معالجة الأسباب التي أدت بالفرد إلى صعوبة التكيف مع البيئة السليمة الاجتماعية والوظيفية بهدف التصدي لجرائم المخدرات والقضاء عليها وهي في مهدها(١٨).

يبدو أن العوامل الاجتماعية والتي تتضمن الأسرة والمدرسة، والعمل، والبيئة الطبيعية من سكن، وصحة، ومعيشة إن صلحت فهي تباعد بين الفرد وبين احتمالات الانحراف, لأنها تكوّن الشخصية الإنسانية السليمة غير المعرضة للانحراف والإجرام(١٩).

يقصد بالتربية المدنية الصحيحة المستندة إلى القانون: تنمية الشعور الإنساني بواجب الالتزام باحترام حقوق وسلامة الآخرين، وذلك من خلال أتباع قواعد سلوكية معينه بهدف عدم ارتكاب أفعال تتعارض مع النظام العام للمجتمع (٢٠)، وتعتبر الرعاية التعليمية مصدرا مهما من مصادر التربية المدنية، فالتعليم لا يقتصر على تلقين العلوم فقط وإنما يضم إلى جانب ذلك، توسيع أفاق المعرفة العامة وصقل المواهب وتثبيت القيم الاجتماعية السليمة في النفوس، لكي يؤدي التعليم رسالته في التنشئة الاجتماعية الصالحة، فضلا عن تزويد المتعلم بمؤهلات تهيئ له فرص أوسع وأفضل للعمل(٢١). ولا تعتبر المدرسة المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن التعليم وان كانت تتحمل العبء الأكبر في هذا المجال، وعلى أية حال فان التعليم لا يقوى بمفرده على مكافحة الجريمة والوقاية منها ما لم يكن مصحوبا بارتفاع مقابل في مستوى الأخلاق وبالبيئة الصالحة وبالتربية السليمة، فالتعليم يجب أن يهتم بالتربية الأخلاقية والاجتماعية قبل أن يهتم بحشو الأذهان بمعلومات كثيرة، وان يقوم على التعاطف والاحترام المتبادل قبل أن يقوم على الضغط والإرغام(٢٢).

إنّ العوامل التاريخية لها اهمية كبيرة في تكوين القاعدة القانونية، ولاسيما بالنسبة للمشتغلين بالقانون، إذ انها تساعد على تفهم الكثير من الأنظمة القانونية القائمة، لانّ كثير من هذه الانظمة وليدة تطور طويل عبر التاريخ، فهي تساعد المشرع على التزام جادة الصواب، عندما يضع نصب عينه تجارب الماضي لكي يستفيد منها بأخذ العبر، فيما ثبت فشله من انظمة القانون وما كان قانوناً ناجحاً، على ان المشرع يجب ان لا يتقيد بالانظمة السابقة متى كانت البيئة الجديدة مغايرة للبيئة القديمة واستدعت سنّة التطور الملائمة والتوفيق، ومع ذلك فانّ الحقائق التاريخية التي استقرت كتراث قانوني، واستندت إلى خبرة طويلة ينبغي ان تؤخذ في الاعتبار، فتمنع الاندفاع والتهور لكل اصلاح وتطور جديد في القواعد القانونية، فهي خبرة صقلها الزمن، لكن يجب ان لا يصل الاحتفاء بهذه الحقائق إلى حد الإسراف - كما يقول

(١٨) د. صالح سمير الدليمي، ظاهرة الإدمان على المخدرات، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد (٣)، ٢٠١٠, ص٤٤٧.

(١٩) د. حسنين المحمدي، الخطر الجنائي ومواجهته تاثيما وتجريما، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨،، ص٣٦٧.

(٢٠) د. رؤوف عبيد، شرح قانون العقوبات التكميلي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٥، ١٩٧٩،، ص١٠٨ - ١٠٩.

(٢١) ينظر: د. حسن كيره، أصول القانون , ط٢, بدون اسم مطبعة، ص١٤٢.

(٢٢) عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي- الإسكندرية، ٢٠١٠، ص١٠٣.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

المذهب التاريخي- والمبالغة يجعلها اسس بناء القواعد القانونية[٢٣]، والتي تتضمن اهدافا عدة من ضمنها حفظ حق الحياة والمجتمع والبيئة والعلم والتعليم.

ومن ضمن التشريعات التي صاغتها القوانين العراقية لاجل حماية البيئة من التلوث هي تقنين الصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الاستخراجية النفطية، والتعدينية، والغاز الطبيعي، والصناعات البتروكيماوية، وصناعة الاسمنت، والأسمدة بدلاً من توطنها في دولها حيث تخضع الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر في حين لا يوجد اهتمام مماثل أو بالدرجة نفسها في معظم الدول النامية [٢٤].

كما أكد الدستور العراقي النافذ على حماية البيئة في المادة (٣٣/اولاً) حيث نصت على انه (لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة).

وبما انه حق فمن واجب المواطن المساهمة في حماية البيئة وان كان النص الدستوري قد جعل الدولة تكفل حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليهما في الفقرة (ثانياً) من المادة نفسها.

وبمقتضى هذا البعد الدستوري يلتزم المواطن حيال البيئة بواجب الوقاية، بمعنى انه يتوقى الاعتداءات التي يتسبب فيها للبيئة[٢٥].

كل هذه المعطيات قد تكون بعيدة في الطرح عن الترابط مع مصالح العراق الوطنية، لكنها في الوقت نفسه وفي تحليل لعمقها التأثيري فأن لهاثر بالغ في بناء مصالح البلاد على المستوى الداخلي، فهي بلا شك تدخل ضمن مصادر ومرتكزات بيئة تحقيق المصلحة الوطنية بعدها عنصر قوة ودعم داخلي للاقتصاد، والاكتفاء الذاتي، والانعكاسات الاجتماعية، والتربوية، والبنى التحتية وكذلك ارث البلد الحضاري فهي بمجموعها ومع معطيات ومكونات وحاجات وطنية اخرى ضمن سلم اولويات متوازن تشكل بيئة لمصالح عراقية وطنية لابد من فهمها وحمايتها قانونيا.

(٢٣) د. محمد احمد عبد المنعم، مبدأ المواطنة والإصلاح الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٥٨.

(٢٤) د. عبود السراج، علم الإجرام وعلم العقاب، جامعة الكويت، ١٩٨٥،، ص٢٩٨.

(٢٥) د. أكرم نشأت إبراهيم، السياسة الجنائية، المصدر السابق، ص١٠.

توظيف موقع العراق واثره على المصالح الوطنية
أ.م.د. ماهر اسماعيل ابراهيم
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

أن الاهمية الجيوبوليتكية لاي موقع جغرافي لها اثر كبير على المصالح الوطنية السياسية والاقتصادية، وهي اهمية متغيرة وليست ثابتة تتغير بتغير الاوضاع الاقليمية المحيطة به وحسب تغير موازين القوى ويرتبط ايضاً بالتطور التكنولوجي.

وعلى هذا الاساس من التوصيف فأن الاهمية الاستراتيجية لموقع العراق لها اثر كبير في قوته جعلته يدخل ضمن استراتيجيات القوى الاقليمية والدولية كون ان موقعه الجغرافي يمثل حلقة وصل بين العالم العربي الاسلامي و العالم الاسيوي الاسلامي الى جانب ان موقعه يمثل نقطة التقاء الثقافات والحضارات.

بما ان دول مثل (ايران وتركيا) هي دول مجاورة للعراق وهي دول لاتقل شأن عنه من حيث اهمية الاقتصادية لكل منهما، فهناك الكثير من الروابط والعناصر المشتركة التي تربط العراق بهذه الدول،يفترض ان تستغل هذه العناصر وتوظيفها من خلال اقامة اقوى العلاقات لخدمة المصالح الوطنية ولاسيما الاقتصادية منها، الا ان الظروف التي مرت على العراق والتي خلفت وضعا سياسيا مرتبكا جعلته دولة ضعيفة لا تستطيع ان تفرض ما تحتاجه مصالحه الوطنية، الى جانب الارهاب الذي ضرب كل مدنه وقراه.

أن الوهن الذي اصاب العراق جعلته دولة غير قادرة على ممارسة دور فاعل ومؤثر في محيطه الجفرافي رغم امتلاكه جميع عناصر القوة من ان يقيم علاقات متوازنة مع دول جواره الجغرافي بحكم مكانته في العالم على المستوى الاقليمي والدولي.

ولابد من التأكيد ان مصالح العراق بحاجة الى تعاون مشترك مع هذه دول جواره فالعناصر المشتركة التي تربط العراق مع هذه الدول تتمثل بالعامل الديني والسياحة الدينية خاصةً وانه يتمتع بمواقع سياحية مهمة في العالم الاسلامي منها المواقع الاثرية والدينية ذات الاثر الكبير في نفوس المسلمين التي يمكن ان تعد من الركائز الاساسية فيما لووظفها العرلق بشكل صحيح ليعيد بناء اقتصاده الوطني واهميته الجيوبوليتيكية في المنطقة اما فيما يخص مصادر الطاقة فالعراق يمتلك الامكانات الاقتصادية التي تحتاج الى دعم وتعاون مشترك لاعادة بناء هيكيلة الاقتصاد العراقي على وفق ما يتطلبه دوره الاقليمي منه، وتوفير القدرات لاعادة عملية البناء واستعادة مكانته الاقليمية والدولية على جميع المستويات، ومن هنا كان لموقع العراق الجغرافي وما يحتويه من عناصر القوة تصب في مصلحة تقوية روابطه مع دول الجوار خاصةً وان موقعه يتيح له الاتصال بدول مهمه لها اهميتها الاقتصادية والسياسية مثل دول اسيا الوسطى وهي دول مجاورة لدول جوار العراق، اذ يمكن للعراق ان يوظف الجانب الديني والحضاري والمواقع التاريخية لخدمة المصالح الوطنية، لذا فان اي تقارب بين العراق وجواره يكون له انعكاس كبير على مصالح العراق السياسية والاقتصادية.

أما بالنسبة الى دول الجوار العربية على الرغم من اهميتها لكنها لم تبدي اهتمامهاً بمصالح العراق وتركته لدول الجوار الاخرى غير العربية والتي كان من المفروض ان تسعى الى استثمار الصلات العربية من اجل تعزيز روابطها مع العراق اذ كان الوجود العربي غائب

تماماً مقابل وجود قوي لدول الجوار الاخرى التي هي اقل امكانات اقتصاديه منها، بأستثناء بعض الاستثمارات البسيطة التي تساهم بها المملكة العربية السعودية. ان الوجود العربي يكاد يكون معدوماً في العراق على الرغم من اهميته الاستراجية بالمقارنة مع باقي دول الجوار غير العربية التي ادت ادواراً مختلفة وعلى مستويات شتى.

ان للعراق اهمية خاصة نظراً لما يمتاز به من قدرات وامكانات لاتمتلكها الدول الاخرى وان التركيز على قضية اهمية العراق في محيطه الاقليمي يعد جزء مهم في المعادلة الاستراتيجية فالعراق بمواقعه الجغرافي له ثقله الجيوبوليتيكي منطلقاً من عناصر القوة التي يمتلكها، فبامكانه انتهاج سياسة يرتقي بها الى اسلوب الدول المتقدمة ليكون له شأن اكبر فيما لو وظف موقعه الجغرافي في المجالات المختلفة من اجل ان نهوض بمصالحه الوطنية وعلى كل المستويات.

دبلوماسية الاحتواء ومدخلاتها المنتجة للمصالح الوطنية العراقية
(مقاربة جيوبوليتيكية)

د. فراس عباس هاشم / باحث في الشؤون الدولية والاستراتيجية

مما لاشك فيه تعرضت بيئة منطقة الشرق الأوسط إلى تحولات جيوبوليتيكية، كانت ذا نتائج بالغة ومتعددة في مظاهرها على أنماط الممارسة في التفاعلات الإقليمية، وبالتالي أصبحت الدول في المنطقة تسعى إلى إعادة أنتاج رؤى استراتيجية في سياستها الخارجية ومجالات عملها الدبلوماسية، ويتجلى ذلك بإعادة قراءة الجوانب الأساسية في أولوياتها الاستراتيجية بما يحقق مصالحها الوطنية، انطلاقاً من ذلك دفعت هذه التطورات العراق باستدعاء صيغة تساهم دلالاتها في التفكير على آفاق جديدة غايتها تلمس ملامح تقليل تداعيات ومضاعفات التنافس والصراع في المنطقة على صنع القرار السياسي العراقي، لا سيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وهذه نتيجة منطقية في ظل الفجوة الجيوبوليتيكية التي ترهق علاقات العراق الإقليمية مع جواره الجغرافي القريب وما ينتج عنها من تحديات ومخاطر متزايدة.

وعليه اتجهت مساعي العراق نحوتنمية الارتقاء إلى بلورة استراتيجية تستجيب لمتطلبات الواقع الإقليمي الجديد ومشكلاته الحالية، ترفع من قيمة ممارسة وسلوك سياسة العراق الخارجية وأهدافها الإقليمية، من خلال إتباع نهجاً جديداً في بنائها من منطلق مقاربة مختلفة تمنحها إمكانية تعدد القراءات للأحداث الإقليمية وتوجهاتها بما يحفظ مصالحة الوطنية، وإعادة ترتيب علاقاته الخارجية من خلال تبنية لدبلوماسية الاحتواء نموذجاً مطوراً لحقبة جديدة لأدائه الدبلوماسي، حيث عبرت عن تحول في أولويات العمل الدبلوماسي العراقي، من خلال إبرازها لفاعلية الاهتمام العراقي في بناء تطلعات باتجاه الانفتاح الجغرافي وتنويع الشراكات الإقليمية والتعاون في المجالات المختلفة على المستوى الخارجي.

إضافة إلى ذلك ومن دون شك فإن ثمة استفاضة أخرى لهذا التحول في الحسابات الاستراتيجية العراقية في تحقيق أهداف سياسته الخارجية، استخدامه الاحتواء كأداة مهمة لنشاطه الدبلوماسي للتمكن من تحقيق أهدافه في فرض سيادته وقيمه المعبر عنها حاليا في علاقاته الإقليمية ويوجهها شعاراً على أوسع نطاق، كمقاربة لبناء الثقة في علاقاته مع دول الجوار، لا سيما أن هذا المسار سوف يكون له تأثير على الساحة الإقليمية، إذ أنه يدفع بالعراق إلى التركيز على تعزيز مصالحه الحيوية والحفاظ عليها، بالتوازي مع عدم الدخول بأحلاف عسكرية أومحاور إقليمية، نتيجة التباين في مصالح القوى الفاعلة في المنطقة، وهذا يفرض ما يمكن أن يكون لها تأثيرات وانعكاسات على ملامح نهج السياسة الخارجية العراقية.

المحور الأول
استفحال تأثيرات الجيوبولتيتيك على التفاعلات في الشرق الأوسط

في مستهل الحديث تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى في ظل التحولات الجيوبوليتيكية التي تخضع لتطورات وتغيرات عميقة شهدتها الساحة الدولية، فموقعها الاستراتيجي الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين

الأضداد، كما أن توسطها قارات العالم قديماً آسيا وأفريقيا وتمسكها جغرافيا وتحكمها في أهم الممرات الدولية وإطلالها على بحار ومحيطات هامة، قد جعل منها منطقة ذات أهمية قصوىفي العلاقات الدولية [١].

وبناء على ذلك أصبحت منطقة الشرق الأوسط في إطار التفاعلات التطورية بكل تعقيداتها بما في ذلك الأنشطة السياسية والدبلوماسية (Diplomacy) والعسكرية، تشكل المنطقة المحورية الدولية الأكثر تأثيراً واضطراباً في السياسة الدولية المعاصرة والنظام الدولي القائم، ومن جملة ما أشارت إليه تلك التوجهات السياسية الكبرى في فضاءات الشرق الأوسط الجيوبولتيكية، أي أن لها مسوغاتها المتعلقة بظهور ما يمكن أن يطلق عليه بـ "صراع المحاور الجيوبوليتيكية" في مواجهة القوى الإقليمية التي يطلق عليها بـ"اللاعبين والفواعل الجيواستراتيجيين" في المنظومة الدولية المتحكمة في إعادة صياغة وتوجيه العلاقات الدولية الراهنة كقوة مؤثرة في التوازنات الدولية والتي عادة ما تبدو مجالاً متاحاً لتشكيل البيئة الدولية[٢]. ومن هنا تبرز أهمية منطقة الشرق الأوسط لتميزها بخصائص متعددة منها جغرافية وحضارية وثقافية وجيواستراتيجية، في الوقت نفسه جعلت منها تلك المعطيات منطقة محورية بالنسبة للمصالح الدولية، وعليه كانت منطلقا أساسياً للاستراتيجيات الإقليمية والدولية للاستفادة من مواردها الاقتصادية وتنفيذ سياساتها في التوسع والنفوذ بدءاً بملامح الممارسة لأداء دور محوري برزت سياقاته من خلال مواقفها تجاه الأحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة.

وإزاء ذلك هنالك مسلمة يكاد يجمع عليها العديد من المفكرين وهي أن النظريات الكلاسيكية ضمن نسقها المعقد افترضت أن الدول تلجأ إلى استراتيجيات متعددة لمتابعة مصالحها الوطنية، وتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، باتت متعلقة بشكل أو آخر بمظاهر منها ما دبلوماسي ومنها ما هو صراعي، ومنها ما هو تعاوني، ومنها ما يوظف الحياد، ومنها ما يوظف الاحتواء[*] (Containment) ومنها ما يعتمد على التوزان سواء كان ناعماً (Soft Balancing) أم خشناً (Hard Balancing) ومنها ما يقوم على التحالف مع القوى الكبرى أوما يعرف بـ "مسايرة الركب" (Band Wagoning) منها ما ينشد المهادنة أويستغرق في التبعية، الأمر الذي يحتاج منا التبصر لفهم ما يحدث [٣].

---

(١) نور الدين دخان ، سليم بدرة ، "تركيا ومسعى البحث عن فرص الوجود كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد(١)، (٢٠٢٠)، ص ٨٠٥.

(٢) قاسم محمد الجنابي ، فراس عباس هاشم، "منطلقات التحول في المدركات الإيرانية تجاه المتغيرات الجيوبولتيكية في منطقة الخليج العربي"، **مجلة العلمين**، العدد (٧)، (٢٠٢١)، ص ١٨.

(*) يعرف المعجم السياسي الاحتواء (Containment) بأنه "سياسة أمريكية اتبعت إزاء الاتحاد السوفييتي (السابق) اقترحها رئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية (جورج كينان-George Kennan) في مقالة كتبها بتوقيع مستعار في مجلة (فورين أفيرز) الأمريكية في عام (١٩٤٧) ترتكز إلى فكرة ضرب حصار طويل الأمد وسياسة حازمة لترويض الاتحاد السوفييتي و" احتواء سياسته التوسعية" انطلاقاً من فرضية ديمومة عداء القيادة السوفييتية نـحو الغرب وتوخياً لفرض الهيمنة الأمريكية على دول العالم غير الشيوعي بعد أن تولت الولايات المتحدة قيادة المعسكر الغربي أثناء الحرب العالمية الثانية". نقلا عن :"سياسة الاحتواء"، **الموسوعة السياسية**، شوهد في ٢٠٢٢/٢/٢٣، في: https://political-encyclopedia.org/dictionary

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

من جانب آخر تنبع تلك النظرة الاختزالية من فكرة أن غياب فاعلية بعض القوى المركزية في المنطقة، وتطور المساومات والتنافس القائم على المصالح بين الفاعلين الأساسيين، يظهر لنا سلوكا بتغيرات حادة تتجاوز توسيع نطاقها الجغرافي، تتطلب من أن نعي بأنها جعلت منطقة الشرق الأوسط تعتبر الأكثر ديناميكية، وأصبحت قوة دافعة ونافذة في المصالح الجيوبوليتيكية ضمن استراتيجيات الفواعل وتمثل منعطفاً مهما في تعزيز مراكز الصراع المركزي الذي سينجم ربما عن تمخضه انبثاق توازنات إقليمية أو منظومة عالمية جديدة، هذا التمشي في المسارات الذي يسلكه شكل الإخلال بتوازن القوى الاستراتيجي للمنطقة، فهو ينطلق من منعطفات كبيرة في شكل التحالفات الإقليمية وأطرفها، إلا أنه لا يوجد تغير كبير في شكل وطبيعة خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة حيث تبنى جميع التحالفات في المنطقة على أساس هدفين استراتيجيين، أولهما: الهاجس الأمني المتبادل بين الحلفاء. وثانيهما: المصالح المشتركة بكافة أشكالها(٤).

ويلاحظ أن ثمة فهم خاص للمجالات الجيوبوليتيكية (Geopolitics) ونطاقاتها الأرضية يمكن أن يتولد عند مرحلة تاريخية، لكن هذا الفهم يتوالد أيضاً بشكل مستمر من خلال التمثيلات والممارسات المتواصلة لجغرافيا المكان، تحت أقنعة التعاون والمساعدة والتسويق من ناحية الدول لمشاريع تعود بالفائدة لمصالحها الوطنية، بعبارة أخرى تقوم صناعة الخرائط بمعناها الجغرافي بصياغة الظروف الممكنة التي تدرك من خلالها الأطراف الفاعلة كلاً من الفضاء الأرضي والإقليم والسيادة السياسية، فبوسع إنتاج التقنيات الجديدة واستخدامها أن يعززا من ظهور طرائق جديدة للتفكير حول طموحاتها الجيوبوليتيكية تجاه مجالاتها الحيوية(٥)، وفي ظل هذا التصور المفاهيمي السائد فإنه يؤول إلى أن للتاريخ والجغرافية دور هام في تحديد المصالح العليا للدول وتبيان ملامحها وهما المحضن الطبيعي الذي تتشكل فيه تلك المصالح، فالخزين التاريخي الذي تلهج به ذاكرة الأمة (Nation) وما يرتبط به من الظواهر والآثار وتشكيل الأفكار والتوجهات والأفعال التي لا بد أن توظف لتحديد مكامن الخطر ومواطن الفرص، وهذا كله ينعكس في وضع جدول أعمال الدول التي تضع مصالحها العليا في أعلى ذلك الجدول، وكذلك الأمر بالنسبة للجغرافية فحقائقها تحدد وضع الدولة وتضعها ضمن نظام إقليمي محدد وتفرض عليها جيرانا مسالمين أوطامعين، وهي التي ترسم لها مداخلها ومخارجها ومنافذها ونقاط ضعفها أوقوتها في إقليمها وموقعها(٦).

ومن هنا انطلاقاً من دور الجغرافيا في أنتاج المجالات الحيوية للدول وصياغة التاريخ، خاصة حيث ترتسم الحدود لتحقيق المصلحة الوطنية في منظومة تعزيز السياسات الخارجية وتعميق الوعي بها ضمن إعادة تحديد موقعها الجيوبوليتيكي في الإقليم وتفاعلها معه تأثيراً

(٣) قاسم محمد الجنابي، فراس عباس هاشم ، مصدر سابق، ص ١٧ .
(٤) المصدر نفسه، ص ١٨.
(٥) جوردن برانش، **الدولة الخرائطية: الخرائط والإقليم وجذور السيادة**، ترجمة: جلال عز الدين، وعاطف معتمد، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،٢٠١٧)، ص٦٠.
(٦) علي بابان،" تحديد المصالح العليا للدولة العراقية"، **وكالة انباء براثا** ، ٢٠١٣/٦/١٢ ، شوهد في ٢٠٢٢/٢/٢٣، في:
http://burathanews.com/arabic/articles/198679

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

وتأثراً، وعلى هذا الأساس تزدهر مشاريع تشكل وابتكار مجالات حيوية جديدة وأيضاً حيث تتوقف طموحاتها في توسيع مناطق هيمنتها(٧).

وتساوقاً مع ذلك تعتبر المدرسة الواقعية أن تلك المصالح العليا للدولة تتلخص في أهداف الدولة وطموحاتها خاصة على مستوى الرؤية، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أوثقافية أوسياسية، وهي طلبات جوهرية حيوية وضرورية، وبمقاصد فاعلة متعاظمة قيم جديدة، تنطوي بالأساس على بقاء الدولة وأمنها الذي يرتكز على مختلف عناصر القوة، ثم السعي وراء الثروة والنموالاقتصادي، وكذلك المحافظة على الثقافة الوطنية، وبتعبير شامل مكثف تمثل المصالح العليا للدولة: الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة، وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة، تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة، وأهم عنصر في هذه الصياغة هو: التحديد الواقعي لحاجات الدولة ومصالحها الوطنية (٨).

(٧) "سجناء الجغرافيا عشر خرائط تقول كل ما تريدون معرفته حول السياسة العالمية"، **موقع بالعربية** ، ٢٢/٥/ ٢٠٢٠، شوهد في ٢٠٢٢/٢/٢٤، في : https://bilarabiya.net/15398.html

(٨) ناصر كامل ، "مصالح الدولة العليا" ، **موقع مصر** ، ١ /٧/ ٢٠٢١، شوهد في ٢٠٢٢/٢/٢٣، في: https://masr.masr360.ne

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

ومن زاوية أخرى لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الجغرافيا وتأثيرها على الصعيد الإقليمي أوالدولي عن السياسية وتوسيع آفاقها وتوجيهها في مسارات جديدة أو المتقلبات المقترنة بالتدافع الجيوبولتيتكي في الأقاليم الحيوية عامة ومنطقة الشرق الأوسط على نحوالخصوص، خاصة في ظل علاقات التأثير المتبادل بينهما على مدار التاريخ، إذ إن الجغرافيا تعد العامل الرئيسي في تشكيل سياسات الدول في الماضي والحاضر والمستقبل وهندسة مجالاتها الحيوية، لا سيما مع ما تمنحه الجغرافيا من فرص ومكاسب في تعزيز المصلحة الوطنية [٩].

مما تقدم يتبين لنا أن منطقة الشرق الأوسط (Middle East) تشهد لحظات استثنائية في ذاتها وفي طور التشكل بسبب التغييرات التي انتجتها دينامياً التحولات الجيوبوليتيكية في المنطقة، والانتقال بالواقع الإقليمي إلى مرحلة جديدة من التفاعلات بين الفواعل الإقليمية الصاعدة، تستوجب تلك الأحداث والتطورات من الدول إنتاج وإبداع قراءات تعزز تصوراتها الفكرية من خلال إنضاج رؤى استراتيجية ملموسة لتطوير سياستها الخارجية بشكل يجعلها تؤسس لنموذج دبلوماسي يلائم تطلعاتها وتوجهاتها الاستراتيجية تجاه تحركاتها الجغرافية في الإقليم، وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها الوطنية.

(٩) تيم مارشال،" خرائط القوة: كيف تكشف الجغرافيا مستقبل التفاعلات العالمية"، عرض: صباح عبدالصبور، **انتريجونال للتحليلات الاستراتيجية**، ٢٠٢١/١١/٢٨، شوهد في ٢٠٢٢/٢/٢٣، في:https://www.interregional.com

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

المحور الثاني

دبلوماسية الاحتواء وإعادة تشكيل جيوبوليتيك مصالح العراق الإقليمية

مما لاشك فيه إن التصورات المكانية للمجتمعات بمحورها الجغرافي مع انطباعاتها الزمنية التي تتخذ تجاربها التاريخية محوراً لها، تشكل البنية التحتية للذهنية التي تؤثر على توجهاتها وتشكل سياستها الخارجية تجاه المجال الجغرافي(*) (Geographic space) المحيط وكوحدة تكونت ضمن مراحل تاريخية طويلة تظهر الذهنية الاستراتيجية للمجتمع وتتشكل من جديد ضمن المسيرة التاريخية التي يمر بها الوعي بهذه الهوية(١٠).

وفي هذا السياق إن إعادة بناء الهوية بوعي المكان والزمان في إطار التراكم التاريخي والحقائق الراهنة، تعتبر أحد الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل الظهور على مسرح الجغرافية، كما أن الذهنية الاستراتيجية التي لا تستند إلى نية لإثبات وجودها لا يمكنها التخلص من السلبية التي تعيشها، لذلك فإن المجتمعات التي تمتلك الذهنية الاستراتيجية الثابتة، والتي تنتج مفاهيم وأدوات ومجالات جديدة حسب الظروف المتغيرة والمحيطة بهذه الذهنية تستطيع أن تفرض ثقلها في مقاييس القوى الإقليمية أو الدولية(١١). ومن هذا المنطلق لقد أخذت الأقاليم الجغرافية تكتسي أهمية لاعتبارات جيوبوليتيكية، وتتحول من طور إلى آخر، مع التطورات في البيئة الاستراتيجية الجديدة، لقد كان الجيوبوليتيك الإقليمي ذا صلة بالاحتواء، بمعناه الأمني- العسكري، انطلاقاً من تصورات وجود فضاءات تخضع لحالات التزاحم والتداخل والتنافس لها تداعيات خطيرة على المستويين الإقليمي والدولي(١٢). علاوة على ما سبق إن تحديد وتعريف المصالح الوطنية تعد أمراً بالغ الأهمية لأي دولة وهي مسألة حيوية وحاسمة لأي كيان اجتماعي ناضج من باب إشعار المجتمع ومؤسساته السياسية ونخبه المتعددة بواجبها في الدفاع عن تلك المصالح ومن خلال تعبئة الراي العام وحشده باتجاه حمايتها والذود عنها، تتحرك بموجبها "دبلوماسية الدولة" ولا يمكن تخيل أي جهد دبلوماسي من غير الاهتداء بالمصالح الوطنية(١٣).

وتأسيساً على ذلك فالدول تعيد اصطفافها وعلاقاتها مستندة على مصالحها التي تدرجها ضمن سياساتها واستراتيجيتها من خلال نحت سياسة خارجية منتجة ومبتكرة لأدوات مقبولة تستند إلى تعزيز المصالح الوطنية وتنمية التعاون مع دول الإقليم، وبهذا تحدد الدولة علاقتها مع الدول الأخرى منطلقة من الأهداف التي ترسمها والمصالح التي تود ضمان استمرارية كسبها، علاوة على ذلك هذه العلاقة قد تتسم بالصداقة والتجانس إن كانت مصالح الدول لا

(*) يعرف المجال الجغرافي (Geographic space) بأنه:" الحيز الجغرافي الذي يقوم – بمفهومه الواسع – على فكرة الاحتواء، أي إنه محتوى الأشخاص والأشياء، والحيز هو المكان، والمكان هو (الوعاء الفكري للمحتوى المكاني)، وهذا الإطار الفكري يمكن من وصف الأشياء وتوزعها في المكان". محمد الخالدي، "تعريف المجال الجغرافي" ،٢٥ /٧/ ٢٠٢٠ ، شوهد في ٢٠٢٢/٣/٤ ، في : https://mufahras.com

(١٠) أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل ، ط٢ ،(بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١١)، ص ٥٠.

(١١) المصدر نفسه، ص ٥١ .

(١٢) كاظم هاشم نعمة، "المحور الجيوبوليتيكي العربي- الإسلامي وعملية هيكلة النظام الدولي: نـحو مقاربة جديدة "، **مجلة سياسات عربية**، (٤٣)،(٢٠٢٠)، ص١١.

(١٣) علي بابان ، **مصدر سابق** .

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

تتعارض فيما بينهم، وعلى العكس قد تتسم بالعداوة والتباين إن كان هناك تعارض وتباين فيما بينهم، وهذا ما يدفع قوى أودولة ما إلى رسم سياساتها وهي على بينة من مصالح خصومه. وهذا ما يمكن ملاحظته على السياسة الخارجية العراقية من خلال انتهاج دبلوماسية الاحتواء كخياراً استراتيجياً وكأداة يمكنها من خلالها زيادة وتيرة الزخم الدبلوماسي لتحقيق المصالح العراقية وبناء علاقات إيجابية مع دول المنطقة(١٤). وهكذا تبدو الدبلوماسية(*) في مظاهرها المختلفة وشكلها التاريخي تهدف إلى التوفيق فيما بين المصالح المتعارضة، وكذلك الى خدمة المصالح الوطنية بالطرق السلمية وتجنب التوتر والعي نحوتحقيقه ولقد نتج عن تزايد عدد أعضاء الجامعة الدولية وتشعب الموضوعات ومجالات الاهتمام الدول في العصر الحدث التعقيد من دور الدبلوماسية والحاجة إلى تطوير الإحكام المنظمة لهذا الدور(١٥). لذا لا غرابة أن تتميز الدبلوماسية المعاصرة بتعقيد المناهج التعريفية واتساع المجال التحليلي، فهي مصطلح غامض يمكن أن يكون حامل للعديد من المعاني المختلفة، ويختلف مفهوم الدبلوماسية في الخطاب العام، وقد يفهم عمومًا بطريقة حدسية، ومن ناحية أخرى تظهر محاولة التصور التحليلي تعقيده، ويمكن تمييز بعض المعاني الأساسية التي يستخدم فيها مفهوم الدبلوماسية أداة للسياسة الخارجية أو طريقة لإدارتها، بوصفها عملية تنظيمية في العلاقات الدولية، من خلال المفاوضات أوغيرها من التدابير ذات الطابع السلمي، والتي تفهم على أنها وعي بالمصالح الخاصة (١٦).

وبناء على ذلك يسعى العراق من استخدامه الاحتواء كأداة مهمة للدبلوماسية لتعزيز مصالحة الوطنية والحفاظ عليها وذلك من خلال بناء الثقة في علاقاته مع دول الجوار، فبدلاً من يكون سجين هويه ثقافية أو انتماء أوحد وهذا ما يحد من تحركاته على المسرح الإقليمي، يمكن أن يكون رابطاً استراتيجياً لإضفاء الانسجام بين الأطراف المختلفة استناداً على الموقع الجيوبوليتيكي الذي يتمتع به دون أن يمس من وحدته، وفي الوقت نفسه فإنه يشهد مرحلة إعادة تشكيل سياسته الخارجية من خلال أدوات القوة الناعمة في ممارسة الدبلوماسية في ظل بيئة إقليمية تشهد ساحات غير متجانسة وغير متألفة من التفاعلات على نحوعميق، جعلته دائما ما يبحث عن حلول عقلانية بعيد عن التأرجح، وهي مقاربه كنموذج للسياسة الخارجية العراقية مع حكومات المنطقة، والتركيز على حدود التوجهات السلمية لاحتواء الواقع الجيوبوليتيكي الجديد في المنطقة باعتبارها نقطة الانطلاقة الفعلية حاليا من خلال الدور الذي

---

(١٤) سياسة الاحتواء ، **مصدر سابق** .

(*) يعرف(جوزيف فرانكل- Joseph Frankel) الدبلوماسية بأنها :" عملية الاتصال بين الحكومات". أما المفهوم المعاصر للدبلوماسية فأنها تعني :" الحرفة المبنية على التدريب الذهني الطويل والتحقيق الذي تستطيع عن طريقة تأدية خدمة معينة، وفي عمليات الحرفة نرى بان الأعضاء يستطيعون عن طريق هذه الحرفة تركيز دوافعهم في الحكم المحلي لتامين أهلية العضوية ومعيار أوامر الخدمة على الأقل منعزلة عن الجماعات الضاغطة ". أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**،(الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، ٢٠١١)، ص ص ٤٤-٤٧.

(١٥) يحيى سعيدي ،" الوظيفة الدبلوماسية ودورها في تفعيل العلاقات الدولية" ، **مجلة كلية العلوم الإسلامية** ، العدد (٩) ،(٢٠٠٤)، ص ٣٤٧.

(١٦) هاني البسوس، "الدبلوماسية الدفاعية القطرية : استراتيجية التحالفات العسكرية"، **دراسات** ،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠٢١)، ص ٢.

من المحتمل أن يلعبه العراق في الساحة الإقليمية[١٧]. ومن هنا تأتي تحركات العراق في تفاعله مع محيطة الجغرافي واتساعها وفق تصورات تهدف إلى تشييد نموذج في التغيير كمنظور لسياسته الخارجية المرتكز أساساً على إرساء نسق رؤيوي للدبلوماسية كنموذج رادع ينتصب أمام الزخم من الاتجاهات الجيوبوليتيكية المتعارضة في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما تلك المتعلقة بالاستقطابات بين المحاور الإقليمية التي من شأنها أن تعود بالتأثير على المصالح الوطنية العراقية.

مما تقدم يدل توظيف العراق لدبلوماسية الاحتواء سعيه لبناء هويته واثبات نفسه من خلال التركيز على مصالحة ضمن صبغ الحقائق الجغرافية بصبغة رأيه وإعادة تموضعه الإقليمي متأثراً بإيحاء الاعتماد على قوة خطاب الأطر الواقعية في تحديد مصالح العراق الوطنية، خصوصاً مع الأوضاع التي نتجت عن أزمة وباء كورونا (COVID-19) في العالم، في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية من أهمية التنوع لإقامة علاقات مع غيرها من الفواعل الإقليمين والدوليين، بما يتناسب مع مصالحها وقدراتها مما أكسب العراق الثقة والتعاون مع الأطراف الأخرى في المنطقة، من خلال سعية لتحقيق السلام والابتعاد عن سياسية المحاور في المنطقة، وهذا ما يولد في الوقت ذاته رغبة قوية معاييرها التخلص من قيد التقوقع في علاقاته والبحث عن بناء علاقات ملموسة تجمع بين عناصر الجغرافية وإمكانات الانفتاح العالمي، سواء باتجاه العلاقات الإقليمية ليكون محور التوزان في المنطقة أوعلى صعيد العلاقات الدولية القائمة على التعددية في ضوء المصالح المشتركة، ويكون ذلك مقرونا بأفعال موازية بما يتفق مع أولويات مصالحة [١٨].

وعليه نجد أن انفتاح العراق على محيطه الإقليمي وبناء شراكات إقليمية عبر أطار دبلوماسي جديدة قائم على الانفتاح والتعاون، فعلى سبيل المثال استثمر العراق مؤتمر "بغداد للتعاون والشراكة" المنعقد في العاصمة العراقية في العام (٢٠٢١) في مساعي وساطته بين إيران والسعودية بهدف استعادة علاقاتهما الدبلوماسية إلى سياقاتها التقليدية، وخفض مستويات التصعيد بينهما من شانها تعزيز دبلوماسية الاحتواء من أجل تقليل الضرر بالمصالح العراقية وعدم ظهور تهديدات اقليمية من جوراه، بالإضافة إلى ذلك ما يهدف إليه من التخفيف من حدة الأزمات والتحديات في منطقة الشرق الأوسط، وإعادة العراق إلى دوره الإقليمي بالاستفادة من التطورات الجيوبوليتيكية في الإقليم[١٩].

بالتوازي مع ذلك أمام السياسية الخارجية العراقية اليوم فرص مهمة لاكتساب القوة لناعمة التي تساهم فيدعم دبلوماسية الاحتواء ودوافعها في تعزيز التعاون وخصوصاً في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية وانهاء حالة الجمود في التواصل مع دول الجوار الجغرافي، كما أن الانفتاح العراقي على محيطة المباشر خطوة أساسية لان هذه المنطقة هي المجال الحيوي للمصالح الوطنية العراقية، فضلا عن ذلك تحفز دبلوماسية

(١٧) فراس عباس هاشم ، جيوبوليتيكيا السياسية الخارجية العراقية : رؤية في معالم التحول، المركز الديمقراطي العربي ، ١٧ /٦/ ٢٠٢٠، شوهد في ٢٠٢٢/٢/٢٤، في :https://democraticac.de/?p=67279

(١٨) فراس عباس هاشم ، جيوبوليتيكيا السياسية الخارجية العراقية : رؤية في معالم التحول، **مصدر سابق** .

(١٩) عبد الناصر المهداوي ،" دور العراق ومكانته الإقليمية بين إيران والعالم العربي" ، **مجلة رؤية تركية** ، العدد (٣)، (٢٠٢١)، ص ١١٦ .

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الاحتواء صانع القرار العراقي إلى إعادة النظر بمناهج السياسة الخارجية العراقية والأولويات العراقية الدولية ومقاصدها في التحرك الخارجي نحوتحقيق مصالحة لحيوية وتحقيق انفتاحه على إقامة علاقات تعاون تتجاوز حدود علاقاته الأوروبية-الأمريكية فقط إلى أقاليم حيوية ومهمة، وتجلى هذا من خلال تعزيز علاقاته بفاعلية مع دول جنوب شرق آسيا واستدامتها بما يحقق مصالحة الاستراتيجية(٢٠). وفي ضوء ذلك يلاحظ ان العراق حاول الاستفادة من المرحلة الانتقالية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط في مختلف ضروبها وتحديدا نحوإيجاد التوازن الجغرافي في علاقاته وتقوية شراكات التعاون الإقليمية من خلال تفعيل دبلوماسية الاحتواء لمواجهة التحديات الخارجية التي تواجه العراق والتي تعكس نتاج استمرار الصراع بين القوى الإقليمية الفاعلة بصورة متصاعدة واحتمالية تأثيرات ارتداداتها السلبية على الفضاء العراقي.

المحور الثالث

تصاعد التحديات الإقليمية وإثرها على مسار دبلوماسية الاحتواء العراقية

من نافلة القول يتمثل تحدي السياسة الخارجية في قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التي تعتمد على مقدار ما تمتلكه من القوة التي تستطيع بها مواجهة تحديات المحيط الداخلي والخارجي، والاستفادة من الفرص المتاحة التي يوفرها النظامان الإقليمي والدولي، واحتواء أو تحييد القيود التي تنتج عن التفاعلات الدولية والإقليمية، وبالنظر إلى البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل في إطارها السياسة الخارجية العراقية والتي تواجه بمزيد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد من فاعليتها وكفاءتها في تحقيق أهداف الدولة، فمن المعروف أن قدرة الحكومة على تنفيذ سياسة خارجية ناجحة تعتمد على قوة قاعدة التأييد السياسي التي تنطلق منها(٢١). وهكذا تتوقف فاعلية السياسة الخارجية لدولة ما من خلال إبراز جهودها ومساهماتها في استعمال الدبلوماسية، فضلاً عن أسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها والمنظمات السياسة الدولية والرأي العام الدولي وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، وتأثير ذلك كله في قدرة الدولة على شرح أهدافها للمجتمع الدولي وقدرة الدولة على مد نفوذها في الخارج وبين مصالحها الاستراتيجية الإقليمية (٢٢).

واتساقاً مع ما تقدم ولأجل فهم جيوبوليتيك أزمة تشكيل هوية سياسة العراق الخارجية تجاه محيطة الخارجي في التعبير عن تمثيله الجغرافي المستند على فكرة موقعه الاستراتيجي كدولة مهمة في المنطقة، تتجسد في تلك القراءة التي بلورها (روبرت كابلان -R. Kaplan)

(٢٠) "الدبلوماسية العراقية في عالم متغير- الحاجة إلى رؤى جديدة" ، **موقع بيت الحكمة** ، ٢٠١٩/٥/٥ ، شوهد في ٢٠٢٢/٢/٢٠، في:http://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=1009

(٢١) زهير جمعة المالكي ، "العراق وتحديات ٢٠١٧ "، **مركز البيان للدراسات والتخطيط** ، ٢٠١٧/١/١٢ ، شوهد في ٢٠٢٢/٢/٢٧ ، في :https://www.bayancenter.org/2017/01/2912

(٢٢) علاء عبد الحفيظ محمد، **المواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية : التجربة الأمريكية نموذجا** ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٤) ، ص ٣٥.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

في كتابه (انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير) الصادر في العام (٢٠١٢) وفقاً للتحليل الذي يعتمده الكتاب فموروثات الجغرافيا والتاريخ والثقافة حسب، هي التي تفرض بالفعل حدوداً لما يمكن تحقيقه في أي مكان بعينه والخرائط نفسها تدحض المفاهيم المتعلقة بمساواة ووحدة الجنس البشري لأنها تذكرنا بالبيئات المختلفة للأرض والتي تجعل البشر غير متساوين ومفككين على نحوعميق بما يؤدي إلى الصراع(٢٣).

وعليه كانت علاقات العراق مع دول الجوار على الدوام غير مستقرة، سواء الحرب كنسق للتعامل كالحرب ضد إيران أواحتلال الكويت، أواتباع نسق الحروب الكلامية والإعلامية مع بعض الدول، وهكذا وجدنا بأن هذه العلاقات كانت تحمل بذور اللاتزان واللامعقولية، وتأثير هذا على ساحات الأزمات كلما انحدرنا على علاقات العراق بعد العام (٢٠٠٣)، فقد وترت هذه العلاقات وحملتها إبعاداً أخرى في أبعاد التصارع حول المشاريع السياسية المقدمة وإبعاد التأثير داخل الواقع العراقي, إذ كان من المتصور والمتوقع أن تكون العلاقة بين العراق وجيرانه أكثر ودية وأعمق تعاملاً، إلا أنها أصبحت أكثر حساسية وعداء، ومن هنا يتبين أن دول الجوار تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث الحجم والقدرة والانتماء والأهداف والطموحات إلى المجالات الجغرافية المحيطة وخاصة لرسم تجلياتها بما هي ممارسة فعلية وواقعية في علاقاتها مع العراق ولكل من هذه الدول خصوصية في التعامل مع العراق وأهداف ومصالح استراتيجية تسعى إلى تحقيقها مما جعل العلاقات بينها وبين العراق غير مستقرة إلى حد ما، وفي حركة دائمة وبالتالي إعاقة إجراءات تطوير دبلوماسية الاحتواء على الانخراط في الإقليم وقدرتها في تأمين مصالح العراق العليا (٢٤). وما يمكن إقراره عموماً إن هنالك معطيات وتعقيدات إقليمية ودولية غير مواتية أسهمت في تقييد حركة أداء دبلوماسية الاحتواء بالتردد والارتباك باعتبارها نموذجاً لممارسة السياسة الخارجية العراقية يمليها الواقع، من دلالاتها هناك بيئة إقليمية ضاغطة بشدة تعيق حرية التحرك الدبلوماسي العراقي وتحديا لأثبات نجاحه وكفاءته، تجاه الجمود بالموقف العربي وتميزه بالغموض والإرباك احياناً على قبول العراق ضمن المجموعة العربية وهوتحت الاحتلال، أو قبول مشروط يجعل حركة الدبلوماسية العراقية صعبة تحت ضغط هذا المحيط، وبسبب ضيق الأفق هذا واجه الأداء الدبلوماسي العراقي صعوبات في تحركه، جعلها تعيش فترات ضمور وبشكل عام نوع من الجفاء نتيجة حالة التنافر بين العراق وبعض دول الجوار الجغرافي، وهذا ما تترجمه معضلة تدخل دول جوار في الكثير من شؤونه الداخلية وتنطلق مؤشراتها من دوافع مصلحية لاتحدها قيود في مجال حساباتها السياسية (٢٥).

---

(٢٣) فراس عباس هاشم ، جيوبوليتيكيا السياسية الخارجية العراقية : رؤية في معالم التحول، **مصدر سابق** .

(٢٤) مثنى علي المهداوي ،"قيود السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٢١"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد (٦٤)،(٢٠٢١)، ص ١٤٣. يجب التنبيه أولاً بأن هناك تعبيرات رديفة لـ(مصالح الدولة العليا)، منها: المصلحة الوطنية، والمصلحة القومية، والتعبيرات الثلاثة تستخدم للدلالة على مفهوم واحد في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ثم يجب التنبيه ثانيًا، على أن التعبيرات الثلاثة متعلقة بالمجال الخارجي الذي يجب وضع حدود واضحة بينه وبين المجال الداخلي، فما يتعلق بالدولة في نطاق سيادتها يتصل بتقدير المصلحة العامة التي تتمايز بشكل قاطع عن التعبيرات الثلاثة. ناصر كامل ، **مصدر سابق** .

(٢٥) فراس عباس هاشم ، محمد كريم الخاقاني،" ديناميكية الأداء في السياسة الخارجية العراقية بين فرص التعاون والتدافع الجيوبوليتيكي"، **مجلة العلمين** ، العدد (٦)،(٢٠٢١)، ص ٣٣٩.

وتماشيا مع ما تم ذكره إذا كانت الفضاءات المحيطة بالعراق هي متعارضة بشكل تثير صراعات عديدة مدلولاتها، البعض منه ما هوداخلي، وقسم آخر إقليمي، وثالث بتأثير دولي، فهناك صراع دائم قاد نحوتوتر واضطراب أمني واختلال في الأدوار الإقليمية والتوسع الجغرافي، مما أدى إلى بروز أدوار جديدة منشئة للتدخل بالشؤون الداخلية وتحول هذا التصور إلى عنصر ضغط ينطبق حصراً على المعادلة الداخلية، ومن هنا يمكننا إن نفهم ديناميات الأجواء الإقليمية تصب بدورها في السياسات الداخلية على حدا سواء، فهي وصلت إلى وضع ترتهن فيه إلى استراتيجيات دول إقليمية إلى الحد أن العراق صار يوصف بأنه دول مخترقة تسعى الدول المجاورة إلى التأثير في سياساتها الداخلية عن طريق دعم جماعات وجهات معينة، ويؤدي التشابك بين السياسات الداخلية والإقليمية إلى ما يسمى نهج التوازن الشامل في السياسة الخارجية، حيث تعمل الأطراف الفاعلة والمختلفة داخل الدولة على تعزيز مصالحها الداخلية مستعينة بالخارج، بينما تشتغل العلاقات الخارجية لدعم مشروعيتها في الداخل(٢٦).

وبطبيعة الحال أن هذا الخلل في الأداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار، كان له أثره الواضح في ضعف الأداء وتواضع التأثير في النشاط الدبلوماسي الخارجي، ووفقاً لذلك فالخطاب السياسي الواضح والمتماسك لنظام الحكم هوالذي يحدد معالم السياسة الداخلية والخارجية في إطار فلسفة الدولة، ورغبة الجميع في نهوض البلد وتطوره(٢٧). من الواضح هنا أن انقسام الواقع السياسي الداخلي في العراق بين مجموعات متعارضة في الرؤى والأهداف جعلها تحمل المزيد من الأعباء على أداء السياسة الخارجية العراقية بصورة مباشرة، وهذا ما نلمسه في تضعضع موقف العراق تجاه بعض القضايا الإقليمية ذات العلاقة بأمنه الوطني ضمن نطاق فضاءات محيطة، وبهذا تقود إلى دون أحداث تغير نوعي في سياسته الخارجية وعدم وجود دبلوماسية ذات مغزى لتحقيق مصالحة الوطنية.

وعلى هذا يمكن القول لن يتمكن العراق من أداء أي دور دبلوماسي فاعل في الساحات الجيوبوليتيكية في الإقليم بما يخدم مصالحة الوطنية، ما لم يتجاوز إخفاقاته الداخلية التي تنعكس سلبًا على سياسته الخارجية وغاياتها، ولرصد الإخفاقات الداخلية وأزماته لا بد من تشخيص العوائق التي تعوق حركة نهوض العراق من جديد، وتشكل تحدياً تقوض رهانات عودة العراق إلى أداء دور إقليمي فاعل ومؤثر في سياسات دول المنطقة، ترتبط هذه العوائق بالضرورة بتعثر وإخفاق الحكومات المتعاقبة في النجاح على مستوى الأداء السياسي كي يكون العراق ذا تأثير محلي وإقليمي (٢٨).

من خلال ما تقدم نجد أن العراق واجه تحدياً مهماً وهوتنظيم علاقاته الإقليمية، فقد سعى إلى بناء علاقات تستند إلى أسس موضوعية تناسب إمكاناته الذاتية أولاً وتسهم في احتواء الآثار السلبية التي خلفها النظام البائد ثانياً، هادفا من أجل ذلك إلى حل مشاكله عبر إنضاج الفعل وتمثله بالاعتماد على نشاطه الدبلوماسي، وفي هذا الإطار يحاول العراق ضمان نجاح استراتيجيات أهداف سياسته الخارجية، وهوما يمكن الاستدلال عليه بالحفاظ على علاقات

---

(٢٦) **المصدر نفسه** ، ص ٣٣٨.

(٢٧) كوثر عباس الربيعي، "سياسة العراق الخارجية : بين القيود والفرص"، **مجلة دراسات دولية** ، العدد (٤٤)، (٢٠١٠)، ص٧.

(٢٨) عبد الناصر المهداوي **مصدر سابق** ، ص ١١.

تعاون قائمة على تحقيق مصالحة الوطنية، بما أن الانعزالية والتركيز على بناء الذات خيار مستحيل التحقيق في عالم أَصبحت فيه السيادة المرنة محدداً أساساً لسياسة العلاقات الخارجية على حد سواء، وهذا الانفتاح من أَهم الثوابت التي ستبنى عليها علاقاته الدولية، الأمر الذي يحتاج العراق إلى توظيفه حتى لا يكون مشدوداً إلى الماضي مما يجعله أكثر أضيق مجالاً في تحقيق المصالح وتأخذ علاقاته الدولية بعداً مستقبلياً [٢٩].

وفي ضوء ذلك يمكن أن نلمس ثمة دلائل تشير إلى انعكاس التحركات من بعض القوى الإقليمية ذات الطموحات الجيوبوليتيكية بإعادة ترسيم مجالاتها الحيوية وتوسيعها استناداً إلى مشهد ذروة نشاطاتها في المنطقة، وهو واقع ستكون له تداعيات عميقة على المستوى الإقليمي أبرزها إذكاء التنافس الجيوبوليتيكي وزعزعة التوازن الإقليمي، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من فاعلية وزخم الفعل الدبلوماسي في العراق لتحقيق مصالحه في المنطقة، مما يزيد من حجم الضغوطات عليه وتعطيل أهدافة الاستراتيجية في الانفتاح وتوطيد التعاون في علاقاته مع دول الجوار الجغرافي.

الخاتمة

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول شكلت دبلوماسية الاحتواء مرتكزاً أساسياً في خارطة سلوك السياسة الخارجية العراقية في بعدها المكاني المحكومة بمعطيات الجغرافيا، ولا سيما فيما يتعلق بعلاقات العراق بدول الجوار الإقليمي، واتخاذ استراتيجية يمكن من خلالها التغلب على التحديات الناشئة من تصاعد حدة التنافس والصراع ما بين القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، لذلك انتهج العراق الاحتواء في دبلوماسيته لتكون المنطلق لبناء مقاربة فاعلة ورادعة لمواجهة الأحداث والتطورات الحالية التي ظهرت عقب التحولات الجيوبوليتيكية في الإقليم، وتنشئ توازناً وانسجاماً في علاقاته وبما يعطيه عمقاً جغرافياً في المنطقة، فضلاً عن ذلك تحييد تلك التحديات والتطورات التي يمكن أن تعثر الجهود الدبلوماسية العراقية، بالإضافة إلى ذلك يسعى العراق لتعظيم دورة من خلال تركيزه على التعاون وبناء الشراكات في علاقاته مع دول الجوار الجغرافي بالاعتماد على توظيف موروثات حضارية وتاريخية وثقافية، حفزت كل هذه المعطيات سلوك النشاط الدبلوماسي العراقي وفاعليته في تحقق مصالحة الوطنية الحيوية في المنطقة.

محددات التفاعل والتأثير في السياسة العراقية

ودورها في بلورة مصالح العراق.. دراسة في المفهوم والآليات

م.م. حسن خلف العلاق / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

عبر إدراك هيكلية توازن القوى وطبيعة الأداء السياسي العراقي في مرحلة مليئة بالتجاذبات والتباعدات الاقليمية والدولية وبعد عام ٢٠١٤ تقريباً يمكن أن تتضح مؤشرات التحول في السياسة العراقية لاسيما بعد الانتقال من مرحلة التراجع نحوالقدرة على مواجهة

(٢٩) مروان سالم العلي، فايق حسن جاسم الشجيري، علاقات العراق الدولية ٢٠٢٠ ، **التقرير الاستراتيجي** ، (بيروت : مركز الرافدين للحوار ، ٢٠٢١)،ص ١٥٩.

التحديات وكذلك التحرك الدؤوب للتقارب الواقعي من الدول الاقليمية والدولية ضمن توجه تحكمُه المصالح العليا والحاجة المتبادلة, هذا بالإضافة الى الدور المقابل الذي أخذ يتجه باتجاه العراق استجابة لأدراك أهميته في توازنات القوى ضمن المعادلة الاقليمية والدولية المستمرة بالتشكل ومن خلال الأداء السياسي المتزن وخصوصاً فيما يتعلق منه بدول الجوار الإقليمي الذي أتضحت ملامحهُ في العديد من الأحداث, فأن هناك ثمة أمكانية تبلور رؤية واتجاهات مستقبلية للعقل السياسي العراقي الذي أخذ يتبنىسياسة خارجية بدءاً من محيطه القريب وصولاً الى عمقه الاقليمي علىنحومغاير لما كانت عليهِ طبيعة العلاقات مع العراق.

من جانب آخر، فأن تلك التحولات في طبيعة الرؤية السياسية العراقية لمسار ومستقبل العلاقات الاقليمية لم تأتي من فراغ بل كانت هناك عدة متغيرات أثرت في الساحة الإقليمية والدولية، وكان لها تأثيراً في مساحة الأداء وطبيعة الاستجابة السياسية للتحولات التي طالت أدوار الفاعلين الاقليمية والدولية.

وعلى وفق ما تقدم، تحاول هذه الدراسة أن تعالج محددات التفاعل والتأثير في الرؤية السياسية العراقية وأثرها في بلورة مصالح العراق. وقد ركزنا في هذا الاتجاه على أبرز ثلاثة محددات للتفاعل والتأثير وهي" النظريات الايدلوجية والسياسية الحاكمة"، و"الخطاب السياسي"، و" موقع العراق واهميته الاستراتيجية".

أولاً: النظريات الأيديولوجية والسياسية الحاكمة: وهي النظريات التي تبنتها القوى السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ لعمليات بناء الدولة العراقية والتي مثلتها" النظرية الماركسية"، و" النظرية الدينية"، و" النظرية القومية". والتي كانت عبارة عن نظريات متصارعة أدت الى تأكل البنية السياسية والاجتماعية للدولة العراقية. فبالنسبة الى النظرية الماركسية أخذت توفر تماسكاً فوقياً بديلاً عن التماسك الجذري لأنها دعت الدولة الى صهر الآراء والرغبات الفردية والجماعية تحت غطاءٍ ايدلوجي واحدد لخدمة طبقة واحدة، ودمج الطبقات الأخرى فيها قسرا، لذلك أثرت على تماسك جميع مناطق سُلم الهرم الاجتماعي.

أما النظرية الدينية فهي التي نظرت الى الدين باعتباره شكلاً من أشكال الذات والمنفعة المترتبة عنه للفرد وجماعته. لذلك قاد هذا التوجه الظاهري الى الترابط مع التعصب في نطاق الحراك السياسي للاستحواذ على السلطة السياسية. فأدى ذلك الى تشقق التماسك الاجتماعيوتصدعه وابتعاد عن الفاعلية المجتمعية. وبالتالي الى إلحاقِ الضرر بالقيم الجمالية للدين في دوره الشرعي والاجتماعي، وذهاب البعض الى تبني الليبرالية والعلمانية المنبثقة عنها بسبب غياب الاجماع على رؤية دينية واحدة في المضامين السياسية وفيما يخص النظرية القومية فهي التي ركزت التسلطية الاستبدادية بسبب تهميش الأقليات الدينية والقومية والمذهبية والعرقية. مما أدى الى ابتعاد الأقليات عن التفاعل مع الأكثرية في المشاركة بإدارة السياسة الداخلية وقد رَتب ذلك ضعفاً في رفد فاعلية السياسة الخارجية بفاعلية العنصر البشري وتنامي الانتقادات الدولية، الامر الذي ترك أثراً واضحاً في توظيف ظروف الأقليات للتدخل في شؤون الداخل العراقي، وبالتاليدفع ذلك التحول قوة الترابط للأقليات من الدخل باتجاه الخارج، وشكل ذلك التحول ضعفاً مزدوجاً للسياستين الداخلية والخارجية، أضافة الى تهديده للأمن القومي العراقي وللبيئة الاقليمية المرتبطة بالعراق بموجب التصنيف الديموغرافي العرقي والطائفي.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

ونتيجة لذلك، فأن سبب عجز الدولة العراقة للدفاع عن نفسها وتوظيف مصالحها العليا عن طريق سياستها الخارجية هووجود القصور الواضح في رفد التحرك الخارجي بعناصر القوة والديناميكية عبر العامل الداخلي وتماسك وتعاون قواه المجتمعية. وحيث أن المجموعة البشرية مؤلفة من افراد وجماعات وان الحقيقة الإنسانية والبيولوجية والسايكولوجية تُشير الى أزلية الفروق الفردية والجمعية في الميول والرغبات وخصوصاً السياسية لذلك فأن معالجة هذه الإشكالية بحسب أدبيات الفكر السياسي هي معالجة الفروقات التي طرحتها تلك النظريات، والعمل على إتباع منهج الديمقراطية الليبرالية التي تتجاوز الأطر المذهبية والعرقية. مع الإمعان في تطبيق العدالة في الحقوق والحريات ونظريات العلم والعمل، وعدم الولوج في تفاصيل الديمقراطية التوافقية لأن فيها ترسيخاً لمراكز القوى المجتمعية المتواجدة في المجتمعات المركبة مثل العراق.

وبالتالي العمل على بناء جسم مجتمعي متماسك متفق على الغايات العليا والأهداف الرئيسية لبناء الدولة المتفق على دستوريتها، لأن الضعف الداخلي يرتب استقطابا خارجياً تشتدحدته صوبَ التفكك.

ثانياً: الخطاب السياسي: وهو الذي يُعد واحداً من أبرز مضامين التنمية السياسية ومُحدداً مهماً وفاعلاً في حركة الدولة وتوجهاتها ومصالحها. وبما أن الخطاب السياسي يرتبط بمبدأين الاول" المبدأ الاخلاقي" الذي يرتبط بخطاب باطني و"المبدأ الديمقراطي" الذي يرتبط بخطاب خارجي وقد لا يخفي ارتباط الخطابين معاً، إلا أنَ المشكلة تبدأ إذا ما كان الخطاب الداخلي للمبدأ الأخلاقي يختلف باختلاف الأفراد المشاركين في منح الشرعية القانونية أومنع تلك الشرعية لأن هناك تضارباً يتقادم بين المستوى الباطني للخطاب والمستوى الخارجي لهُ. أي بينّ الأخلاق والقانون فقد لا تكون المبادئ الأخلاقية متفق عليها من الجميع لأنها ربما لم تكن ناتجة عن تواصل جماعي فلا مناص في مثل هذا الحال من التفكيك بين الشرعية القانونية والنظام الاخلاقي والركون الى معايير أخرى في تقييم الخطاب وتوجهاته.

وعلى ذلك الأساس، بدأ الخطاب السياسي العراقي يتجه في تفاعلاته لتعزيز مصالحه العليا، ويتجه من مرحلة " الترقب الحذر" الى مرحلة " اغتنام الفرص"، بعدما بدأت التحولات السياسية والأمنية في العراق تمثل فرصة مهمة لإعادة ترتيب الخطاب السياسي بطريقة تخدم مصالح العراق واندماجه بالبيئة الاقليمية بعيداً عن التحالفات. على الرغم من أن الإشكالية الرئيسية التي يراها الخطاب السياسي بالنسبة الى السياسة الإقليمية هو أنها لا تبدو في تشكيلها عبر محاور واحلاف بقدر ما تبدو في عجز تلك القوى عن انتاج حلولاً أصيلة وطويلة الأمد.

وأن المحاور التي يتنبأ البعض بتشكيلها بحسب رؤية الخطاب السياسي العراقي ليست سوى توجهات تقتصر للعلانية والاستمرارية وقد تتلاشى لرُبما قبل أن تبدأ بأي معنى مادي متماسك. لذلك أخذ الخطاب السياسي العراقي يسعى الى ترجمة تلك التحولات وتلك التفاسير ويتجه الى تبني خطاباً متزناً يساوق المعنى والمفهوم في بلورة مصالح العراق داخل المحيط الأقليمي.

ثالثاً: موقع العراق وأهميته الاستراتيجية: يحاول هذا المحدد من أن يجيب على تساؤل واضح وهو. هل يستطيع العراق من زيادةقدرته التأثيرية على البيئة الاقليمية ليتمكن من بلورة مصالحه العليا. والجواب هومن الممكن ذلك لأنَ العراق في موقعه واهميته الاستراتيجية ينطلق من وجهتين تعاكس احداهما الأخرى. فتكون الوجهة الأولى من خلال بحث التأثير الذي تملكه دول المنطقة على العراق فيكون التحرك من الخارج الى الدخل، وتكون الوجهة الثانية من خلال بحث ودراسة التأثير الاقليمي بالعراق ووجوده وعليه سيتجه التحرك من الداخل الى الخارج.

بالمقابل، فأن العراق يمتلك أهمية استراتيجية كبرى في المنطقةبسبب عوامل متعددة منها موقعه المتوسط في العالم، ووقوعه بين مجموعة من الدول التي تستطيع أن تؤثر فيها بسبب تشابه الأصول الدينية والعرقية ونمط الايديولوجيا التي تسود سلطته الحاكمة والعلاقات القوية التي تمتلكها القوى السياسية العراقية مع المحيط الإقليمي عبر مراحل متعددة. اضف الى ذلك الأسباب التي جعلت العراق ذوأهمية استراتيجية ومحط اهتمام الدول هي ثرواته الطبيعية الهائلة والتجارة الدولية وعمقاً استراتيجيا كدولة متوسطة الحجم بمساحتها فأنه يمثل عُقدة جغرافية تربط الوطن العربي بإيران وتركيا الدولتان الأكثر تأثيراً في اقليم الشرق الاوسط. كما أنه يُشكل موقعاً متميزاً في العلاقات الاقليمية والدولية باعتباره حلقة وصل بري وبحري بين دول شرقي آسيا وأقصاه ودول العالم الأخرى تجارياً واقتصادياً. ولذلك فأن موقعه يمنحه أهمية بالغة باعتباره يشكل قلب الشرق الأوسط القديم مع ميزة التكوين السكاني والعمق التاريخي.

ونتيجة لذلك، فأن وجود هذه العوامل ممكن أن تمنح العراق ممكنقيمة استراتيجية كبرى، ولذلك ممكن للعراق من أن يؤدي دوراً مهماً في العلاقات الدولية ويأخذ مكانة اقليمية متميزة ويبلور مصالحه العليا في هذا الاتجاه.

من جهة أخرى، يمكن للعراق أن يبرز دوره كدولة فاعلة في محيطه الاقليمي يمكن لها أن تؤدي دور الوسيط لحل الأزمات العالقة بين جواره الاقليمي ويكون ذلك عن طريق عكس صورة مغايره للصورة النمطية عن العراق كما يمكن له من أن يركز على رفضه في أن تكون أراضيه ساحة لتصفية الحسابات.

وعلى وفق ما تقدم، فأن سياسة تصفير الأزمات والنضر الى المستقبل والتركيز على المشتركات واغفال مناطق التعارض هي الأساس الذي يمكن أن ترتكز عليه القوى السياسة العراقية، وتترجم تلك المحددات الثلاثة على ارض الواقع. لأن نجاح أو فشل أي مشروع تنموي يعتمد على ما يحققه ذلك المشروع من عمليات البناء المعنوي والمادي, والذي تبدأ عمليات التنمية منه ومن أجله وأن نجاحها يتوقف على مدى تفاعله لعمليات التنمية. أما أهم ميادين هذا التفاعل فهوبيان حجم أومستوى العلاقة بين محددات التفاعل والتأثير وانعكاساتها المستقبلية على نجاح أوفشل عمليات التنمية ومصالح العراق التنموية.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الجيش العراقي بعد ٢٠٠٣: الحاجة إلى بناء عقيدة عسكرية راسخة

أ.م. د. واثق السعدون
مركز دراسات الشرق الاوسط (اورسام) / انقرة

تختلف تعريفات "العقيدة العسكرية" باختلاف مدارس الفكر العسكري، كما انها تختلف بإختلاف طبيعة تهديدات الأمن القومي لكل بلد. التعريف الأكثر ايجازاً للعقيدة العسكرية هو"انها مجموعة المبادئ الأساسية التي توجه القوات المسلحة لبلد ما في سعيها لتحقيق أهداف الأمن القومي". بمعنى أن العقيدة العسكرية هي التي تجعل الإمكانات العسكرية مؤثرة وفعالة، وهي التي تحول الإمكانات العسكرية إلى قدرات عسكرية. لقد كانت مهمة بناء عقيدة عسكرية راسخة للجيش العراقي بعد ٢٠٠٣، من أصعب التحديات التي واجهت المؤسسة العسكرية العراقية.

الإطار المفاهيمي للعقيدة العسكرية:

ان تطور العقيدة العسكرية عنصرًا أساسيًا في التاريخ العسكري، فكلما توسعت وتنوعت أدوات الصراعات المسلحة والتهديدات الأمنية، كانت هنالك حاجة لتطوير العقيدة العسكرية. يعد مصطلح "العقيدة العسكرية" من المفاهيم المركبة المتعددة الأبعاد، التي تتطلب إطلاع واسع على الأدبيات العسكرية. فدائماً ما يحصل الخلط بين العقيدة العسكرية ومفاهيم عقائدية أخرى، مثل العقيدة السياسية، العقيدة الدينية، العقيدة الفكرية. وفي الوقت نفسه يتم الخلط بين مفهوم العقيدة العسكرية ومفاهيم عسكرية أخرى، مثل الإستراتيجية العسكرية، السياسة الدفاعية.

أن مناقشة العقيدة العسكرية دائماً ما تتم في أوساط النخب والقيادات العسكرية العليا، ويصعب على الجنود العاديين وحتى الضباط من الرتب الصغيرة فهم واستيعاب العقيدة العسكرية لجيوشهم بشكل كامل. ولكن تطبيقات العقيدة العسكرية تؤثر وتتأثر بالدرجة الأساس بأداء أبسط جندي خلال القتال، وفي أوقات السلم أيضاً. وهنا تكمن أهمية العقيدة العسكرية للجيوش.

تعرف العقيدة العسكرية في الجيش الأمريكي بأنها "المبادئ الأساسية التي توجه بها أعمال القوات العسكرية أوعناصرها لدعم الأهداف الوطنية". بينما تعرف العقيدة العسكرية في جيش روسيا الاتحادية بأنها " رؤية الدولة المعتمدة رسمياً بشأن الإستعداد للدفاع المسلح والحماية المسلحة للاتحاد الروسي". أما حلف الناتوفأنه يعرف العقيدة العسكرية بأنها" المبادئ الأساسية التي تسترشد بها القوات المسلحة في أعمالها دعماً للأهداف الوطنية. هذه المبادئ ثابتة ولكنها تتطلب حكماً وتقييماً مستمراً خلال تطبيقها".

بمعنى أن أهداف العقيدة العسكرية هي ليست عقائدية بالمنظور الفكري، وانما هي دليل عمل يهدف إلى الارشاد والمشورة، ولضمان الإستخدام الأفضل للإمكانات العسكرية على أساس الخبرات العملية. في الجيوش الرصينة، يجب أن تكون صياغة العقيدة العسكرية وتطويرها عملية إبداعية مستمرة، تأخذ بنظر الاعتبار تجارب تلك الجيوش، واحتياجاتها

مقارنةً بالتهديدات الأمنية التي تواجه بلدانها، وإمكانياتها الحالية والمستقبلية، والتطورات التقنية في المجالات العسكرية. أن عملية بناء العقيدة العسكرية عملية واسعة شاملة، تتراوح من السياسات والإجراءات التي تطبقها الفروع العسكرية الرئيسة لجيش معين، وصولاً إلى التكتيكات والتقنيات التي يتم تدريسها للجنود الجدد أثناء التدريب.

ترتكز عملية بناء العقيدة العسكرية على مستويات ادارة الحروب والصراعات المسلحة، لذلك فأن العقيدة العسكرية تبنى في ثلاثة مستويات، المستوى الاستراتيجي، المستوى العملياتي، المستوى التعبوي (التكتيكي).

في المستوى الاستراتيجي، يعتمد بناء العقيدة العسكرية على تحديد العقيدة الشاملة للدولة، التي يجب أن تتضمن توجهات ثابتة للسياسة الوطنية (الداخلية والخارجية)، وتحديد مصادر الخطر على الأمن القومي للبلد.

في المستوى العملياتي، يعتمد بناء العقيدة العسكرية على تحديد المبادئ الأساسية التي يجب أن تنتهجها الفروع الرئيسة للقوات المسلحة، لتوجيه جميع نشاطاتها العسكرية المختلفة لتحقيق الأهداف المرسومة لها مسبقاً في المستوى الاستراتيجي.

في المستوى التعبوي، يعتمد بناء العقيدة العسكرية على تحديد المبادئ الأساسية التي تتبعها التشكيلات والوحدات العسكرية المرتبطة بالفروع الرئيسة للجيش، لغرض القيام بواجباتها وإنجاز المهام المطلوبة منها كجزء من القوات المسلحة.

أن العقيدة العسكرية لجيش ما يجب أن تحدد الأداء والسلوك المتوقع من ذلك الجيش خلال الصراع المسلح، على مستوى الفروع القتالية الرئيسة لذلك الجيش، وعلى مستوى الوحدات القتالية لذلك الجيش، وعلى مستوى السلوك والأداء القتالي الفردي للضباط والجنود في ميدان القتال. في مستوى السلوك الفردي في المعارك تبرز بوضوح الوظيفة الأخلاقية للعقيدة العسكرية. بعض الأدبيات العسكرية تطلق على عملية تحديد الأداء والسلوك القتالي للجيوش مصطلحات مثل "العقيدة القتالية" أو"المذهب العسكري"، وتعده عنصر جوهري من عناصر العقيدة العسكرية.

أن صياغة العقيدة العسكرية لجيش ما، يجب أن تتضمن أجوبة للأسئلة الآتية: من نقاتل (تعريف العدو بوضوح)؟ لماذا نقاتل (أهداف الصراع المسلح)؟ بماذا نقاتل (الأسلحة والمعدات)؟ كيف نقاتل (هيكلية القيادة والسيطرة على القوات، تنظيم الجيش، تعبيته القتالية، قواعد الاشتباك، التدريب المطلوب، الخطط العسكرية، القوات المساندة)؟ أين نقاتل (الحدود الجغرافية لعمل القوات المسلحة طبقاً لمصالح الأمن القومي للبلد)؟

في الإطار المادي يعتمد بناء العقيدة العسكرية على الإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية للدولة، أما في الإطار النظري فأن بناء العقيدة العسكرية يعتمد على العناصر الآتية:

١. تحديد المصالح الوطنية للبلد.
٢. تحديد مصادر التهديد للأمن القومي للبلد.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

٣. تحديد طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية للبلد.
٤. الإستفادة من الخبرات والتجارب السابقة للمؤسسة العسكرية.
٥. الإستفادة من أدبيات الفكر العسكري السابقة حول موضوع العقيدة العسكرية.
٦. دراسة وتحليل الصراعات المسلحة السابقة.
٧. اعتماد مبدأ المشاركة وتبادل المشورة في القيادة والتخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية.

معوقات بناء عقيدة عسكرية راسخة للجيش العراقي بعد ٢٠٠٣:

بعد الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، قامت سلطة الاحتلال الأمريكي بحل (إلغاء) المؤسسة العسكرية العراقية السابقة، لكن هذا الإلغاء لم يتم بطريقة حكيمة ومنظمة، بل بطريقة فوضوية، أدت إلى محوالهيكل المادي والبشري والمعنوي للجيش العراقي السابق من الوجود. مما حرم المؤسسة العسكرية الجديدة التي تشكلت فيما بعد من عنصر مهم من عناصر بناء العقيدة العسكرية، وهوالإستفادة من الخبرات والتجارب السابقة للجيش العراقي على المستوى المؤسساتي، حيث لم تتمكن المؤسسة العسكرية الجديدة سوى الاستفادة من خبرات الجيش العراقي السابق على المستوى الفردي، من خلال ضباط الجيش العراقي السابق الذين أعيدوا للخدمة في الجيش الجديد.

تمكنت المؤسسة العسكرية العراقية بعد ٢٠٠٣ من استعادة بناء الجيش العراقي وتطويره في جوانب التنظيم والتسليح والتجهيز، ولكن من المعتقد أن جهود بناء العقيدة العسكرية للجيش العراقي ما زالت تواجه المعوقات.

واجهت المؤسسة العسكرية العراقية بعد ٢٠٠٣، أنواعاً متعددة من التهديدات الأمنية للبلد، التي كان عليها التعامل معها خلال فترات زمنية قصيرة ومتداخلة، وفي ساحات قتال منتشرة في عموم جغرافية العراق، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية، والميليشيات المنفلتة، وعصابات الجريمة المنظمة. هذه التهديدات فرضت على المؤسسة العسكرية العراقية الدخول في صراعات مسلحة ذات طبيعة مختلفة عن الصراعات التي كانت تواجهها قبل ٢٠٠٣، وهذا يتطلب أنماط جديدة من التدريب والتخطيط العسكري، ولكن بسبب كثافة الواجبات والمهام على المؤسسة العسكرية العراقية، لم يتسنى لهذه المؤسسة وقت كافٍ لإجراء تدريبات عالية المستوى على أنواع القتالات الجديدة التي ظهرت في الساحة العراقية، لتطوير قدرات الجيش القتالية، كما لم يتسنى وقتاً كافياً لقيادات تلك المؤسسة لدراسة وتحليل الصراعات المسلحة السابقة والحالية والمحتملة، وهذه كلها عناصر مهمة لبناء العقيدة العسكرية.

ارتكز النظام السياسي الذي تأسس في العراق بعد ٢٠٠٣ على "المحاصصة" الطائفية والقومية. نظام المحاصصة هذا أدى إلى نشوء مراكز قوى متعددة في العراق، جميعها امتلكت القدرة على التأثير في القرار السياسي (الداخلي والخارجي) والأمني في ذلك البلد، وكانت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ تمثل أحد مراكز تلك القوى، ولم تكن تمثل المركز الأقوى، وبالتالي لم تستطع الحكومات العراقية المتعاقبة حماية المؤسسة العسكرية من تأثيرات وتدخلات الأطراف التي تقاسمت القوة والنفوذ في عراق ما بعد ٢٠٠٣، مما أنتج عدم وضوح

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

في طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية للبلد، وهذا يعد نقص في مستلزمات بناء العقيدة العسكرية.

وجود أطراف متعددة لها القدرة على التأثير في القرار السياسي (الداخلي والخارجي) للعراق بعد ٢٠٠٣، أحدث خللاً في العقيدة الشاملة للدولة، حيث اختلفت تلك الأطراف فيما بينها على تحديد المصالح الوطنية للبلد، وعلى تحديد مصادر التهديد للأمن القومي للبلد، هذا الإختلاف يقوض أية جهود لصياغة عقيدة عسكرية راسخة للمؤسسة العسكرية العراقية.

نظام المحاصصة الطائفية والقومية المعتمد في العملية السياسية، فرض محاصصة مشابهة في توزيع المناصب ومنح الرتب في المؤسسة العسكرية العراقية بعد ٢٠٠٣، وهذا النهج يقلل من الاعتمادية على الكفاءة في الترقيات العسكرية من جهة، ومن جهة أخرى فأن وصول القيادات العسكرية إلى مناصبهم عبر بوابة المحاصصة، ربما سيضعف من إمكانية المؤسسة العسكرية على بلورة رؤية موحدة للمصالح الوطنية وللتهديدات والمخاطر على الأمن القومي، مما سيضر بمبدأ المشاركة وتبادل المشورة في القيادة والتخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية، وهوأحد العناصر المهمة لبناء العقيدة العسكرية.

شهد العراق بعد ٢٠٠٣ وجود عدة تشكيلات وفصائل مسلحة إلى جانب الجيش العراقي، بعضها ضمن إطار الدولة قانونياً وادارياً، ولكنهم سياسياً يتبعون جهات أخرى. تلك الفصائل المسلحة تمسك الآن قواطع عمليات عسكرية، ولها واجبات محددة ضمن الخطط الأمنية في العراق، وبالتالي هذا الأمر يحتم على الجيش العراقي التعاون والتنسيق مع تلك الفصائل، واحتسابها قوات مساندة عند وضع الخطط والاستراتيجيات العسكرية للقيادة العامة للقوات المسلحة العراقية. ولكن اختلاف المرجعيات السياسية لتلك الفصائل المسلحة يضعف عناصر القيادة والسيطرة والتنسيق في الأوامر والقرارات وتبادل المعلومات الأمنية بين الجيش العراقي وتلك الفصائل. وبالتالي فقدان هذه العناصر أيضاً تعد من عوائق بناء العقيدة العسكرية.

كخاتمة، من أجل نجاح الجهود التي تبذلها المؤسسة العسكرية العراقية، في توفير المستلزمات المادية والنظرية لبناء العقيدة العسكرية، يجب أن تعزز تلك الجهود بتوفر العناصر الآتية:

- توحيد الرؤية للمصالح الوطنية وللتهديدات التي تواجه الأمن القومي.
- تعزيز الشعور بالهوية الوطنية العراقية داخل المؤسسة العسكرية، ومنع الترويج للهويات الفرعية (القومية والطائفية) داخل المؤسسة العسكرية.
- استقلالية تامة للمؤسسة العسكرية وحمايتها من تأثيرات وتدخلات الأطراف السياسية المختلفة.
- اعتماد الكفاءة مبدأً أساساً في تخصيص المناصب وفي الترقيات العسكرية.
- توحيد منظومة القيادة والسيطرة والتنسيق في اصدار الأوامر والتعليمات وتبادل المعلومات، لكل القوات المسلحة العاملة ضمن إطار الدولة.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

مصالح العراق العليا بين استراتيجية توظيف التناقضات الخارجية وضمان التوازن

ا.م.د. دينا محمد جبر / كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

تعد المصلحة الوطنية الهدف الأسمى الذي يروم أي نظام سياسي إلى تحقيقها كما يفترض؛ فوجودها من وجود النظام السياسي، ومن ثم وجود الدولة، وتزول بزوالها، أي الدولة، كونها تجمع بين الولاء الوطني، والانتماء الديني للتكوينات الاجتماعية في بوتقة واحدة، لتظهر لنا شخصية الدولة الجامعة لتكويناتها الاجتماعية كافة، فشخصية النظام السياسي، والدولة التي يمثلها تنطلق من شخصية المجتمع، والتي على ضوئها يحدد المجتمع السياسي المصلحة الوطنية للدولة، بما يراعي شخصيتها الاجتماعية، أوأن يحدد المجتمع مصلحتهِ الوطنية العليا. فهي من أهم المحددات التي تؤثر في سياسات الدول الخارجية وعلاقتها مع الفاعلين الدوليين، حيث إن أول ما يفكر به صانع القرار السياسي في أية دولة هو مدى تأثير وانعكاس أي قرار يتخذه على الأمن القومي لدولته، ففي المفهوم الحديث للسياسة باتت المصلحة والأمن القومي المرتكز الأول الذي يتم عليه بناء واتخاذ أي قرار سياسي.

ان حق اتخاذ السياسات والقرارات لأية دولة حق مطلق يندرج تحت مصطلح السيادة وهو مفهوم يكفل لأية دولة حق اتخاذ أي قرار خاص بها دون تدخل من الدول الأخرى، فسيادة الدول وحقها في اتخاذ ما يناسبها ويوائم سياستها حق مكفول في المعاهدات والبروتوكولات السياسية.

في ضوء ذلك فإن انتقاد أوالتدخل في قرار خاص اتخذته دولة يخص سياستها الداخلية أو الخارجية يعد انتهاكاً للقوانين الدولية، خصوصاً إذا كان ما اتخذته تلك الدولة من قرارات وسياسات لا يتعارض مع الأعراف والقوانين الدولية. فلكل دولة من الدول استراتيجية شاملة تحدد الاهداف التي تتطلع اليها الدولة، والوسائل اللازمة لتحقيقها، والاطار الزمني الذي ستتم فيها، والرقعة الجغرافية التي تحويها، والمدى الزمني الذي ستؤثر فيه هذه الاستراتيجية سواء على النطاق المحلي او الاقليمي او الدولي. الا ان هذه الاستراتيجية سواء كانت مرتبطة بالشأن الداخلي اوالخارجي، وفي ضوء المتغيرات المتجددة على كافة الصعد، تحتاج الى الاعتماد على عدة مبادئ وركائز تضمن من خلالها تحقيق الاهداف والمصالح العليا للعراق شعباً ودولةً، واهم ركيزتين لها هما المرحلية والواقعية.

أن الشخصية العراقية في إطارها السياسي لم تتفق على طبيعة المصلحة الوطنية للدولة، وبعضها يعتقد أنها لا بد أن تتحقق من خلال المتبنيات الأيديولوجية، حتى أصبحت تحقق مصالح دول خارجية، من حيث لا تعلم على حساب مصلحة الدولة. ولتلافي ذلك ومن أجل البحث عن آلية من شأنها، أن تتفق عليها الأطراف السياسية بتشكيلاته الاجتماعية على المصلحة الوطنية لا بد أن ترسم بعيدًا عن الولاءات، ومن ثم يجب أن تبدأ عملية رسم وتحقيق مصلحة الدولة عبر مؤسسات الدولة، أوتأسيس مجلس مختص بمصلحة الدولة يتألف من الطبقة الأكاديمية، وليست السياسية؛ مهمته الأساسية رفد بمؤسسات الدولة بآلية تحقيق

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

المصلحة الوطنية العليا للدولة، بعيدًا عن ازدواجية الولاء، والانتماء بحكم طبيعة المجتمع المتنوعة، وتواصلاتها الجغرافية.

ان السياسة الخارجية الحالية لم تعد فقط لا تعبر عن مصالح العراق بل هي تساهم في تهديد هذه المصالح من خلال نظرة ضيقة للعالم واختزال للعراق وهويته ومصالحه بشكل لا يتطابق الا مع مصلحة اقلية واحيانا مصلحة فردية نرجسية غير منهجية تم التعبير عنها بمواقف وتصريحات لا تنتمي لاي من اشكال العمل الدبلوماسي والسياسي, ان العلاقات بين الدول تحدد طبيعتها ومداها المصالح مهما كانت هناك رؤى عقائدية متقاربة وان انجح سياسة خارجية هي تلك التي تحدد بشكل عميق وشامل المصالح الوطنية من خلال مصالح غالبية المجتمع وتوظيف هذا الفهم مع المعرفة بمصالح الاخرين ونقاط قوتهم وضعفهم لسياسة خارجية تحصل على افضل مميزات البلد الستراتيجية وتغطي على نقاط الضعف، وهكذا فان العراق يملك العديد من عناصر القوة الستراتيجية التي منحتها له الجغرافيا وغيرها من عوامل خارجة عن ارادة البشر فهو يقع في منطقة هامة تتقاطع فيها مصالح اقليمية ودولية تجعل من سياسة العراق في كثير من القضايا امرا هاما للقوى الاقليمية والدولية. ان الحديث عن تخطيط للسياسة الخارجية امر افتراضي يقترب من الوهم حاليا ثم ان اي سياسة خارجية ستعتمد على عدد من مؤسسات الدولة التي توفر انواعا من الدعم والمعلومات التكاملية التي تيسر لمخطط السياسة الخارجية تحديد سياسة العراق في اي شان, وهذا غير موجود فالعمل الحكومي ليس مؤسسي كما اوضحنا سابقا ويعتمد بشكل اساسي على نظرة وزير الخارجية وكفاءته التي مهما كانت فهي قاصرة عن اداء دور يحتاج جهود اخرين في الدولة فكيف والحال ان الخارجية العراقية تفتقد الرؤيا والكفاءة بشكل كامل ولاتملك اي خلفية سياسية اوستراتيجية بل ومفهومها عن مصالح العراق يخالف ابجديات وثوابت المصالح العراقية

ان اختلاف المصالح مع ايران مثلا اوتركيا ليس من صناعة الاجيال السابقة ولكنه ارث الجغرافيا والتاريخ وهما امران لايمكن تجاهلهما دون التفريط بمصلحة العراق والسياسة الخارجية الكفوءة تحاول تفادي انعكاس اختلاف المصالح على شكل نزاع وتعزز المصالح المشتركة، بخلاف الواقع الحالي للسياسة الخارجية العراقية التي تفتقد لاساسيات فهم العلاقات الدولية مما يلجا صاحب القرار الى تغليب الايدلوجيا.ان استعادة السياسة الخارجية المعبرة عن المصالح الوطنية يحتاج لمتطلبات لا تتحقق الا باصلاح النظام السياسي بشكل يعيد الحياة لهوية وطنية عراقية جامعة ومساهمة فاعلة ضمن الاطر الشرعية لكل المكونات العراقية في تقرير سياسات وتوجهات البلد والتطبيق العملي لمبدا المواطنة وكل ذلك سيعيد الحياة بالتدريج لدولة المؤسسات التي ستتم ادامتها بالكفاءات البشريةلتقدم الافضل في المجالات المتعددة ومنها السياسة الخارجية.. ان اي سياسة خارجية عراقية تخدم مصالح العراق يجب ان تلحظ التغيرات التي طرات على العالم والاقليم بشكل خاص, فلابد وان يسعى العراق الى ضمان التوازن في المصالح عبر اعتماد مجموعة من المحددات:

- يشكل العراق احد مرتكزات الامن الاقليمي بل هوعامل التوازن الضروري في اي تفاعل اقليمي مستمر، وبدونه تشهد البيئة الاقليمية اخلال بمعادلة الامن.
- الحفاظ على وحدة العراق الجيوبولتيكية هي ضرورة امنية وستراتيجية اقليمية فضلا عن ضروراتها الوطنية انطلاقا من حقيقة التداخل الاجتماعي والديني والاقتصادي للعراق مع

دول الجوار، وعليه فأن تهديد امن العراق واستقراره هوتهديد للامن والاستقرار الاقليميين.

- التحرك ضمن الاطر الاقليمية الفاعلة على الصعد الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية
- اعتماد الخطط الوقائية لمواجهة التهديدات والتحديات المقبلة وعلى كافة الصعد الداخلية والخارجية الاقليمية والدولية، مما يستدعي اعادة تأهيل وتفعيل السياسة الخارجية العراقية
- تطوير علاقات العراق المنظماتية مع المؤسسات الجمعية غير الرسمية ورصد اتجهاتها والتفاعل معها مع الاخذ بنظر الاعتبار صعوبة الفصل احيانا بين المواقف الرسمية والمواقف المنظماتية الجماهيرية.
- مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية: عبر تنشيط العمل الدبلوماسي العراقي. ووضع استراتيجية قومية شاملة لحماية وتنمية القدرات والإمكانات العراقية المتيسرة والممكنة وعلى كافة المستويات بهدف تقوية نقاط الضعف الحالية في الجسد العراقي وتطوير جوانب القوة فيه وذلك بحنكة وسياسة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها المستجدات العالمية والإقليمية والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع الدول العربية والإسلامية.
- أن تنسق الدولة العراقية مع دول الجوار العراقي على تعاون أمني مشترك، ضمن لجان أمنية مشتركة من أجل تأطير قدراتها الشاملة لتشكل قوة درع إقليمية، تتولى الدفاع عن شعبها ووطنها.

ان مسؤولية رسم السياسة الخارجية لدولة العراق تقع على عاتق مختلف مؤسسات الدولة العراقية، ومن ضمنها الحكومة، إلا ان عملية صنع القرار السياسي الخارجي تعكس تطلعات البيئة الداخلية بمكوناتها المختلفة يحدد المعيار الذي يتبعه العراق في رسم سياسته الخارجية نمط علاقاته الخارجية مع المحيط الاقليمي والدولي كسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وتبني القيام بدور فعال وايجابي في محاربة التحديات الكونية كالاحتباس الحراري اوالارهاب والتطرف وغيرها من الامور التي لها آثار دولية لا تخص العراق لوحده. وقد بات ضرورياً التوصل الى قناعات واضحة في تحديد المحاور الاساسية لرسم السياسة الخارجية لكي تكون سياسة العراق الخارجية، سياسة واقعية ومنهجية وطويلة الامد ولا ترتبط بالسلطة الحاكمة وحسب.

- المعرفة التفصيلية والدقيقة لقدرات وامكانيات البلد، وتشخيص نقاط القوة والضعف في ثروات العراق كالطاقة، والتأثير الجيوسياسي للعراق في المنطقة بالاضافة الى كيفية استثماردور الجاليات العراقية في الخارج
- تشخيص العناوين الرئيسية للامن الوطني العراقي واولويات معالجة ملفات عدة كمواجهة الارهاب كشحة الموارد المائية واثر التصحر اوالفساد المالي والجريمة الاقتصادية، اوهروب العملة الصعبة وعمليات غسيل الاموال، ولابد من تشخيص الاسباب التي تقف حائلا دون وصول العراق الى مستوى تأمين الرفاهية للمواطن.
- الحاجة الى دراسة اهمية التحالفات الدولية، ودورها في المشهد السياسي الدولي وكذلك معرفة كيفية التعاطي معها لتوفير الحماية اللازمة للعراق في ظروف سياسية وامنية صعبة تمر بها البلاد اليوم، ولدرء المخاطر التي قد يتعرض لها العراق.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

لذلك، من المفروض ان يشهد الأداء البرلماني والحكومي خلال الحقبة القادمة إعادة رسم استراتيجية جديدة ترجح المصالح الوطنية على اية اعتبارات أخرى، وعلى المفكر الاستراتيجي العراقي، ان يتجه الى انشاء منهج متكامل متعدد الابعاد والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، يهدف الى قراءة الواقع العراقي قراءة صحيحة وتشخيصه وفقاً للتكاملية العلمية والحقائق الواقعية الملموسة، والنهوض بهذا الواقع والرقي والسمو بمصالحه الوطنية باتجاه حالة متقدمة تحد من التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية المحيطة بالعراق.

مصالح العراق في اطار البيئتين الدولية والاقليمية

أ.د. سراب جبار خورشيد
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

شكل العراق، وما زال، وسيبقى قلب الشرق الأوسط، الذي مرت وتمر فوق ارضه معظم الاطماع الإقليمية والدولية في المنطقة؛ لما يمتلكه من مقومات قوة جيو-استراتيجية عالية المستوى في معظم المجالات: التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ان مكانة العراق الإقليمية والدولية تفسر الكثير مما جرى ويجري فيه من صراعات لا تكاد تنتهي،لقد دفعت حدة هذه الصراعات التي عاشها العراق، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ الى الشك في إمكانية حفاظ العراقيين على وحدتهم الجغرافية، لذا تنبأ بعضهم ان البلد سيذهب الى الانقسام، بعد احتلال تنظيم (داعش) الارهابي لمدينة الموصل وتمدده الى ما يقارب ثلث مساحة الدولة العراقية، الا ان معظم هذه التنبؤات لم تحدث لأسباب منها عدم توفر البيئة الإقليمية والدولية الداعمة لهذا الخيار؛ لما قد يجره تقسيم العراق من مخاطر وتهديدات تنذر بانهيار النظام الإقليمي.

ان قيمة العراق – وربما سوء حظه- التي جعلته يتوسط بيئة جغرافية ملتهبة وذات مصالح حيوية، متقاطعة في معظم الأحيان، وتحوله الى دولة هشة – ان لم نقل فاشلة -بسبب الاحتلال الأمريكي وما جاء بعده من احداث، زاد بشكل دراماتيكي من حدة الصراع الإقليمي والدولي على ارضه؛ لتصفية حسابات الخصوم، واستعراض القوة بينهم، وكسب الحلفاء والاتباع في معظم الأحيان لاستغلالهم في حروب بالنيابة، معظمها تكون على حساب مصالح العراق. ان الحديث عن تأثير القوى الإقليمية والدولية في استقرار وأمن العراق أمر لا جدال فيه، فهناك علاقة حتمية من التأثير والتأثر بين أي دولة ومحيطها الخارجي.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

أشكال ومداخل التأثير الممكنة للعراق على الساحتين العربية والإقليمية

هناك عديد من أشكال ومداخل التأثير التي يمكن للعراق من خلالها أن يمارس تأثيره على الساحتين العربية والإقليمية خلال الفترة القادمة، يمكن الإشارة إلى أهمها في الآتي:

- **جسر بين العرب وإيران**

على الرغم من أن العراق يواجه أزمة كبيرة في سياسته الخارجية وتوجهاته الاستراتيجية؛ من حيث التوفيق بين علاقاته مع إيران التي تتسم بالعمق والتنوع، وعلاقاته العربية، فإن أحد المداخل الممكنة لعودة العراق إلى ممارسة دور سياسي ما في الساحة العربية والإقليمية، هوأن يكون جسراً بين العرب وإيران، سواء من خلال الوساطة بين الجانبين، أوالمساهمة في وضع أطر ثابتة ومستقرة للعلاقات العربية-الإيرانية. ولكن هذا الدور "الجسر بين العرب وإيران" يقتضي وجود رغبة في ممارسته من قبل صانع القرار العراقي، بدلاً من الاستسلام للتعقيدات والمشاكل التي تعيق هذا الدور خلال الفترة الحالية، التي تشهد توترا كبيرا في مسار العلاقات العربية-الإيرانية. ومع ذلك فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه العراق في أي محاولة اتخاذ دور الوساطة بين إيران والدول العربية، هي أنها تمثّل تحدياً كبيراً له بل معضلة أيضاً، لأن خيارات بغداد في التعامل مع هذا الدور ضيقة ومعقدة بشكل كبير.

- **طرف في تيار عربي بأولويات وتوجهات مختلفة**

بمعنى أن يكون العراق طرفا في تيار أوتكتل عربي، يحاول أن يكسر حدة ارتباط السياسة العربية بالصراع مع إيران وتوجيهها نحومصادر خطر أخرى؛ مثل إسرائيل، ولعل القمة الثلاثية التي عقدت في القاهرة في مارس ٢٠١٩، وضمت كلا من الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، والعاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ورئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، قد أوحت لبعض المراقبين والمحللين بوجود محاولة لإعادة ترتيب الأوليات العربية خلال المرحلة التي تمر بها المنطقة، وما يثار حول "صفقة القرن" لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. وثمة دول عربية عدة لا ترى أن الصراع مع إيران يمثل أولوية رئيسية؛ ومن أبرز هذه الدول المغرب والجزائر والكويت وسلطنة عُمان وغيرها.

- **دور مؤثر في سوق النفط العالمية**

وفي هذا السياق أشار تقرير لوكالة بلومبيرغ الأمريكية، عام ٢٠١٩، إلى أن العراق قد أصبح منافسا للمملكة العربية السعودية في التأثير على سوق النفط العالمية، وله دوره المؤثر في القرارات التي يتم اتخاذها داخل منظمة "أوبك" حول الإنتاج والأسعار، بعد سنوات من الابتعاد. وأضافت الوكالة في تقريرها أن مضاعفة إنتاج العراق من النفط الخام في العقد الماضي أعطى له صوتاً في مناقشات النفط ودفع إلى إدراجه في آخر جولة من التخفيضات، كما أنه انضم إلى اللجنة التي تراقب الامتثال بالحصص داخل منظمة أوبك. وجاءت هذه الخطوة، بعد نحوعقدين من بقاء العراق على الهامش في أوبك، نتيجة عدم قدرته على رفع إنتاجه النفطي والمساهمة في قرارات التحكم بالأسعار التي تتخذها المنظمة. ولا شك في أن زيادة إنتاج العراق من النفط واتساع تأثيره في سوق الطاقة

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

العالمي، سوف يمنحه دوراً وتأثيراً على المستويين العالمي والعربي-الإقليمي؛ فالمستوى العالمي سيكون من خلال تحوله إلى طرف فاعل في تحديد مسار أسعار النفط العالمية من ناحية، وزيادة اهتمام دول العالم المختلفة بتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري معه من ناحية أخرى، وأما الإقليمي-العربي فيتمثل في اتساع التعاون الاقتصادي العراقي-العربي، لأن زيادة المداخيل الوطنية نتيجة زيادة إنتاج النفط سوف تفتح المجال لنشاط اقتصادي عراقي كبير سواء على المستوى الداخلي – مشاريع إعادة الإعمار-أو على مستوى العلاقات مع دول العالم العربي الأخرى، وتبدو مصر على وجه الخصوص من أكثر الدول العربية اهتماما بتعزيز روابطها الاقتصادية مع بغداد خاصة في مجال الطاقة والاستثمار.

- **معوقات عودة العراق إلى الساحتين العربية والإقليمية**

على الرغم من أن العراق يمتلك مقومات عديدة للعودة إلى ممارسة دور مهم في الساحتين الإقليمية والعربية، في ظل المتغيرات التي تمر بها المنطقة من ناحية والتحولات العراقية الداخلية من ناحية أخرى، فإن هناك الكثير من المعوقات البنيوية أو الهيكلية التي تعيق هذه العودة أوتحدّ من فاعليتها، ما يدعو إلى القول بأن هذه العودة محكومة بالوقت، أهم هذه المعوقات هي:

١. **التأثير الأمريكي:** على الرغم من مضي أكثر من ١٨ عاما على التدخل الأمريكي بالعراق في عام ٢٠٠٣، فإن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة العراقية الداخلية والخارجية لا يزال حاضراً، خاصة في ظل الوجود العسكري الأمريكي في العراق من ناحية، ودورها في المساعدة على تحرير العراق من تنظيم داعش من ناحية أخرى. ولا شك في أن وطأة التأثير الأمريكي على القرار العراقي يضيق الخيارات أمام بغداد ويضعها في مواقف معقدة وأمام خيارات صعبة.

٢. **النفوذ الإيراني**: إن إيران تمارس نفوذا لا يستهان به على القرار العراقي. وهذا يجعل إيران تنظر إلى العراق باعتباره منطقة نفوذ ومصالح حيوية لها، وثمة من يرى أن طهران تعمل عبر آليات مختلفة لإبعاد العراق عن محيطه العربي. فضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، تعترف بالطبيعة الخاصة للعلاقات الاقتصادية بين العراق وإيران وهذا ما دفعها الى إعفاء العراق أكثر من مرة من الالتزام بالعقوبات الأمريكية على إيران كان آخرها في مارس ٢٠١٩، ما يتيح لها استيراد الطاقة الكهربائية منها، حيث يستورد العراق ما يصل إلى ٢٨ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي من طهران لمصانعه، كما يشتري بشكل مباشر ١٣٠٠ ميغاواط من الكهرباء الإيرانية.

٣. **أزمة الخيارات:** في ظل التوتر الشديد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، يجد العراق نفسه أمام تحدٍ كبير، وفي مواجهة خيار صعب بين واشنطن وطهران، خاصة أن كلا البلدين لديهما تأثير كبير في العراق على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وبالتالي فإن انحياز بغداد تجاه أحد الطرفين قد يكلف ثمناً كبيراً، قد لا يستطيع العراق تحمله، وتزداد الأمور تعقيداً كلما زاد التوتر الإيراني-الأمريكي أو تراجعت فرص الحوار أو التسوية السلمية بين الجانبين. وعلى الجانب الآخر، فإن

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

رغبة العراق في لعب دور للتهدئة أو الوساطة بين إيران والسعودية، تواجَه بعقبة أساسية هي أن كلا الطرفين، إيران والسعودية، يطالب العراق بأن يحدد خياره: إما معه أو مع الطرف الآخر؟، وهذا يجعل العراق غير قادر على الانضمام إلى التيار أو الحلف العربي المعادي لإيران، وفي الوقت نفسه فإنه غير قادر على الانخراط بشكل كامل في المحور الإيراني. ولا شك في أن العراق سوف يكون من أكثر المتضررين في حال اتساع أو انفجار الصراع الإيراني- السعودي أوالإيراني-الأمريكي، حيث سيؤثر ذلك بالسلب على الساحة الداخلية العراقية.

٤. **هشاشة البناء الأمني والسياسي:** على الرغم من أن التجربة السياسية في العراق قد قطعت شوطاً لا بأس به إلى الأمام، وتجاوزت الكثير من المشاكل والمخاطر التي كانت تعترضها، ونجاح العراق في تحقيق استقرار نسبي في البلاد خاصة بعد انهيار مشروع داعش من ناحية، وتراجع التوترات الطائفية من ناحية أخرى، إلا أنه لا يزال يعاني من هشاشة في المحور السياسي والأمني؛ حيث أن تنظيم داعش، رغم انهيار مشروعه في العراق، فإنه لا يزال قادرا على تهديد الأمن في بعض المناطق من خلال عناصره وخلاياه التي لا زالت قائمة، ما يشير إلى أن الوضع الأمني، رغم تحسنه، لا يزال غير مستقر.

في ضوء كل ماسبق يمكن القول إن العراق دولة لديها إمكانيات اتخاذ دور في الساحة العربية والإقليمية، وثمة تحسن ملموس في مصادر أوعناصر القوة العراقية خلال السنوات الأخيرة، بالتزامن مع ظهور معطيات ساهمت في الاهتمام بالدور العراقي في المنطقة من قبل قوى عديدة، لكن في الوقت ذاته؛ فإن هناك العديد من الأسباب أوالتحديات التي تعيق هذا الدور أو تحدّ من تأثيره وتضع حدوداً له سواء خلال الفترة الحالية أو الفترة القادمة، وأن الحديث عن دور عراقي مؤثر وحاسم على الساحتين العربية والإقليمية ربما يحتاج إلى بعض الوقت.

الثابت والمتغير في بناء مصالح العراق العليا

ا.م.د. بتول هليل جبير
مركز المستنصرية الدراسات العربية والدولية

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

قد يكون من الصعب تحديد تعريف جامع مانع يحدد ماهية المصالح العليا للدولة.. سيما وان هذا المفهوم يختلط بمفاهيم اخرى (المصالح الاستراتيجية للدولة) وقد يندمج معه احيانا لدرجة التداخل وربما يكون التعريف المبسط لهذا المفهوم هومصالح الدولة المرتبطة بوجودها والتي لا يمكن المساومة حولها اورهنها بالمتغيرات فهي ثوابت لا يمكن الحياد عنها.

وقد تتغير هذه الثوابت وفقاً للمراحل التاريخية والمستجد من التحديات والاخطار التي تهدد كيان الدولة ووجودها، الا ان هذا التغيير يرتبط بمدى قوة الدولة واستكمالها لمقومات وجودها، فالدول الضعيفة هي الاكثر عرضة لتغيير ثوابتها وفقا لقوة التحديات المحيطة بها وعدم قدرتها على الاستجابة للضغوطات والمتغيرات من محيطها الداخلي والدولي والاقليمي. فالدول التي تجاوزت مرحلة تثبيت كيانها السياسي وانسجامها الاجتماعي تفكر فيما هوأعلى وترفع مستوى طموحها، فيما دول أخرى تجاهد للحصول على الأساسيات من حفظ كيانها واستقرارها وتوفير الحد الأدنى من متطبات مواطنيها.

اولا: المصالح العليا للعراق...نظرة في نقاط الضعف والقوةالمؤثرة

وتتأثر المصالح العليا لاي بلد بالعديد من العوامل التي تحدد مسارها قوة اوضعفا فهي حصيلة الحاصل النهائي للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والجغرافية والعسكرية والأيديولوجية والثقافية. ويلعب التاريخ والجغرافية ومدى الانسجام الاجتماعي لاي دولة دور هام في تحديد المصالح العليا للدول وتبيان ملامحها، وقد يتداخل ماهو جغرافي مع ماهو تاريخي او اجتماعي ليحدد، مكامن الخطر والفرص المتاحة لتحقيق المصالح وهذا كله يلقي بأثاره على سلم اولويات الدولة عند تحديد مصالحها الوطنية العليا.

وفيما يتعلق بالجغرافية فأن جغرافية الدولة وعلاقتها بمحيطها القريبتحدد وضعها، وتضعها ضمن نظام إقليمي محدد وتفرض عليها دول محاددة لها فتعتمد في تحديد مصالحها العليا على علاقاتها بمحيطها الاقليمي تعاونا اوتنافسا اوصراع. ورغم تمتع العراق بموقع جغرافي مميز وامتلاكه لثروات هائلة في مقدمتها النفط، اذ يبلغ مخزونه النفطي أكثر من ٥٠٠ مليار برميل، بينما الاحتياطي المثبت بحدود أكثر من ١٥٣ مليار برميل العراق لم يستثمر إلا الشيء القليل منهمما يجعله يحتل الموقع الخامس عالميا والثاني عربيا بعد السعودية، الا ان هذا الموقع بما يحويه من ثروات جعله يشكل نقمة لا نعمة عليه كونه اصبح ساحة للصراعات الاقليمية والدولية ومحط طمع من القوى المحاددة والبعيدة فاصبح اضعافه والسيطرة عليه بصورة مباشرة او غير مباشرة هدفا ستراتيجيا لتلك القوى.

أن هناك عناصر ضعف عدة في الإقليم العراقي لعل أخطرها وقوع منابع نهرية خارج حدوده مما جعله عرضة للابتزاز والمساومة من قبل دول المنبع والتي استغلت حالة الضعف التي يمر بها العراق لتقيم مشاريعا وسدودا ضخمة عليهما مما حرم البلد من حصته المائية وبما يتعارض مع المعاهدات والاتفاقات الدولية فضلا عن القانون الدوليالذي يميز بين الانهار الدولية والانهار العابرة للحدود مما جعل العراق يواجه التهديد الأعظم على وجوده واستمرار الحياة على أرضه.

وتتمثل نقطة الضعف الأخرى في جغرافية العراق والتي ينبغي أن تكون حاضرة في ذهن صانع القرار بضيق المنفذ العراقي على البحر وقطع العراق عن الخليج وساحله العريض مما يعطيه صفة الدولة الداخلية اوالدولة المغلقة، الامرالذي شكل هاجسا للساسة العراقيين على مدى العهود المختلفة، ويمكن القول أن الصراع على الكويت وهوما امتد على مدى ثلاثة عهود سياسية مختلفة (الحكم الملكي وحكم عبدالكريم قاسم وفترة الحكم البعثي) كان مرتبطا بهذا البعد الجغرافي إلى حد كبير وينبع من الإحساس بنقطة الضعف هذه. ان هذه الصفة تجعل العراق يصنف ضمن الدول الضعيفة جغرافيا وتعد هذه الخصيصة نقطة ضعف االستراتيجية تعين على محاصرته والتضييق على صادراته النفطية ويمنع انسياب تجارته البحرية.

نقطة الضعف الثالثة في جغرافية العراق هي وقوعه إلى جوار دول قوية بعضها ذات حضارة عريقة وتاريخ حربي مشهود وقد شكلت هذه الدول مصدر خطر عليه وحاولت التمدد بنفوذها وحكمها داخل إقليمه أو تصارعت فيما بينها على كسب النفوذ والهيمنة فيه.

واخيرا فان وحدة المجتمع العراقي وتماسك نسيجه الوطني كانت على الدوام في قمة هرم اولويات كل الكيانات التي قامت على أرض العراق وفي مراحل تاريخه المختلفة ومن هنا فإن وحدة الدولة والتماسك المجتمعي ورسوخ النظام السياسي واستقراره يشكل (أساس) المصالح الوطنية العليا في العراق.

ثانيا: اثر البيئة الداخلية والاقليمية والدولية في تحديد المصالح الوطنية العليا للعراق:

تلعب العوامل الداخلية والاقليمية والدولية دورا كبيرا ومؤثرا في تحقيق المصالح العليا للدولة وعدم التناغم بين هذه البيئات ينعكس سلبا على تحقيق الاهداف، واذا امعنا النظر في تلك الظروف المحيطة بالعراق كدولة نجد انها قد تضافرت لشل قدرة منظومة صنع القرار العراقي ووقفت سدا امام تحقيق اوبلورة مصالح العراق الوطنية العليا.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

فعلى الصعيد الداخلي تعرض العراق لانتهاكات داخلية وتدخلات في تاريخه القديم والحديث، وذلك بحكم وقوعه على مفارق الطرق بين القوى الصاعدة والمتنافسة، فضلا عن ما يتمتع به من موقع استراتيجي رابط بين العوالم المختلفة, ناهيك عن ثرواته وإمكاناته الطبيعية والتي من شانها أن تدفع جميعالدول للتنافس للسيطرة عليه واضعافه.

فمنذ احتلاله عام ٢٠٠٣ وخروجه من التفاعلات الاقليمية كلاعب اقليمي رئيس ,تحول العراق الى مسرح صراع اثبات الوجود بالنسبة للقوى الاقليمية المحيطة بهمثل تركيا وايران والسعودية وقطر إضافة الى الاطراف الدولية وأبرزها الولايات المتحدة. فقد قاد الاختلال الحاصل في ميزان القوى الدولي والناجم عن غياب المعسكر الشرقي وتفكك الاتحادالسوفيتي إلى نقل التأثير الى ميزان القوى الإقليمي، وبما يمكن ان نطلق عليه مجازا (حربا باردة بالنيابة) فقد انسحب الفواعل الاساسيين من المواجهة المباشرة ليتركوا ادوارهم لفواعل اقليميين يؤدون نفس ادوارهم وينفذوا استراتيجياتهم العالمية التي تخدم صراعات النفوذ والهيمنة وحفظ المصالح عن بعد.

ويبدو اننا نعيش هذه المدة عملية استعادة الادوار لكن دون تكليف مباشر واعلان صريح، فها هو مبدأ نكسون متجليا بسياسة العمودين يفرض نفسه على الساحة متمثلا بصراع ايراني-سعودي للهيمنة والنفوذ لا يلبث ان يخمد حتى يعود الى الساحة مجددا.

وعلى الصعيد الاجتماعي أدخل الاحتلال الأمريكي للعراق المجتمع العراقي برمته في نمط جديد ومتشابك من العلاقات السياسية والاجتماعية، حيث أسفر عن تخلخل بنية أسس التعايش بين الطوائف والمذاهب والجماعات والأثنيات، وبما جعل من العراق ساحة مفتوحة لكل أنواع الصدامات المسلحة وكل ذلك ترافق مع ضعف البنى الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والاجتماعية والعلمية، ووجود خلافات حول تشكيل العراق الجديد وشكل الدولة فيدرالية أم مركزية، على أن هذا لم يلغ من جهةٍ أخرى تمتع المجتمع العراقي بوحدة بيئية أوجغرافية متناغمة حتى أمكن القول أن المجتمع العراقي مجتمع مركب تتحكم فيه مجموعة من الهويات (الإسلامية والقومية والعرقية والمذهبية والاثنية) التي لو اتحدت لشكلت مجتمع قوي موحد، ولو تقاطعت أنتجت مجتمع واهن هش ومقسم، وأسست للحالة الطائفية والعرقية المقيتة.

ثالثا: قدرة المنظومة السياسية القائمة على تحديد وتحقيق المصلحة العليا للبلاد

وتعتمد الدولة في تنفيذ والحفاظ على مصالحها الوطنية العليا على مجموعة من الادوات التي يتم من خلالها تنفيذ السياسة الخارجية للدول تتمثل بما يلي:

وعند العودة الى هذه الادوات وقياس مدى قدرة الحكومات العراقية على تجنيدها لخدمة مصالح الدولة الوطنية العليا نجد قصورا واضحا في تجنيد تلك الادوات.

فعلى صعيد الادوات السياسية والقانونية، نجد ان وزارة الخارجية عاجزة عن اداء دورها الحقيقي في تحقيق مصالح العراق الوطنية من خلال اتباع الوسائل الدبلوماسية الناجعة لتحقيق التواصل النافع مع المحيط الدولي والاقليمي وغالبا مانجد ان رئاسة الوزراء متمثلة بشخص رئيس مجلسها هي من تقوم بهذا الدور من خلال الزيارات المتبادلة والتفاوض حول القضايا الشائكة القديمة منها والمستجدة.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

من جانب اخر نجد ان المؤسسة السياسية عاجزة عن الظهور بخطاب وطني موحد مما عكس اداء سياسيا هزيلا اضاع الكثير من حقوق العراق التاريخية وادى الى ابتلاع الكثيرمن اراضيه وضياع حقوقه المائية وترتيب ديون مالية كبيرة عليه قد تمتد لقرون.

إن أهم ما يعانيه النظام السياسي العراقي الاعتماد على أسلوب المحاصصة الطائفية أوما عرف بالديمقراطية التوافقية بدون الاعتماد على معايير الكفاءة والنزاهة والولاء، فضلا عن إصرار الأحزاب السياسية العراقية على التنافس فيما بينها للحفاظ على مصالح حزبية وفئوية رتب استمرار التناقض في برامجها السياسية، واثر سلبا على أداء المنتظم السياسي العراقي بشقيه التنفيذي والتشريعي، الأمر الذي رتب تحول هذا التنافس الحزبي إلى عقبة كأداء تقف في طريق دور إقليمي اودولي واعد للعراق وكذلك عكس فشلا كبيرا على الصعيد الداخلي.

أن الإرادة السياسية العراقية لها تأثير كبير في توظيف مقومات القوة والقدرة التي يمتلكها العراق، ليضطلع الأخير بدور إقليمي واعد في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط،من خلال استثمار الفرص المتاحة في البيئة الإقليمية والدولية، وتوظيف مقومات القوة والقدرة العراقية ليكون اللبنة الأساسية لاستقرار وأمن وعنصر التوازن الإقليمي الأهم في الشرق الأوسط، استنادا على عمقه الإسلامي أولا والعربي ثانيا والإقليمي ثالثا والدعم الدولي رابعا وبما ان العراق يفتقد الى ارادة موحدة وتتعدد فيه الارادات فانه يتعذر عليه تحقيق ذلك الدور.

اما على صعيد الادوات الاقتصادية.. فان المنظومة السياسية اثبتت عجزها عن تحقيق اي تقدم في هذا الجانب، الامر الذي ظهر واضحا من خلال ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وازمة الاسكان وارتفاع نسبة الدين الداخلي والفشل في ادارة ازمة التعويضات مع الكويت مما كبل العراق بمديونية ضخمة، فضلا عن عدم القدرة على تعظيم الموارد وفتح افاق اقتصادية جديدة رغم ما يتمتع العراق به من فرص انتعاش في حال تم التوجه لفتح منافذ اقتصادية جديدة في قطاع السياحة والزراعة والصناعة والتجارة فضلا عن تأمين بيئة استثمارية صالحة واصلاح الانظمة المالية والبنكية.

ان استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط وتقلب اسعارهجعله عرضة للهزات المستمرة فوفقا لتقرير البنك الدولي إن عائدات النفط مثلت خلال العقد الماضي، ٩٩ بالمئة من صادرات العراق، و٨٥ بالمئة من موازنة الحكومة، و٤٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الاقتصاد العراقي اقترب من الانهيار لدرجة أن العام ٢٠٢٠ هدد بشكل كبير قدرة الدولة على دفع مستحقات الموظفين مع كونهاالمحرك الأكبر للسوق الداخلية ولدورة الأموال، مما يعني المخاطرة بدخول العراق في دورة تضخم وكساد هي الأكبر.

ورغم انخفاض معدل الدين العام الخارجي للعراق بحسب مستشار الحكومة العراقية الاقتصادي، مظهر أحمد صالح الى حدود الـ٢٠ مليار دولار، الا ان هذا المؤشر لا يدعو بالضرورة الى التفاؤل ببشارات التعافي الاقتصادي وذلك لأن الاعتماد على الطلب العالمي على النفط مقامرة كبيرة، قد تفشل في أي لحظة وهذا ما اثبتته ازمة جائحة كورونا.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

وان عدنا للادوات العسكرية، وبعد ان وصل تعداد الجيش العراقي ذروته مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية ليبلغ عدد أفراده ١,٠٠٠,٠٠٠ فرداً، واحتل المرتبة الرابعة عالمياً في سنة ١٩٩٠ من حيث العدد، أصدر الحاكم المدني للبلاد بول بريمر بعد الغزوالأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، قراراً بَحل الجيش العراقي فأعيد تشكيله وتسليَحه من جديد ليحتل الجيش العراقي المرتبة ٥٧ عالمياً من حيث القوة حسب تصنيف موقع غلوبال باور لعام ٢٠٢١.

والملاحظ أن أغلب صفقات الأسلحة الموردة للعراق قد اقتصرت على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة،دون التركيز على الحصول على منظومات دفاع جوي، وطائرات عسكرية متطورة حتى الآن, وقد ترافقت هذه الصفقات مع الصعوبات التي عانى وتعاني منها المؤسسة العسكرية العراقية يبدو أقلها تعدد الولاءات لأفراد الجيش العراقي، تبعا لتعدد المرجعيات السياسية، وافتقار الجيش العراقي الحديث إلى الخبرة العسكرية والتدريب وفق أحدث الأسلحة المتطورة تقنياً.

ان ضعف القدرات الدفاعية للعراق واستمرار الوجود الامريكي العسكري فيه وتحكمه في حركة قطعاته جعلت ابوابه مشرعة للانتهاكات المستمرة من قبل الدول الدول المحاددة له وفتح اجوائه للاختراقات المستمرة وابتلاع اراضيه، وقد وصل الضعف والانهيار بالمؤسسة العسكرية لدرجة سيطرة تنظيم داعش على ثلثي اراضيه ولا زالت اثاره مستمرة الى لحظة كتابة هذه الدراسة.

ان واقع المؤسسة العسكرية اليوم ماهو الا انعكاس لمخرجات العملية السياسية القائمة على المحاصصة وتعدد مصادر القرار وتعدد الولاءات والانتماءات وهذا الامر اضعف كثيرا من قدرة النظام السياسي على تحقيق مصالحه الوطنية العليا المتمثلة في الحفاظ على البلد وضمان امنه وسيادته وسلامة اراضيه.

واخيرا فان للادوات الاعلامية والثقافية دور كبير في خدمة المصالح العليا للدولة الا ان عدم قدرة النظام السياسي على تجنيدها بالشكل الصحيح لخدمة تلك المصالح يأتي بنتائج عكسية، فالاعلام الفوضوي والغير مهني والغير مبرمج والمرتبط بمصالح حزبية وفئوية ضيقة عكس صورة سلبية عن البلد من خلال نقل صورة سوداوية عن اوضاعه الامر الذي عد عامل تنفير للشركات الاستثمارية العالمية وافقد العراق فرص اقتصادية كبرى.

من كل ما تقدم يمكننا التوصل الى الاستنتاج إن على من يتصدى لمهمة ادارة وتنفيذ مصالح العراق العليا السعي لتأمين مصالح العراق الوطنية العليا من خلال :

١. حماية استقلال العراق وعدم جعله ساحة للتصارع الدولي والإقليمي وأن يمارس التوازن في علاقاته الدولية والاقليمية وإن يحسن توظيف عناصر القوة الاقتصادية والبشرية ويقلل من مكامن نقاط الضعف او يلطفها كأدوات لتعزيز وترسيخ الكيان العراقي بدلا من أن تكون أداة للتنافس والصراع على أرضه.
٢. ان يسعى لاعادة التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية ويعدها خطا احمر لا يمكن لاي طرف اواي جهة المساس به اوتسخيره لخدمة مكاسب فئوية على حساب المصلحة الوطنية العليا للبلاد.

٣. السعي لضمان تدفق المياه إلى العراق بالمعدلات المعتادة وحماية (حق الاستخدام التاريخي لدجلة والفرات) وينبغي ان يكون هذا الامر على رأس المصالح الحيوية التي تمس المصلحة الوطنية العليا للعراق والتي ينبغي على ديبلوماسيته وجهوده الرسمية والشعبية العمل على حمايتها والذود عنها.

٤. توظيف الاعلام العابر للحدود والتواصل الشعبي مع الشعوب الاخرى على التوازي، بطريقة صحيحة وحكيمة ومدروسة،لايصال وجهات النظر بطريقة مناسبة للراي العام لدى الدول الشقيقة والصديقة، وشرح السياسات ونشر الحقائق.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الدور المستقبلي للسياسة الخارجية العراقية في تعزيز المصالح الوطنية

م. محمد سلمان
كلية الهندسة/ الجامعة المستنصرية

م. عمر موفق
كلية الطب/ الجامعة المستنصرية

يمثل مسار السياسة الخارجية العراقية في محيطه الإقليمي، والتباينات التي تميز دوره الحالي والمستقبلي فيه، عاملاً مهماً واساسياً في تعزيز المصالح الوطنية العراقية العليا، فضلاً عن التأثير في مسائل وقضايا مهمة أخرى، مثل الاستقرار الإقليمي وتوفير مقومات التوازن بين القوى الإقليمية المختلفة، فالواضح هنا ان هذا الدور له تأثيرات واضحة على كل ما سبق زيادةً على حفظ التوازنات الخاصة بالقوى الاقليمية المختلفة سواء بالسلب اوبالإيجاب.

وبالرغم مما يمتلكه العراق من مقومات قوة في مختلف المجالات، فضلاً عن مكانته واهميته في المحيط الإقليمي، الا ان الأداء السياسي العراقي الخارجي امتاز في إطار البيئة الإقليمية المضطربة، بانه يميل باتجاه الارتباك في بعض الأحيان، ولم يحقق الاستقرار ضمن نسق وأداء متوازن، فضلاً عن غياب اتفاق الأطراف الداخلية الفاعلة على تحديد اطر المصلحة الوطنية والاهداف الاستراتيجية، التي ينبغي تحقيقها وفق الية مبنية على رؤى عملية خالية من الانحياز لهذا الطرف اوذاك.

من المؤكد بان العراق يمتلك حزمة من المصالح المشتركة مع اغلب الدول الإقليمية المجاورة له، منها ما يتعلق ببناء القدرات العسكرية والتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب والتطرف، والتبادل التجاري والاستثماري، لاسيما ما يتعلق منها بقطاعات الطاقة ومواردها وتسويقها، فضلاً عن ملف المياه المهم، والذي يواجه فيه تحدياً كبيراً، بعدّه دولة مصب، ولطالما تعرض الى ضغوطات من دول المنبع، لا سيما (تركيا وايران)، اللتان لطالما مرت العلاقة معهما بحالات من الشد والجذب بسبب تطورات هذا الملف.

ونظراً للعوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر بشكل اوباخر على السياسة الخارجية العراقية، نشأت حالة من عدم الاتساق والاستقرار في السلوك السياسي الخارجي العراقي تجاه هذه الدول، بناءً على بعض الاستقطابات الداخلية وتأثيرات القوى الخارجية الدولية والإقليمية المتنافسة على العراق، مع وجود محيط إقليمي مضطرب.

يعتمد نجاح عملية صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها في أي بلد على شروط أساسية، في مقدمتها:

١. توصيف المصالح العليا للبلد بصورة دقيقة من قبل صانع القرار، وهذا ما يتطلب شبه اتفاقاً عاماً على توصيف الأهداف والمصالح العليا للدولة بين اغلب الأطراف ذات العلاقة.
٢. الفهم الدقيق والشامل للواقعين الدولي والإقليمي، فمن اجل صياغة سياسة خارجية واضحة مع دولة ما، فان ذلك يتطلب فهم واقع الدولة المعنية ومصالح البلد وغيره من المسائل المهمة المرتبطة بذلك.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

٣. تفصيل الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف على ارض الواقع، ولغرض تحويلها الى سياسة خارجية، وهوما يتطلب وجود فهم لهذه الأهداف بالدرجة الأساس، ومن بعد ذلك وجود أجهزة وكوادر قادرة على تطبيقها وتنفيذها على ارض الواقع.

٤. التقويم والمتابعة، عبر وضع نظام متكامل يضمن متابعة تطبيق برامج السياسة الخارجية وتحقيق الأهداف الخاصة بها.

ونظراً لان السياسة الخارجية للدولة تمثل بصورة عامة "مجموعة من الأهداف والقيم والوسائل، التي تنتهجها الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى، سواءً كانت منفردة اومجتمعة، اومع أي كيان اخر في سبيل تحقيق اهداف الدولة العليا ومصالحها الوطنية، وهي التي تحدد نمط سلوك الدولة عندما تتفاوض مع غيرها من الدول"، وتمثل السياسة الخارجية، وفقاً لاهم التيارات الفكرية في ادبيات السياسة الخارجية، مرادفاً لأهداف الدولة في محيطها الخارجي، وان اهداف وتوجهات أي نظام سياسي، يعد انعكاساً لسلوكها الخارجي المتمثل بسياستها الخارجية، والتي تعد من الاليات الرئيسة التي تستخدمها الدول في سبيل تحقيق أهدافها في محيطها الخارجي.

وعلى هذا الأساس فان هناك حالة من الضبابية وعدم الوضوح في السياسة الخارجية العراقية والتي أدت بالتالي الى ضعف في قدرتها على تعزيز المصالح الوطنية العراقية العليا، ولعل ذلك يعود الى مجموعة عوامل ومسببات داخلية وخارجية، اهمها ما يتعلق ضعف قدرة صانع القرار على توظيف القدرات والإمكانات الداخلية التي يحتويها العراق، فضلاً عن عدم استثمار أهميته الجيوستراتيجية لتحقيق القدرة على الفعل الخارجي المؤثر وقلة الخيارات، وتنازع الصلاحيات بين الدوائر المسؤولة عن صنع القرار السياسي، بسبب تداخل الصلاحيات بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم، بسبب غموض بعض مواد وفقرات الدستور، لا سيما المادة ١١٠، والتي تقدم لإقليم كردستان او للأقاليم المراد تشكيلها في المستقبل مساحة واسعة للتحرك على حساب الحكومة المركزية، في مسائل (السياسة الخارجية، التفاوض، والتعاقد).

زيادةً على الجدل المستمر في تفسير بعض النصوص الدستورية، وعدم إقرار بعض القوانين المكملة لها داخل مجلس النواب، وتأخير حسم إقرار قانون المحكمة الاتحادية، ليأخذ دوره بفك الالتباس حول تفسيرات بعض القوانين والنصوص المختلف عليها، مما أشر بالتالي وجود ضعف واضح في الأداء السياسي العراقي بصورة عامة وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.

العراق ودول جواره الإقليمي: هل من مصالح مشتركة
أ.م.د غسان كريم مجذاب
كلية العلوم/ الجامعة المستنصرية
م.د دريد شدهان محمود
كلية الاداب/ الجامعة المستنصرية

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

مثل العراق، وفقاً لما يمتلكه من مقومات وثروات متنوعة، أهمية متزايدة على الصعيد الإقليمي. وفي الوقت ذاته، فقد شكل هذا البلد المهم والمحوري موضع اهتمام إقليمي ودولي، زاد من ذلك، مستوى التغيرات الكبيرة والمتصاعدة التي شهدها العراق ومنطقة الشرق الأوسط عامة، والذي وفر الفرصة لزيادة نفوذ بعض القوى الإقليمية والدولية والمقترن بمحاولة إعادة ترتيب الأدوار ورسم ملامح جديدة مقترنه بحماية المصالح والاهداف المشتركة.

تحاول هذه الورقة الإجابة عن سؤال محوري يتعلق بحقيقة وجود مصالح مشتركة بين العراق ودول جواره الإقليمي، وتفترض الورقة "بان هذه المصالح المشتركة المفترضة، يمكن لها ان تسهم بتحقيق الاستقرار والامن في العراق ومنطقة الشرق الأوسط عامةً، الامر الذي سيكون له انعكاسات إيجابية على صيانة الامن والسلام الدوليين".

افرزت التغيرات الجذرية التي شهدها العراق بعد التدخل العسكري الأمريكي عام ٢٠٠٣، واقعا جديدا وضع العراق والمنطقة عموما امام استحقاقات جديدة وغير مسبوقة بمختلف المسارات والاتجاهات، الامر الذي فرض على حكوماتها ان تكون امام حزمة من التحديات الجديدة المرتبطة بالواقع السياسي العراقي الجديد المختلف جذرياً عما قبل ٢٠٠٣.

الى جانب ذلك، فقد كان لواقع الوجود الأمريكي في العراق وسياساته تجاهه، فضلاً عما شهدته البيئة المحلية والإقليمية الناتجة عن ذلك من تغيرات، كان له افرازات زادت من سقف طموحات القوى المحلية العراقية من جهة، وطموحات العديد من القوى الإقليمية من جهة أخرى، مما أدى الى ظهور بؤر توتر وصراع، انعكست على مجمل الوضع الداخلي العراقي ومن ثم على البيئة الإقليمية.

وبناءً على ذلك، فقد عكفت اغلب الأطراف المعنية على صياغة استراتيجية واضحة لضمان تحقيق اهداف حماية مصالحها والوصول الى أهدافها المرتبطة بشكل اوباخر بأولوياتها الحاكمة، والمتعلقة اساسا بالرؤى الاستراتيجية الخاصة بكل بلد. ونظراً لان هناك الكثير من القضايا والمسائل الملحة والمصالح والاهداف المشتركة بين هذه الأطراف، والتي يمكن ان تكون لها تأثيرات على معظم دولها، فان ذلك يفرض عليها وجود اهتمامات مشتركة تختلف نسبياً وفق رؤية واستراتيجية كل بلد على حدة.

لكن ذلك كله لم يكن كفيلاً بتوحيد سياسات الدول الإقليمية تجاه العراق اوتحقيق شبه اجماع على صور الحل التي يمكن من خلالها ان يتجاوز العراق أزمته خلال المرحلة التي تلت عام ٢٠٠٣، مما وفر بيئة خصبة للتدخلات الخارجية المبنية على مصالح كل دولة على

حدة، مع محاولة هذه الأطراف توظيف نقاط الضعف لتحقيق أهدافها المتعددة الاتجاهات والمسارات.

الا ان التغيرات التي شهدتها المنطقة على أثر ما يعرف بثورات الربيع العربية التي بدأت شرارتها الأولى في تونس عام ٢٠١١ وامتدت الى أكثر من بلد عربي، فضلاً عن ظهور تنظيم (داعش) الإرهابي ونجاحه في السيطرة على أراضي واسعة من منطقة الشرق الأوسط والعراق، والتهديدات الإرهابية والأمنية المتزايدة، فرض على دول جوار العراق إعادة حساباتها فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بين هذه البلدان من جهة والعراق من جهة أخرى.

فتحول العراق الى ما يشبه ساحة للصراع بين مختلف المحاور المتضادة اوتحوله الى جزء من صراع المحاور الذي يلبد أجواء المنطقة، اوضعف الدولة العراقية وصعود الفاعلين غير الرسميين يمكن ان يوفر دوافع إضافية لدول الجوار وغيرها لغرض التدخل المباشر اوغير المباشر بشؤونه ومحاولة تنفيذ استراتيجياتها فيه.

في جرد مركز للمصالح التي يمكن ان يشترك فيها العراق مع دول جواره الإقليمي، فان مسائل ملحة مثل تحقيق الامن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف ومعالجة مشاكل الهجرة والنزوح والجريمة المنظمة، تمثل أولويات تحقيق الامن والاستقرار في بلدان المنطقة عامة، وتشكل في الوقت ذاته مصالح مشتركة بين هذه العراق ودول جواره الإقليمي.

واستنادا على ما سبق، فان الواقع الجديد الذي طرأ على العراق والمنطقة، ولوجود حزمة من المصالح بين العراق من ناحية ودول جواره الإقليمي من ناحية أخرى، يثبت فرضية الورقة التي تم طرحها انفا، والتي تقول بان حزمة المصالح المشتركة المفترضة بين العراق ودول جواره الاقليمي، يمكن لها ان تسهم بتحقيق الاستقرار والامن في العراق ومنطقة الشرق الأوسط عامةً، الامر الذي سيكون له انعكاسات إيجابية على صيانة الامن والسلام الدوليين.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

تتمثل أولويات صانع القرار العراقي فيما يخص (المصالح العليا) للدولة العراقية، في الاطار الاستراتيجي، في كيفية إدراك هذه المصالح، وتعريفها وتحديد مستوياتها، وكيفية إدارتها، وتحقيقها ومن ثم صيانتها.

وبما ان العراق يعاني من مشكلات ومعضلات تحد من إمكانية صياغة مصالحة على وفق رؤية واضحة، فلا بد ان يدرك بوضعه المرتبك، أن هذه المصالح لابد ان تتسم (بطابع استراتيجي وعلى مختلف المستويات)، وذلك لتحديد الإطار العام لهذه المصالح واتجاهاتها وسبل تنفيذها وهذا يعني ضرورة تبني منهج التخطيط الاستراتيجي من قبل أعلىالمستويات في الدولة لتحقيق انسجام بين المصالح من جهة وإدراك القدرة على تحقيقها وضمانها من جهة اخرى.

ففي ظل المحددات الاستراتيجية التي تواجه العراق والمتمثلة في قلة خيارات التأثير ومحدودية الدور، فان دوائر صنع القرار العراقي، بحاجة الى فهم اوسع، (بأن المصالح العليا) وبكافة مستوياتها تعني ان اي تفاعل مع البيئة الاقليمية في ابعاده السياسية والامنية، ينبغي ان يجنب العراق ان يكون طرفا في صراعات اقليمية، وعدم الوقوع بين تقاطع الاستراتيجيات وتشابك المصالح للدول ضمن اطار هذه البيئة.

لذا فان (اتجاهات مصالح العراق العليا) في المرحلة المقبلة يمكن ان تتحدد ضمن مسارات مهمة هي:

- الاستحواذ الدائم على عناصر توازن تمكن العراق من تحقيق قدر من المناورة إزاء دول المجال الإقليمي
- التخلص من تداعيات الرؤية الاقليمية الضيقة والتقدم بمقاربات مطمأنة للجوار.
- تحقيق ديناميكية السياسة الخارجية والنأي بها عن مخرجات الوضع السياسي
- تحقيق قدر مقبول من الإجماع الوطني على الاهداف الاستراتيجية العليا للدولة، من خلال التوافق السياسي بين القوى المشاركة في العملية السياسية، مما يعني ترصين البنية الداخلية وهذا ما يمنح صانع القرار قدر اكبر من المرونة في طريقة الاداء لتثبيت مصالح البلد في مستوياتها وابعادها.

ومن خلال هذا الادراك القائم على المعطيات المتوفرة وفي ضوء مخرجات الوضع العراقي ومن خلال القدرة على تبني التخطيط السليم اذا ما توفر والمعتمد على الاستشارة الصحيحة وتوفير البدائل والخيارات لصانع القرار، فأن مصالح العراق العليا تتركز في بعدها الاستراتيجي بالمستويات التالية:

١. مصالح حيوية؛
٢. ومصالح مهمة؛
٣. ومصالح ثانوية.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

تتعد أوجه المصلحة العليا لكن الأساس هو: بقاء الدولة وأمنهااي الامن بمستوياته – اوالمصلحةالامنية وهي كل ما يتعلق بحماية الدولة من أي تهديد خارجي، وتعتبر هذه المصلحة الأهم والأكثر تأثيرا من سائر المصالح الأخرى فلا تقوم تلك المصالح إلا بها وعادة ما يستخدم مصطلح الأمن القومي للدلالة عليها. ومستويات هذه المصلحة يتحدد في امن المجتمع امن الدولةالخارجي والداخلي وحمايته واقتصاد الدولة (المصلحة الاقتصادية) وتتعلق بغنى الدولة وزيادة ثرائها ووفرة مواردها وتأمينها وعليها تعتمد المصلحةلتلبي حاجة سكانها، والقوة وهي ما تمتلكه وما ينبغي ان تمتلكه الدولة من مقومات قوة وايضا المحافظة على الثقافة الوطنية (المصلحة العقائدية) وهي مجموعة القيم والأفكار التي تؤمن بها غالبية السكان في الدولة، فيوجد لديهم إكبار لها بحيث يدافعون عنها لاعتقادهم بصلاحيتها. والعلاقات (المصلحة الدولية) وهي مصلحة تتعلق بالنظام الدولي التي تؤمن الدولة بضرورة الانضواء تحته ضمن إطار دولي معين أوتكتل دولي يساعد في حفظ أمنها.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

في الاطار العام للمصالح العليا للدولة هناك مصالح عليا ثابتة تعد هي الاساس لتوجهات الدولة واهدافها يتفق عليها كونها معروفة ومحددة ويحميها الدستور. وهناك مصالح عليا متغيرة تضعها الحكومات بمراحلها وينبغي ان تتلائم مع المصالح الثابتة وتتغير على وفق التطورات والظروف.

ان صيانة هذه المصالح يرتبط بصيانة المكتسبات المتحققة على مختلف المستويات. اي الحفاظ على ما تحقق من انجازات في مجال الامن والعلاقات والتحرك باتجاه امتلاك الدور. كما ينبغي ان يدرك صانع القرار العراقي ان مصلحة البلاد الاستراتيجية تكمن في التأثير (بالمقابل) من خلال تحريك مدركاته اي لدى الاطراف الاخرى بالقدر الذي يدفعها الى التفاعل الايجابي مع العراق. والتأثير الفاعل في العمق الاستراتيجي القريب وتحقيق ترابط بمستويات متعددة مع المحاور القائمة، عبر بوابة الامن والاقتصاد، لموازنة مصالح محاور أخرى.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

تاثير الازمات الدولية على مصالح العراق في البيئة الدولية .. الازمة الاوكرانية انموذجا

ا. م. د. سميرة حسن عطية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

مخاطر الأزمة الاوكرانية على الدول العربية

منذ بداية الازمة الاوكرانية كان الرد الغربي يركز على العقوبات الاقتصادية كأداة رئيسية في ترسانة الغرب للتعامل مع روسيا. وقد طُرح ملف الطاقة، وتحديدا إمدادات النفط والغاز الروسي، كورقة مساومة أساسية في هذا الإطار.

ان فرض عقوبات على قطاع النفط والغاز الروسي يمثل صفعة لموسكوالتي تشكل صادراتها من النفط والغاز إلى أوروبا رافدا رئيسيا لاقتصادها، ولكن من جهة أخرى، سيجد الاتحاد الأوروبي نفسه في موقف حرج نظرا لاعتماده على الغاز والنفط الروسي بشكل كبير، اذ ان الاتحاد الأوروبي يعتمد بنسبة تزيد عن ٤٠ في المئة على الغاز الروسي، وحوالي ٢٧ في المئة من إجمالي إمدادات النفط الواردة إليه، وهو الأمر الذي "يعطي روسيا قوة كبيرة في سوق الغاز والنفط في الاتحاد الأوروبي".

من جانب اخر فان العقوبات الأوروبية قد تشمل أنبوب الغاز "نورد ستريم ٢"، (وهو مشروع خط أنابيب جديد لنقل الغاز الطبيعي بطول ١٢٠٠ كيلومتر)، يمتد من روسيا إلى ألمانيا تحت بحر البلطيق، حيث انتهت أعمال البناء في الخط، الذي تحملت شركات روسية وأوروبية تكلفة إنشائه، في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢١، لكنه لم يدخل الخدمة بعد بانتظار الحصول على الترخيص النهائي من هيئة تنظيم الطاقة الألمانية. ومن المتوقع أن يوفر الخط حال تشغيله ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز سنويا.

ارتفاع أسعار النفط خوفا من قلة الإمدادات

ان الارتفاع المتوقع في أسعار النفط، التي تجاوزت حاجز المئة وعشرون دولار لأول مرة منذ ٧ سنوات، أمرا قد يعود بالفائدة على الدول العربية المصدرة لهذه المادة، ولكن ذلك سيؤدي حتما الى ارتفاع كلفة إنتاج جميع السلع بما فيها المواد الغذائية عالميا.

فمثلا: أن "الدول العربية تستودر أكثر من ١٢٠ مليار طن من المواد الغذائية غالبيتها يأتي من أمريكا وهذا سيزيد كلفة الاستيراد على هذه الدول، ما ينعكس سلبا على حجم العجز في ميزانها التجاري". وهوالأثر الذي سيكون مضاعفا على الدول العربية غير المصدرة للنفط.

التوازنات الجيوسياسية

ان الدول العربية المنتجة للنفط والغاز غير قادرة على تعويض النقص الذي قد يحدثه تراجع أووقف إمدادت الطاقة الروسية إلى أوروبا، لكن الدور الذي قد تلعبه هذه الدول في سد جزء من النقص، والحفاظ على استقرار أسعار النفط عالميا، قد يمنحها مساحة لتقوية أوترميم علاقاتها مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة وممارسة درجة من النفوذ.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

كما ان دول المنطقة، ستجد نفسها مضطرة إلى الموازنة بين علاقاتها مع الدول الغربية من جهة، وعلاقاتها مع روسيا التي تربطها مصالح عديدة مع عدد من الدول العربية من جهة أخرى. وان هذه البلدان ستكون مضطرة إلى السير بحذر شديد لضمان الاستفادة من الفرص التي قد تخلقها الأزمة، دون أن تخلق مزيدا من الضغوط على نفسها" أوتضر بعلاقتها بروسيا إذا بدا كما لوأنها تنحاز إلى أحد طرفي الأزمة.

أن التفاهمات الدولية حول ملفات الشرق الأوسط عرفت خلال السنوات والأشهر الماضية نوعا من التعاون رغم الاختلاف. مثال ذلك، التعاون بين روسيا والصين والدول الأوروبية في ملف إيران النووي على الرغم من التوتر حول أوكرانيا. ولكن هذه الازمة قد تقود الى إلى زيادة "الاستقطاب في العلاقات الدولية، وتسميم أي إمكانية للتعاون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"، على ملفات عربية مهمة كالملف السوري والليبي التي عرفت كثيرا من الإحباط والعداء، ووجد فيها الغرب وروسيا نفسيهما على طرفي نقيض. ويعرب عن قلقه من أن يؤدي تصاعد التوتر واحتمال نشوب نزاع مسلح في أوكرانيا إلى "ترسيخ" الاختلاف في المواقف، وتراجع فرص تحقيق أي تقدم يضمن الاستقرار السياسي في دول مثل سوريا وليبيا.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الأمن الغذائي

بغض النظر عن مكانها أوموقفها من التوتر بين روسيا والغرب حول أوكرانيا، تجد كثير من الدول العربية نفسها أمام تحد خطير يتمثل في الأثر الذي قد يتركه تصاعد حدة الصراع في أوكرانيا على إمدادات المنطقة من المواد الزراعية، وبخاصة القمح، وعلى أسعار المواد الغذائية على مستوى العالم.

حيث تحتل روسيا وأوكرانيا مركزا هاما في سوق المواد الزراعية في العالم، وتمثل صادراتهما من القمح ٢٣ في المئة من السوق العالمية، في حين توردان ربع إنتاج الحبوب في العالم. وتوزع الغالبية العظمى من صادرات أوكرانيا من الحبوب عبر البحر الأسود.

وأنه سيكون للتصعيد في أوكرانيا "عواقب وخيمة للغاية على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، والتي استحوذت على ٤٠ في المئة من صادرات أوكرانيا من الذرة والقمح عام ٢٠٢١.

وتُبين أنه "إلى جانب الاضطرابات التي قد يحدثها أي نزاع مسلح في سلاسل التوريد، تشير الأحداث التي عرفتها أوكرانيا في عام ٢٠١٤ إلى الأثر الذي يتركه الاضطراب في تلك المنطقة من العالم على أسعار المواد الغذائية". وما يفاقم الوضع سوءا، هوأن الارتفاع المتوقع في الأسعار نتيجة للأزمة، يأتي في وقت وصلت فيه أسعار المواد الغذائية إلى مستويات تاريخية مرتفعة بالفعل، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي ارتفعت فيها الأسعار خلال العامين الماضيين، "نتيجة مزيج سام من الصراع والمظالم السياسية والانهيار الاقتصادي المتزايد".

وتجد دول مثل مصر، التي تعد أكبر مستورد للقمح في العالم، ولبنان واليمن وعُمان وليبيا وغيرها، نفسها في موقف صعب، خاصة إذا ما نظرنا إلى "الدور الذي لعبه الأمن الغذائي في اندلاع الانتفاضات العربية قبل أكثر من عشر سنوات.

ومن الناحية النظرية، هناك بدائل لأوكرانيا وروسيا، مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، ولكنها بدائل باهظة الثمن، فضلا عن أنه "يمكن للمرء أن يجادل بأن فقدان الإمدادات الروسية والأوكرانية يمكن أن يزيد من نفوذ الولايات المتحدة على واردات الغذاء في المنطقة".

كما أنه حتى في حال توفر المال اللازم لاستيراد القمح من هذه الدول بكلفة أعلى، "لا تزال هناك مشكلة فيما يتعلق بامتلاك البنية التحتية المناسبة والإعداد لجلب هذه الإمدادات"، إذ تعتمد معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على البحر الأسود كطريقة لدخول السلع الزراعية، وهوما يعني أنه سيتعين على هذه البلدان استيراد هذه السلع عبر طرق بديلة.

الأزمة الإنسانية

يترك تصاعد التوتر في أوكرانيا أثرا كبيرا، وإن بشكل غير مباشر، على الوضع الإنساني في عدد من الدول العربية. حيث إن المساعدات الإنسانية التي تصل إلى المنطقة ستتأثر بشكل كبير في حال اندلاع نزاع مسلح في أوكرانيا، إذ سيؤدي وجود أزمة إنسانية في

أوكرانيا نتيجة لأي صراع قد يندلع إلى "تحويل التمويل والموارد الطارئة بشكل أكبر نحوأوكرانيا وبعيدا عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

قد يؤدي سيناريو مثل هذا إلى مفاقمة وضع سيء أصلا. إذ أن عوامل مثل تغير المناخ ووباء كورونا أدت إلى "زيادة تعقيد إنتاج المساعدات الإنسانية وإمداداتها إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وتضرب مثال اليمن، حيث تم تمويل نصف خطة الاستجابة الإنسانية فقط في عام ٢٠٢١.

ان الاقتصاد السوري يعتمد بشكل كبير على المساعدات الإنسانية وقد تأثر بالفعل بالعقوبات الأمريكية على روسيا. كما تعتمد تركيا ولبنان والأردن اعتمادا كبيرا على المساعدات الإنسانية، وهي مرهَقة للغاية، ويزداد وضعها تعقيدا بسبب الوضع السياسي والاقتصادي المحلي غير المستقر".

وان النتيجة قد تكون صورة معقدة من التأثيرات، حيث تتداخل القضايا المحلية والصراعات الإقليمية مع الآثار المتتالية لأزمة خارجية مثل أزمة أوكرانيا. وسيفتح هذا الباب، على شرق أوسط أقل استقرارا، وهوما قد يؤدي في النهاية إلى تدفق مزيد من اللاجئين إلى أوروبا.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

مشاكل اقتصادية وغذائية سيواجهها العراق إذا استمرت الحرب في أوكرانيا

مع تصاعد حدّة المعارك في أوكرانيا بعد دخول القوات الروسية إليها، يبدوأن التداعيات الاقتصادية لن تقف عند حدود هاتين الدولتين أو الاتحاد الأوروبي، بل ستمتد إلى مختلف دول العالم ومنها العراق. قد لا تكون تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا مباشرة على العراق، إلا أن ارتباط النظام الاقتصادي العالمي بعضه ببعض يجعل من الصعوبة بمكان أن تكون أي دولة بمنأى عما يحدث، فالعراق حاله حال دول العالم سيتأثر اقتصاديا وغذائيا إذا ما استمرت هذه الحرب. إنتاج العراق للقمح يتوقع أن يبلغ هذا العام ٣ ملايين طن في حين أن الاستهلاك المحلي السنوي يبلغ حوالي ٥ ملايين طن. الا ان الأزمة في أوكرانيا لن يكون لها تأثير مباشر على العراق إلا أنها سترفع أسعار القمح العالمية.

١. تداعيات الامن الغذائي

يعدّ العراق من أكبر دول العالم التي ترعى نظاما غذائيا وطنيا من خلال توزيع المواد الغذائية، لا سيما الدقيق، على السكان منذ تسعينيات القرن الماضي ضمن ما يعرف بالبطاقة التموينية الشهرية، إذ يوزع العراق شهريا الدقيق على المواطنين بما يعادل ٩ كيلوغرامات شهريا لكل مواطن، ولأن العراق لن يحقق الاكتفاء الذاتي من زراعة القمح، بسبب الجفاف وقلة الأمطار، فإنه يستورده من دول عدة.

ويبلغ إنتاج القمح المحلي ٣ ملايين طن في الموسم الحالي، وهوأقل من الموسم السابق،وعزا ذلك إلى تقليص الخطة الزراعية الشتوية بمقدار النصف، وبما ان الاستهلاك المحلي يتطلب بين ٤,٥ إلى ٥ ملايين طن سنويا مما يضطر العراق إلى الاستيراد الخارجي.

إن الضرر الاقتصادي على العراق نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية سيكون غير مباشر (لأن العراق لا يستورد القمح من أوكرانيا أوروسيا)،، لكنه سيؤثر على العراق لان أسعار الحبوب شهدت ارتفاعا كبيرا منذ العام الماضي نتيجة الجفاف والحرائق وقلة الإنتاجية العالمية، فضلا عن المتغير الجديد في الحرب الروسية الأوكرانية "الذي سيرفع من الأسعار بشكل مؤكد".

٢. التاثيرات في قطاع الطاقة الغاز الطبيعي والمشتقات النفطية

أن العراق يستورد الغاز من إيران، وأن ارتفاع أسعاره في العراق سيعتمد على نوع وطبيعة العقود الموقعة بين بغداد وإيران وإذا كانت قد حددت الأسعار سابقا ولمدة زمنية طويلة أم لا. كما ان العراق يستورد مشتقات نفطية بما يقدر بـ١٢ مليون لتر يوميا، وهوما سيزيد من التكلفة المفروضة على العراق في هذا الجانب.

أن عقود استيراد العراق للغاز الإيراني تتضمن استيراد ٧٠ مليون متر مكعب من الغاز يوميا في فصل الصيف و٥٠ مليون متر مكعب في الشتاء، وأن واردات الغاز الإيراني تراجعت إلى ٨ ملايين متر مكعب يوميا في الأشهر الأخيرة، وأن العقود بين العراق وإيران دولية وتخضع للبروتوكولات، مبيّنا أن الأزمة الأوكرانية لم تؤثر على العراق تأثيرا مباشرا بسبب قلة الإمدادات الإيرانية من الغاز وبسبب أن العقود دولية ومحددة السعر منذ ما قبل الحرب.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

إرباك في قطاع النفط

هناك استثمارات روسية كبيرة في قطاع النفط والغاز العراقي، حيث تمتلك شركة روسنفت ٦٠ بالمئة من خط أنابيب نفط كردستان العراق، وهوخط التصدير التشغيلي الرئيسي في العراق، كما أنها تقوم بإنشاء خط أنابيب جديد للغاز من المتوقع أن تصل طاقته التصديرية إلى ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويا، والذي يمثل حوالي ٦ بالمئة من إجمالي الطلب على الغاز في أوروبا". وأن "الشركات الروسية المتمثلة بشركات لوك أويل، وغاز بروم، وروسنفت تستثمر في حقول غرب القرنة /٢ وبدرة وبلوك وبعض حقول كردستان".

ان معظم الاستثمارات الروسية في العراق وخاصة الشركات العاملة في حقول التراخيص النفطية التي تسدد تكاليفها وأرباحها عيناً، ستتأثر بالعقوبات، فضلا عن صعوبات أخرى تتعلق بكيفية تنفيذ الشركات الروسية لعقودها الثانوية مع الشركات الأخرى وكيفية تمويلها مما يتطلب البحث عن آلية جديدة لتسوية الحسابات مع الحكومة العراقية".

٣. تأثيرات سياسية

على الجانب السياسي، يبدوالموقف أكثر تعقيدا في مسرح السياسة الدولية وصعود صراع القوى نتيجة الحرب في أوكرانيا، فإن الأطراف المؤثرة تلجأ إلى استغلال الأقاليم في الدول الهشة، مبيّنا أن العراق يعدّ منطقة رخوة تتصارع على النفوذ فيها إيران وتركيا إقليميا، والولايات المتحدة والصين دوليا.

أن التهديدات قد لا تمتد إلى العراق إذا ما استمرت الحرب في أوكرانيا، إلا أن توسع أطراف الحرب سينعكس بشكل مباشر في تحفيز القوى الطامعة بأقاليم مجاورة لتكرار التجربة الروسية وملء الفراغات الرخوة، مستغلة بذلك انشغال المجتمع الدولي بالحرب الدائرة في أوكرانيا. ان تطور كهذا أن يصل مداه إلى العراق الذي يعاني من خلل بنيوي في هياكل نظامه السياسي، مما يتطلب تولي حكومة قوية مسؤولية تجنيب العراق التورط في إخلال التوازن الدولي، الذي سينعكس بشكل مباشر على مصالح القوى المتصارعة مما يخلق تهديدا قد لا ينحصر بالمصلحة الوطنية، إنما يمتد إلى تهديد وجود الدولة العراقية".

٤. تجميد صفقات السلاح

وعلى رغم استمرار العمليات العسكرية ضد جيوب تنظيم داعش الإرهابي في بعض محافظات العراقية، ومضي الحكومة الحالية في تعزيز قدرة القوات النظامية في مواجهة المجموعات المسلحة، إلا أن تلك الخطط، يبدوأنها ستتوقف، بسبب تجميد التنسيق والتواصل مع روسيا.

إن العرق أوقف تعامله مع الجانب الروسي، فيما يتعلق بإجراءات عدة صفقات تسليح، كان البعض منها، يقترب من التنفيذ، والبعض الآخر، قيد الدراسة، لكنها توقفت جميعاً، بسبب ظروف الحرب، فضلاً عن العقوبات الموجهة ضد موسكو، وما تعنيه من عدم إمكانية دفع أية مبالغ لشراء أسلحة أومعدات".

كما أن "نحو٥ برامج تعاون اخرى أوقفها العراق، تتعلق أغلبها بالتسليح وشراء المعدات ومنظومة إس ٣٠٠، بالإضافة إلى صيانة الطائرات، وتوفير قطع غيار لها".

٥. ديون نادي باريس

إن إجمالي الديون العامة على العراق في ما يخص الدائنين الاعضاء في نادي باريس بما فيهم البرازيل وكوريا الجنوبية يصل إلى أكثر من ٢١ مليار دولار، بدأ العراق بتسديدها، منذ عام ٢٠٠٣، وأن "العراق ما زال يدفع تلك الديون، وفق جدول زمني وبحال التأخر يتم فرض غرامات على العراق، وأن الأخير يجب عليه الالتزام بالعقوبات المفروضة على أي دولة لها تعامل مالي معه".

وفي حال طالت العقوبات على روسيا الشركات النفطية التي لديها تعاملات مع العراق، فإن الاخير لا يمكنه تحويل أي مبالغ لا من قبل الحكومة العراقية ولا البنك المركزي".

تعادل الضرر والمنفعة

تتعدد الآراء في ما يتعلق بالضرر الذي قد تحدثه الأزمة الأوكرانية، فالبعض يرى أنه في حال استمرت الحرب في أوكرانيا، فإن أزمة طاقة عالمية قادمة لا محالة، إلا أن العراق باعتباره بلدا مصدرا للنفط، فإن ذلك يبدوعاملا إيجابيا من خلال زيادة إيراداته من مبيعات النفط مع وجود أعباء اقتصادية أخرى.

أن هناك ارتفاعا كبيرا في أسعار المواد الغذائية عالميا وهوما سيؤثر على العراق، مبيّنا أن الدولة العراقية منتبهة لهذا الوضع المربك، وأن القمح سيكون العامل الأبرز في أزمة الغذاء العالمية التي بدأت العام الماضي وهوما سيؤثر سلبيا على العراق من خلال استيراده ٨٠% من احتياجاته الغذائية. ورغم هذه المعادلة الصعبة، فأن العراق سيكون في نقطة تعادل اقتصادية، من خلال ارتفاع أسعار النفط الذي يصدّره مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا؛ وبهذا سيكون الضرر في العراق أقل من الدول الأخرى غير المصدرة للنفط.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

العراق بين اضطراب البيئة الاقليمية والاستراتيجية الفاعلة لحماية المصالح العليا

د.رؤى خليل سعيد
علوم سياسية /جامعة الموصل

د. يونس مؤيد يونس
علوم سياسية/ جامعة الموصل

المقدمة

المصلحة الوطنية هي الحاجات والرغبات التي تدركها الدولة ذات السيادة، وعلاقتها بالدول الاخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة، وتقسم الى مصالح امنية، ودفاعية، واقتصادية، وعقائدية، ومجتمعية فضلًا عن مصلحة النظام الدولي لتشعر الدول في اطاره بالأمن، وهذه المصالح العليا هي الهدف الأسمى الذي يروم أي نظام سياسي إلى تحقيقها كما يفترض؛ فوجودها من وجود النظام السياسي، ومن ثم وجود الدولة، وتزول بزوالها، أي الدولة، كونها تجمع بين الولاء الوطني، وولاءات التكوينات الاجتماعية في بوتقة واحدة، لتظهر لنا شخصية الدولة الجامعة لتكويناتها الاجتماعية كافة، فشخصية النظام السياسي، والدولة التي تمثلها تنطلق من شخصية المجتمع، والتي على ضوئها يحدد المجتمع السياسي المصلحة الوطنية للدولة، والعراق أصبح ساحة صراعات دولية واقليمية وميدان تنافس على المصالح بين القوى المؤثرة في المنطقة الأمر الذي اضر المصالح العليا للدولة في ظل سعي القوى السياسية الداخلية بتفضيل مصالح الدول الاخرى على حساب المصلحة العليا للعراق.

اهمية البحث:

التعرف على كيفية الحفاظ على المصالح العليا العراقية في ظل البيئة الاستراتيجية الاقليمية المضطربة.

اشكالية البحث:

تقاس قوة الدولة بقدراتها وإمكانياتها للحفاظ على مصالحها الوطنية ويتعلق هذا الأمر بإدارة الدولة ومؤسساتها وصناعة القرار، يضاف الى ذلك القيادة المتميزة، واستثمار قدرات الدولة والشعب لتحقيق أقصى قدرة ممكنة لمضاعفة قوة الدولة، لكن العراق ليس بالدولة القوية القادرة على حماية مصالحه الوطنية، لذلك تنطلق الاشكالية من السؤال المركزي كيف يمكن للدول الضعيفة مثل العراق ان يحافظ على مصالحه العليا في ضوء اضطرابات البيئة الاستراتيجية الاقليمية وصراع الارادات المؤثرة؟

فرضية البحث:

الحفاظ على المصالح العليا للدولة الضعيفة تكون عبر اختيار الاستراتيجية الفاعلة - التحوط الاستراتيجي- لتكون في وضع يسمح لها بالتكتيك والمناورة بين صراع الارادات الاقليمية والدولية ويضمن التوازن دون الانحياز لطرف على حساب الاطراف الاخرى.

منهج البحث:

من اجل الاجابة على الاشكالية والفرضية تم تنبني المنهج الاستقرائي المتضمن مقاربات الوصف والتحليل.

هيكلية البحث:

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

تم تقسيم البحث الى محاور ثلاثة فضلًا عن مقدمة وخاتمة تضمن **الاول:** الاتجاه التأثيري للمصلحة الوطنية في تحريك السياسة الخارجية، وخص **الثاني:** اضطراب البيئة الاقليمية وصراع الارادات على المصلحة العليا العراقية، ودرس **الثالث:** التحوط الاستراتيجي الاستراتيجية الفاعلة لحماية المصالح العليا العراقية:

المحور الاول: الاتجاه التأثيري للمصلحة الوطنية في تحريك السياسة الخارجية- إطار مفاهيمي-

يتم استخدام مفهوم المصلحة الوطنية بطريقتين مترابطتين هما: **الاولى:** معايير التبرير على حاجة بلغت مكانة تخولها حق المطالبة بما هوفي صالح الدولة، **الثانية:** وصف سياسات معينة ومساندتها، وتكمن المشكلة في كيفية تحديد المعيار في اقامة تقابل بين مبدأ المصلحة الوطنية وانواع السياسات التي تساهم في ارتقائه(١).

تعد المصالح الوطنية بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول، وكل اختلاف في تفسير مضمون المصالح الوطنية من جانب أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة، لابد أن يترتب عنه بالضرورة تغييرات مماثلة في مضمون هذه السياسات الخارجية. وإن أصل هذا المفهوم يعود إلى قيام نمط العلاقات الدولية القائم على "نموذج الدولة -الأمة" كفاعل أساسي وككيان موحد ومستقل وذي سيادة، وقد طرح مفهوم المصلحة الوطنية على الصعيد الأكاديمي والعملي ببعض الصعوبات المتعلقة بتحديد مضمونه وإشكالية اتخاذه كأداة عملية لتحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول، وغالباً ما يتم الربط بين المصلحة الوطنية والقوة، والنظر إلى المصلحة الوطنية على أنها هي التي تقرر السياسة الخارجية؛ لان تلك السياسة يتم رسمها بهدف تعزيز المصالح الوطنية بالمجمل، وليس مصالح كل فرد على حدة فقط (٢).

تقدم المصلحة الوطنية اداة تحليلية رئيسية وبناءً نظريًا لسياسة خارجية عقلانية وفقًا للمدرسة الواقعية، فكل سياسة خارجية في نظرهم اساسها البحث عن المصلحة الوطنية، وأفضل سياسة خارجية هي التي تحقق أقصى ربح ممكن، وادنى خسارة ممكنة وهوما يعرف بالأنموذج العقلاني لعملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية(٣)، لذلك يرى جيمس روزن وأن مفهوم المصلحة الوطنية تستخدم في التحليل السياسي والفعل السياسي، فهي كأداة تحليلية تستخدم لوصف، وشرح، وتقييم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما.(٤)

---

(١) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص٣٨٧.

(٢) محمد بوبوش، مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية المغربية، الحوار المتمدن، العدد٢٧٣٦، ٢٠٠٩/٨/١٢، شبكة المعلومات الدولية-انترنيتhttps://www.ahewar.org.

(٣) عبدالناصر جندلي التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، ٢٠٠٧، ص١٤.

(٤) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٤.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

ويعرف الباحث ناظم عبدالواحد الجاسور المصلحة الوطنية بانها مفهوم واسع يختلف من دولة لدولة اخرى اذ يحتوي على المظاهر التي تسعى الدولة لتحقيق امالها، والتي تحمل الصفة الدائمة والثابتة لظروف تلك الدولة، في حين يحد الباحث اسماعيل صبري مقلد مظاهر المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية عبر اهداف الدولة الرئيسة، فالمصلحة الوطنية، وفقاً لما سبق، هي الأوضاع التي ترى الدولة في وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها، وهذه الاهداف هي[٥]:

١. العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الامن القومي والسلامة الاقليمية عبر مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهها الدولة.
٢. التنمية المستمرة لقوة الدولة، وهوفي الحقيقة طموح انساني لايمكن تجاوزه.
٣. الدفاع عن ايدلوجية الدولة والعمل على نشرها في الخارج.

وبناًء على ما سبق تعرف السياسة الخارجية بانها "مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقا لبرنامج محكم التخطيط، ومحدد الأهداف، لتغيير سلوكيات الدول الأخرى أوالمحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية؛ كونها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية."[٦]

وإن أهداف السياسة الخارجية للدول متنوعة فهي قد تكون أهداف بعيدة المدى أوقصيرة الأجل، وأهداف إيجابية وأخرى سلبية وقد تكون عامة أومحددة، وهناك أهداف حقيقية وأخرى غير حقيقية (خادعة) بينما يصنفها البعض إلى أهداف استراتيجية عليا وهي التي تحظى بإجماع أوشبه إجماع قومي على ضرورة إنجازها، وأخرى استراتيجية متوسطة وهي التي تقع في سلم الأوليات بعد النوع الأول وتمتاز بشات أقل من تلك الاهداف التي تعلوها [٧]. وبناءً على ذلك تقسم مصالح الدول الى[٨]:

مصالح اساسية: تشمل الوحدة الجغرافية، والثقافية، واللغوية، والمنظومة القيمية والهوياتية السياسية للدولة، وهي مصالح ثابتة ودائمة لكل الدول، وتأتي في سلم اولويات واهتمامات السياسة الخارجية للدول، وهي مصالح غير قابلة للمساومة، ولايمكن التنازل عنها تحت أي ذريعة اوطرف اومبرر وهوجزء من سيادة الدول.

---

(٥) نقلًا عن عبدالسلام قريقة، تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الامريكية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ٢٠١٢، ص ص٨-٩.

(٦) صباح النور، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها، الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، ٢٠٢١/٦/6، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- https://democraticac.de .

(٧) عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية (دراسة مقارنة لكل من اليابان الصين والهند)، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٥، ص ١٢.

(٨) اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية الاصول النظرية والتطبيقات العملية، المكتبة الاكاديمية، مصر، ٢٠١٣، ص ص٢٠-٢٢.

مصالح ثانوية: هي المصالح التي لاتنتمي الى المصالح العليا التي تم ذكرها، بل هي متغيرة حسب الحاجة والظروف الذي تكون فيه الدولة، وقابلة للمساومة اوالتنازل عنها اذا اقتضت المصالح العليا الرئيسة كالخروج اوالدخول في حلف اوقطع العلاقات الدبلوماسية.

وهناك من يرفض قبول مفهوم المصلحة الوطنية كأداة تحليلية في مجال السياسة الخارجية على أساس ضخامة المفهوم، وافتقاره إلى التحديد الكلي والتصنيف الجزئي لمكوناته، فضلًا عن غياب الوسائل الإجرائية لتجسيد المفهوم بعد تحديده، كما أن ارتباط المفهوم بالقيم يجعله كياناً أضخم من مكوناته(٩).

فالمصلحة الوطنية حسب الباحث راينهولد تعد أداة غير عادلة بحق أهداف المجتمع الدولي، ففي مناظرة مع الباحث هانز مورغنثاوتساؤل راينهولد: هل الدول قادرة على أن تكون مخلصة لمصالح وقيم الدول الأخرى على حساب مصلحتها الوطنية؟ وهل يمكن أن تضمن مصالحها ومصالح المجتمع الدولي ككل؟، وعليه يعد راينهولد أنه يجب أن نكون حذرين عند تعريف المصلحة الوطنية بطريقة ضيقة، بل يجب أن نبحث عن نقطة التقاء بين الصالح العام والمصلحة الوطنية أي بين المصالح الوطنية والجماعية(١٠).

المحور الثاني: اضطراب البيئة الاقليمية وصراع الارادات وتأثيرها على المصلحة العليا العراقية

عرفت كلية الاركان الامريكية البيئة الاستراتيجية بانها "نظام عالمي حافل بتهديدات كثيرة، ومثيرة للشكوك، والصراع متأصل فيه وهوغير قابل للتنبؤ، وفي هذا العالم تكون قدراتنا للدفاع عن مصالحنا الوطنية، وتعزيزها مقيدة بقيود مرتبطة بحجم الموارد المادية والبشرية، وهذه البيئة تتسم بالتقلب والتوجس والتعقيد والغموض"، ان التفكير في سمات هذه البيئة الاستراتيجية يجعل منها انها تحوي قضايا جديدة تظهر، ومشكلات قديمة تعاود الظهور اوتكشف عن نفسها بطرائق جديدة، بحيث تصبح الحلول ملتبسة اوقاصرة، وبعض الحلول جيدة وبعضها سيئة، وغالباً ما يكون هناك نقص ما في المعرفة(١١). تتصف البيئة الاستراتيجية الاقليمية والدولية بالغموض والمفاجأة، اذ ان صانع القرار يستطيع ان يحصل على معلومات كاملة عن مؤسسة صناعية في دولته، ولكن لايمكن ان يفعل الشيء ذاته للوحدات الدولية الاخرى، على عد ان العلاقات الدولية هي علاقات لايمكن التنبؤ بها، وتتسم بصفة المنافسة في ظل المخاطرة، اذ ان الدولة عندما تدخل حربًا مع دولة اخرى فإنها تدخلها بصورة غير متأكد من حيث حجمها، وماهية الاعداء المحتملين، والقضايا التي تظهر خلالها، ونتائج

---

(9) Keith Krause and Michael William, (ed.), Critical Security Studies : Concepts and Cases, (Mineapolis: University of Minnesota Press, 1987), p:50.

(١٠) سمر سحقي، المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الامريكية تجاه اسرائيل بعد ١١ سبتمر ٢٠٠١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر٣، ٢٠١٨، ص

(١١) هاري آر.يارغر، الاستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١١، ص ص٥٦-٥٧.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الحرب[١٢]. تتعايش في البيئة الاقليمية العديد من القوى الاقليمية والعالمية التي تشكل بمجملها نسيج من المصالح والقوى التي تؤثر وتتأثر بالمصالح الوطنية للدول، وقدر تعلق الأمر بالشرق الاوسط فهي تتغير بقفزات واسعة ومن لم يدخل حلبة المنافسة الان فلن يلحق الركب، فهناك متنافسون تقليديون، اوروافد جديدة، واقطاب انتهت ادوارها الفاعلة، ودول ستتبدل مواقعها، اذ ان معركة تبدل المواقع مستمرة، وفقاً لمعطيات وضعها وقيمها الجيوسياسية والاقتصادية المضافة، وان استعراض مصالح القوى الفاعلة يتأسس على مفهوم اداء النظام العالمي المتغير اليوم، وبمجمله تتأثر المصالح الوطنية العليا للعراق[١٣].

ولا يوجد إقليم آخر في العالم يماثل إقليم الشرق الأوسط من حيث حجم الاضطرابات التي تشهدها دوله؛ إذ توضح الأرقام الصادرة عن قواعد بيانات الصراعات هذه الحقيقة بجلاء، فعلى الرغم من أن سكانه لا يمثلون سوى ٨% فقط من إجمالي سكان العالم، فإن ٦٧% من قتلى الصراعات تقع في هذه المنطقة، التي يوجد بها حوالي ٤٣% من إجمالي النازحين في العالم، ويقع بها ٥٠% من إجمالي الهجمات الإرهابية في العالم، ويسقط خلالها حوالي ٦٠% من إجمالي ضحايا الإرهاب في العالم، وتتعدد العوامل التي تسبب حالة الاضطراب في هذا الاقليم وهي[١٤]:

١. اعادة هيكلة الدور الامريكي في الشرق الاوسط بصورة مستمرة.
٢. تمدد النفوذ الروسي والصيني في التفاعلات الاقليمية وعسكرتها في بعض الاحيان.
٣. المخاوف الاقتصادية العالمية المستمرة وانعكاسها اقليميا.
٤. التنافس المستمر بين التحالفات الرئيسة الدولية والاقليمية.
٥. تراجع فرص بناء نظام اقليمي ناجح للأمن.
٦. تعثر جهود المنظمات الدولية والاقليمية في تسوية الصراعات.
٧. نشاطات الفواعل من غير الدول المسلحة في الاقليم.
٨. تزايد جهود بناء القوة للدول الرئيسة في الاقليم.
٩. تداعيات مقلقة للتحولات التكنولوجية في العالم.
١٠. تهديدات متزايدة للأمن البحري وامن الطاقة في الاقليم
١١. تفاقم التوترات العسكرية بين دول شرق المتوسط.

---

(١٢) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٤.

(١٣) جمعة بن علي بن جمعة، الامن العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، مصر، ٢٠١٠، ص٦٠.

(١٤) لمزيد من التفاصيل ينظر:

- شادي عبدالوهاب واحمد عتمان، حالة الاقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الاوسط ٢٠١٨-٢٠١٩، التقرير الاستراتيجي١، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، ٢٠١٩، ص ص٥-٣٠.
- _____، حالة الاقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الاوسط ٢٠١٨-٢٠١٩، التقرير الاستراتيجي٢، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، ٢٠٢٠، ص ص٥-٥١.
- _____، حالة الاقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الاوسط ٢٠١٨-٢٠١٩، التقرير الاستراتيجي٣، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، ٢٠٢١، ص ص٥-٦٠.

١٢. انخراط اسرائيلي نشط في التفاعلات الاقليمية.
١٣. انعكاسات متصاعدة لتفاعلات آسيا على الشرق الاوسط.
١٤. توظيف الاكراه والدبلوماسية لتسوية الصراعات والقضايا المعقدة.

يعد الجوار الجغرافي في البيئة الاقليمية عاملًا تكامليًا اوعاملًا تصارعيًا بين الاطراف المتجاورة حسب طبيعة العلاقات التي ينتهجوها وحسب طبيعة المحددات التي تنطلق منها السياسات وقوة تأثيرها، وبالنسبة للبيئة الاقليمية التي يقع فيها العراق فإنها لا تخرج عن تلك القاعدة اذ تحكمه مجموعة من العوامل والمحددات التاريخية، والجغرافية، والدولية، والاقتصادية، والثقافية، والقومية، فضلًا عن تأثير البيئة الدولية على الانظمة الاقليمية التي لها اشد التأثير في اختلال موازين القوى الاقليمية، الأمر الذي يجعلها تذهب باتجاه ادوار جديده داخل البيئة الاقليمية التي تسعى الى التدخل المباشر لتحقيق المصالح الوطنية وتعظيمها على حساب المصالح الوطنية للدول الاخرى عبر[١٥]:

١. **التفاعلات الدولية**: يتوقع أن يتجه بعض من الصراعات الدولية للتنشيط، وأن يظهر جلياً في النظام الدولي، أو في النظم الإقليمية الفرعية -الشرق الأوسط رغبة من بعض الدول في أن تأخذ مساحة تفاعل ومكانة وأدواراً دولية أوسع من المتحقق الآن، وهوأمر متصور في سلوك القوى الدولية الفاعلة[١٦].
٢. **الأطراف الفاعلة:** يتوقع أن تتجه وحدات دولية متعددة إلى ممارسة أدوارها، وعلى الأقل في النطاق الإقليمي، بمعنى أن هناك صعوبة في اختيار الاتجاه بشكل الانكفاء في عالم معولم، والاتجاه هو تنشيط كل عوامل الفاعلية بقصد احتلال مكانة دولية أو إقليمية خلال العقدين المقبلين، وأكثر النظم الإقليمية التي ستظهر دينامية ويغلب فيها الصراع، هو الشرق الأوسط [١٧].

المحور الثالث: التحوط الاستراتيجي الاستراتيجية الفاعلة لحماية مصالح العراق العليا

على قدر اختلاف المصلحة الوطنية تتغير اتجاهات السياسة الخارجية، ويبدو شكل المصلحة الوطنية للدول تكون وفق احدى الصور الآتية ومن ضمنها العراق وهي[١٨]:

١. حماية المصلحة الوطنية ودعم الامن القومي، وهذا الهدف له اولوية مطلقة لدى الدول ايًا كانت نظمها وقوتها وموقعها وحجمها، وتوفر امكانات قوة ذاتية اومضافة لمواجهة التهديدات الموجه ضد كيانها.

---

(١٥) سليم عاشور، بنية النظام الاقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد: دراسة في حرب الخليج الثالثة نموذجا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة١، الجزائر، ٢٠١٧، ص٢٤٣.
(١٦) خضر عباس عطوان وعلي حسن نيسان، تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٤٧٢، ٢٠١٨، ص١٤٠
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) ثامل كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص ص١٣٩-١٤٥.

٢. تنمية مقدرات الدولة من القوة، وهو ما يدفع البعض من الدول للدخول في الصراعات والحروب لزيادة القوة.
٣. زياد مستوى الثراء الاقتصادي عن الحد الادنى المتوفر للثروة الوطنية.
٤. نشر الايدلوجية التي تؤمن بها الدولة بما يدعم مصالحها في حالة اعتناق الدول الاخرى لتكل الايديولوجية والمعتقدات.
٥. صيانة الثقافة الوطنية للدولة وحمايتها وتأمينها ضد الاخطار الخارجية فضلًا عن تصدير تلك الثقافة للخارج.

فأن استراتيجية التغيير التوجيهي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ تمثلت ملامحها في الآتي:

١. الإدراك الكامل لقدرات العراق المادية وطبيعة النظام السياسي العراقي الجديد.
٢. التخلي عن الأدوار القيادية الإقليمية والتوجه لنهضة وتنمية الاقتصاد والمجتمع العراقي.
٣. اعتماد استراتيجية تصحيح الأخطاء وإزالة آثار الاستراتيجية الصراعية مع الدول المجاورة.
٤. كسب الموقف الدولي والتركيز على النشاط الجمعي السلمي، وتفعيل دور العراق في المنظمات الدولية.
٥. اعتماد العلاقات التعاونية ونبذ التحالفات بكل أشكالها ومع كافة المنظومة الدولية.
٦. تخليص العراق من أي قيد دولي أواستغلال خارجي تحت أي ذريعة أومسمى والخروج من دائرة العقوبات المفروضة على العراق.

لكن المتغيرات الحاصلة في العراق بعد تغير نظامه السياسي عام ٢٠٠٣ اضعفت محركاته السياسية والمنظمة لعمل الدولة العراقية الصانعة والمنفذة لسياستها الخارجية، واتاحت الفرصة للأطراف الاقليمية والدولية التدخل في الشؤون العراق الداخلية، ما بلورت تلك التحديات استجابة اوردود افعال من قبل الاطراف الداخلية الرسمية وغير الرسمية في اطلاق المواقف والتصريحات التي تحمل نوايا وافعال عدوانية حيال الاطراف الخارجية (والعكس صحيح)، على الرغم من مراكزهم وادوارهم لا تسمح لهم في تنفيذ سياسة خارجية منفردة عن الدولة العراقية، وبدلاً من مساهمتهم وانسجامهم في تعضيد دور العراق الخارجي وتحقيق مصالحه الوطنية مارسوا دوراً سلبياً كابحاً ومحدداً لحركة العراق الخارجية في المحيط الاقليمي والدولي[١٩]. ففي العراق هناك تصورات للفواعل السياسية المكونة للمشهد السياسي العراقي بعد عام٢٠٠٣، اتجاه المصلحة الوطنية، وهذه التصورات هي[٢٠]:

(١٩) لمزيد انظر: علي جبار حافظ الربيعي، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ - دراسة في تحديات الواقع وفرص المستقبل، دار أمجد للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٩.

(٢٠) شجاع محمود، تحديات المصلحة الوطني العراقية، ٢٠٢٠/١/٢٨، موقع عراق الترا، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- https://ultrairaq.ultrasawt.com.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

١. تصورات الفاعل السياسي الشيعي والسني وهي تصورات متعددة داخل هذا الفاعلين اتجاه المصلحة الوطنية، فهناك توجه يرى أن المصلحة الوطنية تكمن في عراق بعيدًا عن سياسية المحاور الإقليمية، والدولية، وهو يطرح فكرة تجاوز الحدود العابرة للطائفية داخليًا، وذات الوقت يريد للعراق أن يكون ساحة تتفق فيه الإرادات المتصارعة، وهناك طرف آخر موقفه متباين ما بين فكرة تجاوز الحدود المذهبية، أو البقاء في الإطار المذهبي، إلا أنه يرى أن المصلحة الوطنية للدولة تكمن مع اتباع سياسة المحاور الاقليمية من منطلقات أيديولوجية، وأحيانًا غير أيديولوجية.

٢. تصورات الفاعل السياسي الكردي يركز بصورة أساسية على المصلحة الكردية، وينطلق دائمًا من فكرة أن إعطاء حقوق الكورد بما فيها انفصال إقليم كردستان جزءًا لا يتجزأ عن المصلحة الوطنية العراقية، ويتبنى هذه الفكرة طرف سياسي قوي فاعل في المركز، والإقليم، ويميل باتجاه القوى الدولية والاقليمية الفاعلة في البيئة الاستراتيجية.

لذلك لابد ان تلجأ الدول التي تعاني من وجود تصورات متعددة اتجاه المصلحة الوطنية وكونها دولة ضعيفة الى اتباع استراتيجيات معينة لمتابعة مصالحها الوطنية وتنفيذ اهدافها سياستها الخارجية اذ يعرف الباحث ايفلين اغو التحوط الاستراتيجي بأنه "مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تجنب المواجهة المباشرة إزاء القوة المهددة وليست قوية بما فيه الكفاية لكي تستطيع الدولة المتحوطة من اتخاذ قرار بشأن البدائل المتاحة مثل التوازن أو مسايرة الركب أو الحياد"، ويعرف الباحث كويك شوي "السلوك الذي تسعى عبره الدول إلى درء المخاطر من خلال السعي إلى خيارات سياسية متعددة تهدف إلى إنتاج تأثيرات مضادة متبادلة، وذلك في ظل حالة من اللايقين المرتفع والمخاطر الكبير" وهي استراتيجية تهدف الى الافضل وتستعد للأسوأ[٢١]. وهذ الاستراتيجية المتبعة منها ماهو صراعي اوتعاوني اويوظف الحياد ومنها مايعتمد التوازن الناعم او الصلب، فالاستراتيجية الفاعلة لوضع العراق في البيئة الاقليمية المضطربة هي التحوط الاستراتيجي عبر التعاون مع مصادر التهديد للمصالح الوطنية العليا للدولة لتجنب التهديد اوالدخول في صراعات غير متكافئة – التوازن الناعم- وفي الوقت نفسه تبني عناصر التوازن الصلد عبر الشراكات الاستراتيجية مع القوى المنافسة لمصادر التهديد، وزيادة قدرتها العسكرية وغير العسكرية، أي الانخراط في تعاون اقتصادي وسياسي واجتماعي مع الدول المهددة للمصلحة الوطنية، وفي ذات الوقت الدخول في تعاون او شراكات امنية ودبلوماسية ومؤسسية مع الفاعليين الاقليميين او الدوليين مناهضين للقوى المهددة، والتزام الحياد اتجاه الازمات الاقليمية اوالدولية التي تكون فيها الدولة المهددة طرفًا فيها اواتباع سلوك يرتكز على الوساطة والمساعي الحميدة[٢٢]. ودوافع العراق للتحوط الاستراتيجي ينبع من دوافع عدة هي:

(٢١) فراس عباس هاشم، اتجاهات صعود مقتربات التحوط الاستراتيجي الايراني وتمثلاتها في فضاء التحولات الاقليمية، مجلة مدرارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد٤، ٢٠١٩، ص٦٩.

(٢٢) ايمن دسوقي، التحوط الاستراتيجي في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٥، ٢٠١٩، ص ص٣٠-٣١؛ عدنان عبدالله العنزي، التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية للدول الصغيرة: دولة الكويت دراسة حالة، مجل وادي النيل للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية والتربوية، كلية الآداب، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، العدد٣٣، ٢٠٢٢، ص٧٨١.

١. دوافع داخلية: اختلاف مزاج الفئات الاجتماعية التي يتألف منها العراق واختلاف معايير الصداقة والعداوة في التفكير الجمعي للمجتمع العراقي، فضلًا عن ضعف قوة العراق الحالية الذي يمنعه من اداء دور فاعل مستقل واتباع استراتيجية نابعة من المصلحة الوطنية الخالصة.

٢. دوافع اقليمية: وقوع العراق بين تعدد للقوى الفاعلة الاقليمية وطموح الوصول لذه القوى الى مرتبة القائد الاقليمي، وتعدد القضايا الاقليمية وتعدد الفاعلين فيها وتشابكها واختلاف مصالح القوى الاقليمية الفاعلة في كل قضية على حدة.

٣. دوافع دولية: التنافس بين القوى الالتزام الاستراتيجي العالمي اي القوى القائدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة ولحد يومنا هذا وبين القوى التغييرية التعديلية التي تحاول تغيير النظام الدولي الحالي ومراجعته لوضع قواعد للنظام الدولي اكثر عدالة وفق رؤية القوى التعديلية، وتنافس هذه القوى فيما بينها في المناطق الجيواستراتيجية والجيوسياسية ينعكس على وضع العراق بالمجمل واختيار شركائه الاقليميين والدوليين.

٤. الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الكبرى الاقليمية والدولية تتيح له توظيف قوته النسبية لتحقيق نوع من الاستقلالية لسياسته الخارجية، وتعظيم المكاسب وتجنب التبعية للقوى الفاعلة في البيئتين الاقليمية والدولية، وهذا يوفر تأمين جيوسياسي للعراق.

ولكون الاداء الدبلوماسي ترجمة للمصالح الوطنية العراقية الا ان هذا الاداء ترد عليه الكثير من القيود ما يشكل نقطة ضعف واضحة للعراق، فتتطلب اجراءات كثيرة، يمكن اشارة الى البعض منها من اجل تحسين اداء الدبلوماسية العراقية والافادة من الفرص المرتبطة بها والتي تصب ضمن المصلحة الوطنية العليا للدولة، وهي[٢٣]:

١. الاتفاق ضمن الاطراف السياسية في الداخل على الاهداف الاساسية، ومحاولة تحقيق اجماع وطني حول ادوات السياسة الخارجية واساليبها.

٢. ان فاعلية سياسة العراق الخارجية تزداد كلما استطاعت انماط سلوكه الخارجي احتواء المتغيرات الكابحة واستثمار المتغيرات الداعمة في ضوء التفعيل الاستراتيجي الشامل لكل وسائل سياسته الخارجية الرامية الى تحقيق الاهداف والعكس صحيح.

٣. تجاوز مبدأ المحاصصة وجعل المبدأ الوطني معيارًا الدبلوماسية العراقية، والاهتمام باختيار العناصر التي تقود الهيئات الدبلوماسية العراقية.

٤. الاستعانة بمراكز البحث العلمي لوضع دراسات توضح منهجية العمل السياسي للوصول الى الاهداف المبتغاة.

٥. العمل على اعادة التماسك والحيوية للدبلوماسية العراقية عبر تحديد المنطق الساسي التي يقودها والاطراف التي تتعاطى معها، وتأسيس مدركات ثابتة تبنى عليها علاقات العراق مع جيرانه ومع باقي دول العالم.

(٢٣) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٤٢، ص١١-١٢.

٦. ان ضعف الامكانيات الحالية ليس سببا لتأجيل النشاطات الدبلوماسية او تجميدها بل المطلوب العمل بالممكن ومطالبة الحكومة بتعزيز الامكانيات المالية لتأمين حركة اكثر فاعلية.

٧. اهمية الحراك السياسي والدبلوماسي العراقي بهدف اعادة دور العراق في المحافل الدولية والخروج من ازمة الانحسار في العلاقات الدولية، واعادة بناء ادوات التعامل مع المجتمع الدولي وقواه الفاعلة، عبر الحوار والتفاوض والمرونة السياسية.

٨. يمكن ان تكون التنوعات الاثنية في العراق ودول الجوار في مقدمة المصالح الامنية المشتركة لأنها توظف من قبل القوى الخارجية لتهديد الامن الاقليمي فضلا عن تهديد الوحدة الوطنية للوحدات السياسية المجاورة.

٩. تتطلب الرؤية المستقبلية التركيز على بناء جسور العلاقات عن طريق الحوار البناء متعدد الاطراف الذي تقوم على احترام الخيارات العراقية والاحترام المتبادل للسيادة والمصالح المشتركة لكل الاطراف في هذه المعادلة.

١٠. الاهتمام بتفعيل دور العراق في المنظمات الدولية والاقليمية مثل الامم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي، للإفادة من مساحة الحركة التي تجنيها هذه المنظمات وتعميق انتماء الى المجتمع الدولي.

١١. تجنب الأحادية في العلاقات الاقتصادية: بما انه الدولة العراقية تعلن انها تتبنى سياسة الاصلاح الاقتصادي للمرحلة القادمة، فهي إذن بحاجة ملحة الى دعم اقليمي ودولي كبيرين في مجال الاستثمار لاسيما فيما تتعلق بالبنية التحتية والطاقة، وبما ان الدولة تتجه الى ابرام عقود دولية ذات مبالغ هائلة فهي تجب ان تراعي في ذلك مسألتين؛ الاولى التكلفة القليلة والجودة النوعية من جهة، وان لا تكون جميع هذه الصفقات المالية الكبيرة مع شركات دولة واحدة، مع مراعاة الديمومة والاستمرارية في المدى البعيد وتغليب المصلحة الوطنية[٢٤].

(٢٤) شورش حسن، العراق وضرورة تبني استراتيجية التوازن في المرحلة القادمة، مركز دراسات الشرق الاوسط، انقرة، ٢٠٢٠/٩/١٨، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت-https://www.orsam.org.tr.

الخاتمة

يبقى نجاح العمل السياسي الخارجي المترجم للمصالح والاهداف الرئيسة للدولة العراقية مرهوناً بتوظيف الامكانيات، والقدرات المتاحة، وبوجود ارادة وطنية موحدة اتجاه المصالح العليا للدولة العراقية؛ لتوظيف عناصر القوة وتدعيمها وخلق فرص للتعاون مع الجميع. إذ يمكن لما يمتلكه العراق من موقع استراتيجي، وامكانات اقتصادية وثروات ضخمة، وتأثيرات جيوسياسية وبما يملكه من اوراق تفاوضية ان يكون ادوات جذب تخدم الدبلوماسية عبر اتفاقيات الاستثمار والتبادل التجاري وغيرها من الانشطة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية في العراق، والحفاظ على استقلاليته والاهم من ذلك ان التوازن في السياسة الخارجية يستدعى تقوية الداخل وسد الثغرات والسلبيات التي تعيق انجاح السياسة الخارجية.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

دور الاعلام الوطني في تجسيد المصالح العليا

أ.م.د. مدين عمران التميمي
كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية

م.د. علي موفق فليح
كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية

شهدت الدول في عصرنا الحالي الكثير من التحولات على جميع المستويات ولاسيما الأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية اذ تواجه الدول والمجتمعات بصورة عامة نوع جديد من الحروب التي تستهدف سيادتها وامنها وهي الحروب الإعلامية والتي بدأت تأخذ ابعادا كبيرة خصوصا بعد التطور الذي حصل في قطاع تكنلوجيا المعلومات وتوظيف الانترنت في تلك الحروب الإعلامية ومن خلال ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك توظيف وسائل الاعلام التقليدية، لذلك كان لابد لأي دولة ان تضع مجموعة من استراتيجيات لمواجهة هذه الحرب والتصدي لكل ما يمس سيادتها وامنها واقتصادها والعمل على ضمان كل ما يندرج تحت مصالح الدولة العليا للمحافظة على دولتها وشعبها.

لاشك ان الاعلام الوطني في وقتنا الحاضر يؤدي دورا محوريا في الدفاع عن سيادة بلدنا العراق من خلال وسائل الاعلام التي تمتلكها الدولة وحتى الوسائل التي تمتلكها الأحزاب السياسية والمؤسسات الاخرى، الكل يؤدي دوره الوطني من خلال تلك الوسائل، لذلك وجب على مالكي تلك الوسائل الإعلامية ان يضعوا الاستراتيجيات اللازمة والخططمن اجل التصدي لكل من يحاول ان يمس مصالح بلدنا العليا وكذلك العمل لتعزيز تلك المصالح، ان هذه المصالح يمكن ان تحددها الدولة نفسها بحسب ما تريد تحقيقه وتنفيذه ضمن مجموعة من الأولويات لذلك تضع الدولة مصالحها بشكل تراتبي، اذ تضع المصالح الحيوية أولا وهي المصالح المرتبطة بسيادة العراق ووجوده ماديا ومعنويا وتتسم بالثبات وعدم المساومة ومن ثم تضح المصالح الرئيسية التي تتسم بالتغيير نسبيا بحسب الظروف ومن ثم المصالح الثانوية.

وهنا يبرز دور الاعلام في وضع مصلحة العراق العليا ضمن أولى اهتماماته وتدخل ضمن تلك المصالح هومواجهة الدعاية السوداء والشائعات التي تنال من سيادة ووحدة العراق وكذلك العمل على تعزيز مفهوم المواطنة لدى الجمهور والعمل على كافة عمليات التثقيف السياسي التي تزيد من تماسك الشعب وتزيد من وحدته والدفاع عن دولته مكوناً بذلك حصانة ضد كل انوع الحرب النفسية والإعلامية التي تمارسها الدول المعادية ضد بلدنا في محاولة استغلال شعبنا والتأثير على أفكاره، لذلك لابد للإعلام ان يأخذ على عاتقه وضع مصلحة العراق العليا ضمن استراتيجياته وخططه من خلال اعتماد نظرية ترتيب الأولويات عند عرض الرسالة الإعلامية، اذ تنطلق هذه النظرية من فرضية ان لوسائل الاعلام تأثير في تركيز انتباه الجمهور نحوالاهتمام بموضوعات واحداث وقضايا معينة.

كما تفترض هذه النظرية ان وسائل الاعلام لا تستطيع ان تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع، وانما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة والتحكم في طبيعتها ومحتواها. وفي المقابل تثير هذه الموضوعات اهتمامات الناس تدريجيا وتجعلهم يدركونها، ويفكرون فيها ويقلقون بشأنها. ومن ثم تمثل هذه الموضوعات اهمية لدى الجمهور أكبر نسبيا من الموضوعات الاخرى. لذلك لابد ان تتقدم موضوعات السيادة والامن والمواطنة والتصدي للإرهاب على بقية الموضوعات في وسائل

الاعلام العراقية، هذه المسؤولية تقع على عاتق الجميع ليس فقط من يمتلكون وسائل الاعلام فحسب وانما على جميع افراد الشعب ممن يستخدمون وسائل الاعلام الجديدة واقصد هنا مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا ما نجده فعلا واقعا عند الكثير من العراقيين المستخدمين لتلك المنصات فعند وقوع عمل إرهابيا واعتداء يحاول النيل من سيادة العراق او من خلال تصريح احد الشخصيات السياسية التي تحاول ان تضع الفوارق بين الشعب فيأتي الرد من خلال مستخدمين بسطاء لمواقع التواصل الاجتماعي لتثبت ان موضوعات الامن والسيادة ووحدة الشعب هي مصالح عليا للعراق غير قابلة للتغيير توضع ضمن أولويات النشر في الاعلام العراقي.

المصلحة الوطنية والتماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي

م. نغم سعدون رحيمة
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

لكل مجتمع بشري بنى ونظم اجتماعية أساسية تشكل هيكله وأطاره الخارجي وتحدد علاقات وممارسات وتفاعلات أعضائه وترسم نموذج جوهره الداخلي وعناصره المثالية والروحية التي تسبب تماسكه وديمومته ونموه وتطوره. وهذه البنى ما هي الا احكام وقوانين اجتماعية مدونة اومتعارف عليها تحدد سلوكية وأخلاقية الافراد وترسم أنماط علاقاتهم وتفاعلاتهم الاجتماعية وتضع ايدولوجية المجتمع وأسس نظامه الكلي وفروعه الجانبية وتصمم أنماط علاقات اجزائه بعضها ببعض. ان البنية السياسية جزء من البنية الاجتماعية، فهي من تمتلك القوة الشرعية في المجتمع والتي بدونها لا تستطيع المنظمات السياسية من تسخير مدخلاتها وتشغيلها وتحويلها الى مخرجات تسهم في الاستقرار والنموالسياسي الذي يحتاجه المجتمع المتحضر.

نفترض في موضوع الورقة البحثية الحالية ان التماسك الاجتماعي يؤثر في تحقيق المصلحة الوطنية؟

ماذا نعني بالمصلحة الوطنية، وكيف تؤثر في أهداف الدولة:

المجتمع مجموعة من الافراد تقطن على بقعة جغرافية معينة ومحددة من الناحية السياسية ومعترف بها ولها مجموعة من العادات والمقاييس والقيم والاحكام الاجتماعية والاهداف المشتركة المتبادلة التي أساسها اللغة والتاريخ والمصير المشترك. والدولة هي نظام كلي يشرف على أمور المجتمع برمته ولهذا النظام احكام وقوانين شرعية يطيعها الافراد ويخضع لأوامرها وذلك لأنها صممت من اجل ضمان سعادتهم وراحتهم وتحقيق أهدافهم وحل نزاعاتهم التي تنشب بينهم. وبوصفها نظام سياسي لها وظائف أساسية، منها:

١. ترجمة الأفكار والمبادئ والقيم والمثل السياسية التي يؤمن بها المجتمع الى سياسات عملية تلعب الدور الكبير في نموالمجتمع وتقدمه، وفي نفس الوقت تحقيق اهداف وطموحات افراده.
٢. التصدي للأخطار الداخلية والخارجية التي تهدم النظام الاجتماعي وتعرقل مسيرة المجتمع، كالانقسامات السياسية الداخلية، الصراع بين الأقليات القومية، الصراعات الاجتماعية والطبقية، اوالتصدي للعدوان الخارجي الذي يداهم المجتمع ويتحدى وجوده وتراثه ومقدساته.

تتلخص أهداف الدولة وطموحاتها سواء كانت اقتصادية أوعسكرية أوثقافية بمفهوم المصلحة الوطنية. يمكن تعريف المصلحة الوطنية على أنها الاستخدام الحذر للقوة من قبل بلد مَّا، لكي يحقق مصالحه الحيوية في الخارج. ومنذ نهاية الحرب الباردة تقريباً، وربما بعد ذلك بقليل أخذت بعض الدول في التقليل من أهمية أهداف السياسة الخارجية التقليدية التي كانت عادة عنيفة في طبيعتها، وعوضاً عن ذلك تم إعطاء أهمية أكبر للرفاه الداخلي والقضايا الاقتصادية التي تهتم بتوزيع الثروة الوطنية والتشارك فيها وبالقضايا المشابهة لذلك على المستوى العالمي. وربما يرغب بلد مَّا في عزل نفسه عن شؤون العالم، أوفي أن يصبح محايداً،

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

والأكثر اعتياداً هوأن البلدان تحاول الاحتفاظ بالوضع القائم، أوالإذعان للتغيرات الحاصلة، أوتسعى بنشاط عبر الوسائل السلمية أو العنفية لإحداث التغييرات.

هناك تلازم بين السياستين الداخلية والخارجية لأية دولة، والسياسة الداخلية الناجحة، تعد اول شرط من شروط نجاح السياسة الخارجية، لذا فان اهداف السياسة الخارجية لكل دولة، تتحدد من خلال مصلحتها الوطنية المنبثقة من مجمل المؤثرات الداخلية والخارجية، كالعوامل السياسية والجغرافية والموارد الاقتصادية والعسكرية والعوامل الأيديولوجية والثقافية والتركيب الاجتماعي الذي يشمل مكونات المجتمع والمحافظة على قيمه الأساسية وتقاليده وعاداته وأنماط المعيشة والحياة فيه والعوامل الدولية المختلفة، واستنادا الى معيار المصلحة الوطنية فأن الدول جميعا تسعى الى تحقيق هدفين:

١. **حماية امن الدول وبقائها:**
يعني المحافظة على السيادة والاستقلال اووحدة الارض وحماية السكان وتوسيع المشاركة السياسية للنهوض بهذه المهمات والارتفاع بمستوى الوعي الوطني الشامل والتضحية بكل غال ونفيس من اجل ترسيخ دعائم الاستقلال والسيادة الوطنية.

٢. **تعزيز رفاهية الامة والمواطنين:**
فيعني من ضمن ما يعنيه التقاسم العادل للثروة وتكافؤ الفرص واشباع الحاجات الاساسية للمواطنين، والتقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ونهوض مجتمع مرفه.

بتعبير آخر تسعى كل دولة لتحقيق المصلحة الوطنية الخاصة بها، لكن الأساس هوبقاء الدولة وأمنها. بتأمين المصالح الوطنية العليا، وسميت العليا لان الدولة تتزعزع وتنهار ان هي فقدتها كالأرض والسكان والبقاء والامن والامان, ويدخل الدين والهوية واللغة والعقيدة ضمن المصالح العليا المعنوية، ويطلق عليها مصالح عليا، لانها ما يشغل فكر المسؤولين على مدار الساعة، والدولة لن تتردد في الدخول في حرب لضمانها وتأمينها وحمايتها. هناك من يعرف المصلحة الوطنية العليا لأية أمة أو بلد "بحقها الطبيعي في الحياة آمنة ضد الأخطار ضمن حدود معترف بها، حرة من كل تهديد لوجودها، سواء أكانذلك سياسياً أم عسكرياً، وكذلك حقها الطبيعي في الازدهار الاقتصادي والثقافي والاجتماعي".

التماسك الاجتماعي والمساواة

وعلى الرغم من تعدد تعريفات التماسك الاجتماعي، فإن أغلبها يتفق على أن التماسك الاجتماعي يتمثل في وجود صلة أورابط يجمع بين الأفراد ويؤثر في سلوكهم. تعرّف شبكة أبحاث التماسك الاجتماعي الكندية التماسك الاجتماعي بأنه العملية الجارية لتطوير المجتمع وخلق قيم وتحديات مشتركة. في هذا الإطار رُكز على أهمية تعزيز تكافؤ الفرصعلى أساس الشعور بالثقة المتبادلة والأمل والمعاملة بالمثل. ويشترط التماسك الاجتماعي وفق هذا التعريف ترابطًا قويًا بين عدد من النتائج الاجتماعية لسياسات منصفة

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

تشمل الازدهار الاقتصادي والصحة والتعليم والأمن، وتقيّدًا أشد بمعايير السلوك والقواعد المؤسسية، ومشاركة دؤوبة للمجتمع المدني الاجتماعي، وزيادة الدعم السياسي للرعاية الصحية الشاملة وسياسات التعليم. ويرتكز هذا النموذج على مفهوم المعاملة بالمثل التي هي الشرط الرئيسي لتحقيق الاستدامة، وإلا تفكَّك التماسك الاجتماعي. فإذا ما شعر الأفراد بأنهم لا يتلقون توزيعًا متساويًا وعادلً للنتائج الاجتماعية، فإنهم سيصبحون أكثر استياء وأقل استعدادًا للتعاون. ويركز هذا التعريف على مفهوم توزيعي للعدالة.

ولكن لم يحصل مثل هذا التعريف على الإجماع؛ إذ اشتد الجدال حول ما إذا كان ينبغي للقيم المشتركة أن تكون من أهداف التماسك الاجتماعي، كونها تتناقض مع مبادئ الحرية واحترام التنوع. ونتيجة لذلك، قلَّ التركيز على أهمية وجود القيم المشتركة عنصرًا ضروريًا من عناصر التماسك الاجتماعي. وأشارت أيريس يونغ إلى أن مفهوم تبنّي قواعد السلوك والقيم التي يعتمدها جمهور متجانس كمعيار يفرض على الجميع هو مفهوم ظالم، لأنه يضع الأشخاص والمجموعات المهمَّشة في موقع سيئ وأكثر، تهميشًا، وهوما يصعب اندماجهم، ويقلل من فرص تنافسهم على المناصب والموارد الشحيحة، ويفرض عليهم تعديل انتماءاتهم وهوياتهم من أجل الاندماج في المجتمع، وان خطاب استيعاب القيم المشتركة يحوّل التنوع إلى إقصاء، ويزيد من قوة المجموعة المهيمنة المسيطرة على الأقلية.

فالسياسات النيوليبرالية التي ترى أن أسباب اللامساواة هي سوء توزيع الثروات، وتركُّز برامج التماسك الاجتماعي على توزيع جزء صغير من هذه الثروات من خلال برامج الدعم للفئات ذوات الدخل المحدود .وفق يونغ، تتجاهل هذه المقاربة الدور الذي تؤديه المؤسسات والبنى الاجتماعية والعلاقات في تحقيق العدالة وهو يدعو إلى مفهوم علائقي للعدالة الاجتماعية يركز على التعاون الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي على الصعيد الشخصي والجماعة والدولة. وتتميز العدالة التوزيعية بكونها فردية وذرية، بينما تتبنّى العدالة العلائقية مفهومًا شموليًا وغير ذري يُعنى أساسًا بطبيعة العلاقات القائمة بين الأفراد في المجتمع، وليس مدى حصول الأفراد على الثروات. تشترط العدالة العلائقية الاعتراف بأن عدم المساواة يكمن في النظم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك من أجل القضاء على القمع والسيطرة. لا يستتبع هذا الاعتراف القضاء على الاختلافات ولكنه يعيد تقييم الأنماط الاجتماعية وتحويلها بالتمثيل والتواصل بطرق من شأنها أن تغيّ الهوية الاجتماعية للجميع، وذلك يتطلب التوقف عن إعادة إنتاج التفاوتات نفسها عبر تحدي أسس الظلم المتموضع داخل المؤسسات، كالظلم الاجتماعي. ويستدعي تحقيق ذلك المشاركة الكاملة من الأفراد في أي قرارات قد تؤثر في حياتهم. فالمساواة في المشاركة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت المؤسسات والممارسات الاجتماعية تقدم للأفراد الموارد الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية اللازمة للمشاركة.

التماسك الاجتماعي والثقافة

إن الذي يساعد على تماسك الجماعة وتطور علاقاتها الاجتماعية هو "الثقافة "؛ لأنها هي الأرضية التي يتغذى بها المجتمع، والتي تنمو عليها العلاقات الاجتماعية، وتعمل على

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

تضامن العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع، وهي في الوقت نفسه العصا التي تشكل هذا المجتمع، وتصوغ قيمه ومعاييره، أي أن الثقافة هي الخلاصة التي تنتج من العلاقات الاجتماعية المتكررة بين الناس. وبالتالي فالثقافة هي القواعد التي ترسخ التماسك الاجتماعي، من خلال القواعد الثقافية والعادات الثابتة المحددة والمعروفة للجميع. ونستطيع أن نضع أيدينا على المعيار الثقافي عندما نجد أن أعضاء المجتمع المتضامنين يتبعونه بانتظام، وأحياناً بلا استثناء في ظل ظروف معينة. الفرد الذي ينتمي إلى جماعة معينة لا يمكن أن يصبح عضواً متماسكاً في الجماعة، إلا إذا تعلم عناصر تلك الثقافة. وبالتالي فالعلاقة وثيقة بين تماسك علاقات الجماعة والقواعد التي تنظم هذه العلاقات، تلك التي هي جزء لا يتجزأ من الثقافة.

التماسك الاجتماعي والهوية

اذا كان المجتمع واحداً، لكنه يزخر بهويات متعددة، وهناك فرق كبير بين الوحدة والواحدية، فهو يشترك بهوية عامة ويمتاز بهويات فرعية، والهوية العامة غير مفروضة وإنما تتشكل كهوية طوعية واتحاد اختياري، وهي بالتالي ليست هوية إكراهية مفروضة او استعلائية أورد فعل لها. ولعل الثقافة هي الوعاء الذي يستوعب ويجسد الهوية، خصوصاً الشعور بالانتماء، ولاسيما أن الهوية تقوم على التوالف بين القيم المتراكبة والمتفاعلة، الثابتة والمتغيرة بشكل عميق، عبر التطور التدريجي التراكمي لفترات زمنية طويلة، وذلك من خلال العلاقة مع الآخر إنسانياً وعبر العادات والتقاليد التي تعكس سلوك الناس وحياتهم، وبالتالي فالأمر مثل الكائن الحي يخضع لقوانين التطور الحياتية ذاتها، ويقدر انطباق الأمر على المستوى الفردي، فإنه ينطبق على المستوى الجماعي أيضاً. لكن صراع الهويات يفكك من التماسك حينما ينجم عن نزاعات اثنية أودينية واحياناً تتداخل هذه النزاعات التي تكاد تكون سائدة في المجتمعات المتخلفة أوالبلدان النامية، بسبب ضعف الدولة المركزية من جهة وشح الحريات والحقوق وعدم تحقيق المساواة التامة والمواطنة الكاملة من جهة أخرى، لاسيما في دولة متعددة الأعراق والاثنيات والأديان والطوائف.

هناك عوامل اثرت في التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي:

بعد عام ٢٠٠٣ وبتدمير وحل مؤسسات الدولة كافة ولاسيما العسكرية والامنية واعادت العراق الى ما قبل الدولة بكل ما يمكن ان ينجم عن ذلك من تداعيات، حيث تكون البلاد مهيأة لصعود قيم القبيلة والطائفة والنزعات العرقية والاثنية، فضلا عن تسريح الملايين العمل الامر الذي اوجد أوضاعا غير مسبوقة في بلد يعيش في بيئة اقليمية تتسم بضعف الاستقرار.

١. تعتبر الحروب والنزاعات المسلحة، وعمليات الغزووالكوارث، من العوامل التي تؤثر في التماسك الاجتماعي. ويرجع ذلك الى انها تدفع المجتمع الى إعادة تنظيم أولوياته، وتدفع الأفراد الى أعادة النظر في أهدافهم وسبل تحقيقها، كما تؤدي الى أهتزاز قيم الأفراد، ونشأة الصراعات النفسية داخل الفرد وبينه وبين غيره من أعضاء المجتمع، ونقص إشباع حاجات الأفراد المختلفة، والشعور بالتهديد.
٢. الهجرات المتعددة والنزوح، سواء داخل المجتمع كانت أوالى أجزاء واقاليم أخرى منه، أم من خارجه –يفقد ذاتيته حين يواجه قيماً جديدة كما يشعر بالعزلة عن الآخرين شعوراً

قوياً. ويفقد الإحساس بقيمته بسبب أنه لا يملك من أنواع المهارات ما يلزم لتحصيل العمل والمركز في المجتمع الجديد، بالإضافة الى ذلك يشعر المهاجر بالوحشة والإحباط وانعدام الطمأنينة، مما يؤثر في توافقه الاجتماعي، وقد أدت الهجرات المتعددة الى بعض الظواهر، مثل تكوين مخيمات خاصة بالمهجرين.

ان قاعدة المساواة في الحياة المواطنية منبثقة من المساواة في الكرامة الإنسانية والاخوة الوطنية، فهي تعبير عن العدل من جهة، وهي ايضاً شرط لوحدة الجماعة الوطنية، من جهة أخرى فالمساواة امام القانون تعني ان المواطنين يخضعون لقانون واحد دون تفريق فيما بينهم، الا بسبب الجدارة والاستحقاق. والاهتمام المتوازن بحقوق المواطن من جهة وبواجباته من جهة أخرى، وكذلك بالنسبة لحقوق الدولة وواجباتها، فالوصول الى توازن مقبول يستدعي ان يرى المواطنون ان تأدية واجباتهم تجاه الدولة متكافئة مع الحقوق التي يرونها لانفسهم، كي يشعر ويؤمن افراد المجتمع بانتمائهم لوطنهم ويتحقق ولائهم له، فهناك عوامل كثيرة تؤثر في قوة الانتماء والولاء، ابرزها تعثر المؤسسات التربوية في ترسيخ قيم الانتماء الوطني عند الصغار والشباب، تأزم النظام الاقتصادي والبطالة بانواعها، بالاضافة تعدد الهويات والولاءات الفرعية.

في الختام يرتبط تحقيق المصلحة الوطنية للدولة بالمحافظة على النظام الاجتماعي ونبذ كل ما يثير الصراعات الداخلية التي قد تنشأ بين افراد المجتمع وجماعاته وتحقيق الوحدة السيكولوجية والاجتماعية بينهم، بما يحقق التماسك الاجتماعي، لتتمكن الدولة من القيام بنشاطاتها ووظائفها، والسير قدما باتجاه الوصول لأهدافها القريبة والبعيدة المدى .

رؤية في مكانة العراق الإقليمية (المصالح والتحديات)
أ.م.د. تلا عاصم فائق
كلية الادارة والاقتصاد/
جامعة بغداد
أ.د. لبنى خميس مهدي
كلية العلوم السياسية/
جامعة النهرين

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

المقدمة: واقع العراق الإقليمي/ مدخل تاريخي

مثل العراق على مدى عقود طويلة موضع اهتمام دولي وإقليمي، تقاطعت فيه المشاريع الكبرى، وبنيت عليه الرهانات المتفاوتة، التي تغيّرت بتغيّر اللاعبين، محليًّا وإقليميًّا. وبين تأسيس الدولة الحديثة في العراق، في عشرينيات القرن الماضي ويومنا هذا، تغيّر كل شي تقريبًا في النظام الإقليمي العربي. بيد أن إشكالية موقع العراق، ودوره في هذا النظام، ظلت قريبة من جوهرها، الذي بدت عليه لأول مرة. واليوم، تبدو تجاذبات العراق الاقليمية، وكأنها تؤسس لمناخ نفسي يدفعه باتجاه الانكفاء على الذات، أوالذهاب بعيدًا عن محيطه العربي. وهنا، تبدو دول الخليج العربي في مقدمة المعنيين بالتأكيد على هوية العراق، وانتمائه القومي، لكونها الأكثر تداخلاً معه، بالمعايير كافة. ومتى كسبت دول الخليج العراق، فإنها تكون قد حفظت أمنها الإقليمي، وعززت من ثقلها في المعادلة الإقليمية.

ويمكن النظر إلى العراق باعتباره قوة متوسطه في المحيط الإقليمي، بدوائره الثلاث: الخليجية والعربية والشرق أوسطية. وهنا تبدأ إشكالية دوره وموقعه. فجغرافياً، يتربع العراق على مساحة تزيد قليلاً على ٤٣٨ ألف كيلومترًا مربعًا. وهو يحتل بذلك الموقع ٦٤ على الصعيد العالمي، والعاشر على مستوى الوطن العربي، والثالث في النظام الإقليمي الخليجي، بعد السعودية وإيران على التوالي. بيد أن المعضلة لا تكمن في مدى مساحة العراق، بل في تكوينه الجيوبولتيكي. وتحديدًا وهن ذراعه البحري، الذي لا يتعدى ٥٨ كيلومترًا، من إجمالي حدوده البالغة ٣٧٠٨ كيلومترًا. أي أن حصة ساحله لا تتجاوز ٠,٠١٥% من هذه الحدود. وعلى خلفية تكوينه الجيوبولتيكي هذا، بدا العراق في حاجة إلى طرق المواصلات التي تربطه بالموانئ الإقليمية المختلفة، مع الأردن أوسوريا أوتركيا. بل وحتى السعودية، حيث شُيّد في الثمانينيات خطٌ لتفريغ النفط العراقي في ميناء ينبع على البحر الأحمر. وعلى الرغم من ذلك، فإن المقاربة الكلية لمكانة العراق الجغرافية لا تشير إلى وهن، بل إلى حالة متوسطة، تقترب من كونها متقدمة. وذلك بمعيار عدد ومكانة الدول المجاورة له. وحساسية تخومه ذاتها في الحسابات الجيوإستراتيجية، الإقليمية والدولية[١]. وعلى صعيد القوة العسكرية[*]، يبدو العراق كذلك قوة متوسطة في إطار بيئته الإقليمية، وحتى في عز قوته العسكرية، لم يكن للعراق تفوقه الحاسم على منافسيه الإقليميين. وكل ما حدث كان شكلاً من توازن القوى وغير المستقر. وقد بات العراق يمثل "بيضة القبان"، من ظفر به فقد كسب التوازن الإقليمي. إلا أنه لم يربح

(١) عبد الجليل زيد المرهون، العراق وميطه العربي، ايلول ٢٠٠٩، للموقع: www.a;jazeera.net .

(*) تشير القوة العسكرية لدولة أو أمة إلى مستوى تطور دفاعها وتكنولوجيا حربها مقارنة بالدول الأخرى. تنقسم القوة العسكرية بشكل عام إلى أربع قوى: القوات الجوية والقوات المسلحة والقوات البحرية وعدد الدبابات. ينظر الى: معنى القوة العسكرية (ماهو المفهوم والتعريف – التكنولوجيا والابتكار)، ٢٠٢٢ للموقع: www. ar.encyclopedia–titanica.com

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

أحد الرهان، منذ ثمانين عامًا وحتى اليوم[٢]. وهذا ينطبق على الخليجيين والإيرانيين على حد سواء. كما تُعنى بهذه المقولة كل من مصر وسوريا، بدرجات متفاوتة. لم يكن الوضع سهلاً على حكومات دول الخليج العربي، ولم تخف خشيتها من طموحات بغداد، حتى في ذروة دعمها له إبان الحرب العراقية الإيرانية. ولم يكن في الخليج من ينكر نفوذ العراق وتأثيره على قضايا كبرى، طالت العلاقات البينية، والعلاقات الخليجية -الإيرانية، وروابط بعض الدول الخليجية ببعض الفرقاء العرب. لقد بحث العراق عن دور فلم يجده، فمارس نفوذًا ضاغطًا على الفرقاء كافة. وهذه هي الخلاصة التي يُمكننا الخروج بها من تجربة العقود الأربعة الماضية(٣).

وبعد سقوط النظام العراقي السابق، في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، بدت المنطقة على مفترق طرق، اتفق الجميع على كونه خطيرًا، لكنهم اختلفوا حول ماهية هذه الخطورة ومصدرها.

فهل كانت الخطورة المفترضة تنبع من كون القوات الأميركية قد باتت موجودة في العراق؟

أم تنبع هذه الخطورة من الدور الإيراني، الذي استفاد كثيراً من ضعف الدور العربي؟

أم أن الخطورة تكمن في تحديات الوضع الداخلي في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ ؟

إن الإجابة ليست سهلة على مستوى دول المنطقة وخاصة الدول المجاورة للعراق، لأن لكل جواب تبعاته. وبعض هذه التبعات قد تكون سالبة وغير محبذة. فالعراق سيبقى على الأرجح قوة عسكرية مقيدة، لكن اتفاقاته الأمنية والمدنية مع الولايات المتحدة قد جاءت بما كان في الحسبان، فهي ستجعل منه، في نهاية المطاف، حليفًا متقدمًا للولايات المتحدة في هذه المنطقة. وبالنسبة لرؤية بعض دول الجوار، فإن هذا الأمر يعني تهديدًا لأمنهم القومي. وبالنسبة لبعض الدول الإقليمية، فإن تطورًا كهذا يشير إلى إمكانية إخلال محتمل بالتوازنات الإقليمية، بشكل يبدو فيه العراق وقد تضخم دوره برعاية أميركية. وأيًّا يكن الأمر، فثمة هواجس متعددة الخلفيات والمنطلقات تجاه ما بات يوصف "بالعراق الجديد".

المحور الاول: الأهداف والمصالح العليا للعراق

تتحدد أهداف السياسة الخارجية لكل دولة من خلال مصلحتها الوطنية المنبثقة من مجمل المؤثرات الداخلية والخارجية كالعوامل الجغرافية والموارد الاقتصادية والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والقوة العسكرية والعوامل والمؤثرات الإقليمية والدولية. مع ذلك فان الدول جميعا تسعى الى تحقيق هدفان رئيسيان هما حماية امن الدولة وبقائها وتعزيز رفاهية شعبها وتقدمه. وسنحاول هنا طرح مجموعة من الأهداف الداخلية والخارجية للسياسة العراقية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية.

(٢) حمد جاسم محمد الخزرجي، تحرك العراق في محيطه العربي: الفرص والتحديات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، نيسان ٢٠١٧، للموقع: www. mustaqila.com .

(٣) عبد الجليل زيد المرهون، مصدر سبق ذكره.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الأهداف السياسية(٤)

١. حماية الكيان السياسي العراقي والمحافظة على وحدته وسلامة الأمن القومي العراقي الداخلي والخارجي.
٢. تحقيق الاستقرار للبنية الداخلية السياسية في العراق من خلال عاملان هما:
   - تقوية دور المؤسسات السياسية والدستورية في العراق.
   - ضمان المشاركة السياسية والحريات العامة وحقوق الإنسان.
٣. ترسيخ أسس العملية السياسية الصحيحة التي تقوم على وجود المؤسسات السياسية والتكامل المؤسسي وفاعلية المؤسسات الدستورية والدستور المنظم لكل هذه العملية وبما يضمن المشاركة السياسية التي تكفل للجميع الحقوق الإنسانية والوطنية في إطار منظومة عادلة من الحقوق والواجباتوبما يعزز الممارسة والحياة الديمقراطية.
٤. تفعيل دور العراق السياسي الخارجي في المجالين الإقليمي والدولي من خلال التركيز على بناء العلاقات الإستراتيجية التي يمكن إن تصل إلى درجة التحالف لا سيما مع الولايات المتحدة والقوى الدولية الفاعلة.
٥. إخراج العراق من حالة العزلة الإقليمية والدولية وإرجاعه بأسرع ما يمكن إلى مكانه في السياسة الإقليمية الدولية والتأكيد على مكانة ودور العراق في التفاعلات الإقليمية والدولية المستقبلية.
٦. إيجاد منظومات تفاعل على المستوى الإقليمي من خلال اتفاقات ومعاهدات إقليمية مشتركة لتعزيز أواصر التعاون والمصالح، والأفضل هنا هومحاولة الخروج من الدائرة الإقليمية التقليدية والدخول في دائرة التفاعلات الإقليمية الجديدة لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي وبعض القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط والاستفادة منها اقتصاديا وتجاريا بالإضافة إلى الدعم السياسي.
٧. الطرف الأساسي المهم في هذا الجانب هوالولايات المتحدة الأمريكية والمطلوب هنا هوبناء علاقات إستراتيجية ولا ضير إن تصل إلى درجة التحالف والشراكة والاستفادة سياسيا من الولايات المتحدة ودعمها لاسيما فيما يتعلق بتفعيل بنود الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة.

(٤) نوري كامل المالكي، مبايء واسس البرنامج السياسي للحكومة العراقية، ٢٠٠٧، www.pmo.net. يذكر الى ان حكومة السيد نوري المالكي تشكلت في ٢٠ ايار ٢٠٠٦ بتحالف شيعي –كردي يمثل الاغلبية في البرلمان ولم تكن تتضمن الحكومة في البداية على وزيري الدفاع والداخلية و في ٨ حزيران ٢٠٠٦ تم تسمية وزير الدفاع للحكومة وهو السيد عبد القادر محمد جاسم وللداخلية السيد جواد البولاني. ينظر الى: شفيق السامرائي، نوري المالكي ٢٠٠٦-٢٠١٤، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص٤٥.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الأهداف الاقتصادية(٥)

١. إعادة بناء الاقتصاد العراقي والسير في عملية التنمية ومحاولة تطوير القطاعات ألاقتصادية في عملية إعادة البناء لا سيما القطاع النفطي.
٢. بناء علاقات اقتصادية وتجارية مع دول الجوار الجغرافي أساسها الشراكة الاقتصادية والتجارية ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي.
٣. السماح للاستثمارات الأجنبية والأموال في الدخول إلى العراق في إطار ضوابط وقوانين وطنية عراقية تقيد هذه الاستثمارات.
٤. جدولة الديون العراقية وفوائدها ومحاولة إلغائها نهائيا.
٥. مواجهة بعض التحديات كالفقر والبطالة والتضخم ومحاولة رفع مستوى المعيشة والدخول.
٦. بناء شبكة من العلاقات الاقتصادية والعالمية ولاسيما مع القوى الاقتصادية الفاعلة عالميا مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان والصين تقوم على أساس التكامل في المصالح المشتركة وليس على أساس التبعية.
٧. تفعيل الدور العراقي في الاقتصاد العالمي عن طريق الانضمام إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية والمشاركة في المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية الدولية.
٨. الاعتماد على سياسات اقتصادية ونقدية ومالية وطنية.

الأهداف الأمنية والعسكرية(٦)

١. حماية الأمن الداخلي والخارجي للعراق من كل إشكال التهديدات.
٢. تطوير دور المؤسسات والأجهزة الأمنية والاستخبارية بما تساهم في حماية وضمان الأمن القومي العراقي.
٣. تعزيز البناء الاستراتيجي للقوات المسلحة العراقية ورفع درجة استعدادها بما يضمن قدرتها على الدفاع عن امن البلاد ولا سيما الامن الداخلي.
٤. محاولة الاستفادة من الدعم الأمني والعسكري للدول الإقليمية وتطوير مستوى التعاون معها مع امكانية عقد تحالفات واتفاقيات امنية وعسكرية فضلا عن تفعيل ما تم الاتفاق عليه سابقا.
٥. إمكانية الدخول في تحالفات إستراتيجية وأمنية لا سيما مع الولايات المتحدة على غرار تركيا والكويت والاستفادة من الدعم الأمني والعسكري للولايات المتحدة والدول الأخرى.
٦. الابتعاد عن السياسات التي استخدمها النظام السابق في عملية التسلح ولاسيما غير التقليدي ومحاولة الشروع في بناء قوة عسكرية وطنية هدفها حماية حدود العراق ووحدته ومسئولة

---

(٥) حارث حسن / الطائفية والاقصاء: الازمة الطائفية في العراق آرث من الاقصاء، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، نيسان ٢٠١٤، ص٩. كذلك ينظر الى: مهدي كامل، في الدولة الطائفية، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢٢.

(٦) اياد هلال الكناني، الاولويات الامنية والسياسية للحكومة العراقية الجديدة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، كتابات، شباط ٢٠٢٢، للموقع : www.kitabat.com .

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

عن ضمان أمنه وليس لحماية النظام وتحقيق أهدافه الشخصية كالاعتداء والعدوان على الآخرين والجيران.

الأهداف الاجتماعية(٧)

١. المحافظة على سلامة وتماسك المجتمع العراقي وتحصينه من كل أشكال التخريب والجريمة والإرهاب.
٢. التمسك بمبدأ التوافق الوطني لجميع مكونات المجتمع العراقي وبما يسهم في تجميع كل طاقات مكونات المجتمع وقواه الفاعلة، بحيث يعمل التوافق ضمن المصلحة العامة للشعب وليس ضمن المصالح الخاصة الضيقة .
٣. بناء ثقافة وطنية شاملة لعموم المجتمع والتأكيد على تفعيل الهوية العراقية الوطنية القائمة على أساس الوحدة الوطنية والمشاركة والعدالة.
٤. المحافظة على الاستقرار الاجتماعي وإقصاء كل إشكال النعرات العرقية والطائفية والقومية التي تهدد التماسك الاجتماعي للمجتمع العراقي هذا بالإضافة إلى استئصال عوامل ومسببات أوكار الجريمة العادية والمنظمة والتي تزعزع الاستقرار الاجتماعي.
٥. إيجاد حالة من السلم الاجتماعي داخل المجتمع العراقي وبما يقطع الطريق إمام محاولات القوى الداخلية والخارجية التي تريد إثارة الفتنة والحروب وتزعزع استقرار المجتمع العراقي.
٦. السير في عملية التنمية الاجتماعية في إطار ينطلق من تشخيص مصادر وعوامل الإخفاقات السابقة ليضع شروط نجاح التنمية مستقبلا.
٧. العراق بحاجة إلى قيام عقد اجتماعي جديد بين النظام السياسي والمواطن وهذا يستند إلى:
   - إن تتخلى الدولة من فكرة السلطة المطلقة والتدخل في كل الأنشطة.
   - توسيع قاعدة التنشئة الاجتماعية للمجتمع العراقي.
   - تحقيق الأمن الاجتماعي للمواطن والمجتمع.
   - وجود منظمات المجتمع المدني الوسيطة.
   - التأكيد على قضية المجتمع الواحد المتعدد.
   - وجود قوانين مرنة وشفافة.
   - بناء منظومات من شبكات الأمان الاجتماعي.

المحور الثاني: التحديات المواجهة للعراق

أ. التحديات الداخلية

١. التحدي السياسي(٨)

---

(٧) مباديء واسس البرنامج السياسي للحكومة العراقية، ٢٠٠٩، للموقع: www.gov.iq. كذلك ينظر الى: اياد هلال الكناني، مصدر سبق ذكره .

(٨) باسل حسين، الانسحاب الامريكي من العراق: نتائجه وتداعياته، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٩ آب ٢٠١٠، للموقع :www.studies.aljazera.net. كذلك ينظر الى :ياس خضير البياتي، تفكيك المشهد العراقي مفخخات الطائفية السياسية والاعلامية، مجلة المستقبل العربي، ع ٣٥٤، ت٢ ٢٠٠٧، ص ٤٤. و: ايمان رجب، العراق بعد ٢٠١١ التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الامريكي، مجلة المستقبل العربي، ع ٣٩٦، شباط ٢٠١٢، ص٧٩ .

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

- عدم إكمال شؤون السيادة الوطنية وإقرار النظام السياسي والديمقراطي والحفاظ عليه والحفاظ على كيان الدولة ومؤسساتها وحدودها وأمنها القومي.
- فشل النظام السياسي العراقي الجديد في فرض نظام مستقر في هذه المرحلة.
- إمكانية تفكك العراق وما ينتج عنه من حالة فوضى واضطراب وإمكانية قيام حروب أهلية.
- استمرار وجود القوات العسكرية الأجنبية في العراق وما يتنج عنها من مشاكل لاسيما مع تصاعد العمليات الإرهابية والهجمات المسلحة وهو ما يزيد من فرص عدم الاستقرار السياسي في العراق.
- درجة التأييد التي يمكن إن يحصل عليها النظام السياسي لاسيما مع استمرار عدم قدرة النظام على تحقيق التماسك أي تجانس القاعدة السياسية له ودرجة سيطرته على المؤسسات السياسية يمكن ان يشكل تحدياً جدياً لأي حكومة مقبلة.

٢. التحدي الاجتماعي[٩]

- تنامي ظاهرة الاستقطاب العرقي والطائفي على الصعيد السياسي داخل المجتمع العراقي يمكن إن تهدد وتزعزع استقراره الاجتماعي.
- ارتفاع مستوى الجريمة في المجتمع العراقي ولاسيما الجريمة المنظمة وعصابات الإرهاب.
- تصاعد نبرة الولاءات الفرعية – الجزئية على حساب الولاء للوطن وهوما يشكل تحدي للهوية الوطنية العراقية.
- تصاعد العنف فـي المجتمع العراقي بشكل واضح لا سيما بعد الحرب الأخيرة.
- تزايد معدلات التمايز الاجتماعي في المجتمع العراقي في الوقت الذي بقت فيه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية توسع من رقعة الفقر والحرمان بمختلف صوره وأشكاله.
- شيوع مظاهر الفساد الإداري (الرشوة – التزوير – الاختلاس –التهريب).
- لا زالت برامج الرعاية والضمان الاجتماعي محدودة في العراق هذا بالإضافة إلى تفشي ظاهرة ازدياد ومعدل الوفيات وسوء الأوضاع الصحية والبيئية لا سيما بعد الحرب الأخيرة وما حملته من إشعاعات وإمراض لا تعرف لحد ألان وتفشي ظاهرة السلوك المنحرف والتشرد ومحدودية الدخل وهوما يعني تهديد مصادر الأمن الاجتماعي للفرد والأسرة.

٣. التحدي الاقتصادي[١٠]

(٩) تحديات صعبة تنتظر العراق، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، اذار ٢٠١٠، ص٢. وينظر الى: مصطفى الامين، الفساد والديمقراطية التوافقية، المركز العلمي العراقي، بغداد، ع ٧، آب ٢٠١١، ص٢

(١٠) كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق، ورقة قدمت للملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير/ كخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، ت٢ ٢٠١١. وينظر كذلك الى: نبيل جعفر عبد الرضا، البطالة في العراق، مجلة

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

- عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق.
- استمرار انخفاض معدل دخل الفرد ومعدل النموالاقتصادي الأمر الذي ينعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي العراقي.
- التخريب الذي تتعرض له المؤسسات الاقتصادية العراقية ولا سيما النفطية منها.
- تفشي ظاهرة البطالة والفقر.
- الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والذي يتطلب مبالغ كبيرة لإعادة بنائه.
- ثقل الديون الخارجية وفوائدها ومالها من اثر سلبي على أداء الاقتصاد العراقي.
- محدودية برامج إعادة الأعمار الاقتصادي في العراق لارتباطها بالوضع الأمني والحاجة إلى توفر رؤوس الأموال الكبيرة.

٤. التحدي الأمني (*)

- يشكل التحدي الأمني الآن التحدي الأكبر بالنسبة للعراق وان تحقيق الأمن وضمانه بحاجة إلى تحقيقه على مستوى المواطن أولا من خلال حمايته من أي إخطار قائمة ومتوقعة تهدد حقوقه وحرياته وممتلكاته وكرامته وأمنه على الصعيد الشخصي والفردي والأسري والجماعي وهناك الأمن الشامل على مستوى امن الوطن ضد أي إخطار قائمة ومتوقعة تهدد النظام ووحدة وسلامة وامن العراق.
- لا زالت المؤسسات الأمنية والعسكرية الحديثة الولادة في العراق تعاني من ضعف الأداء وهوما شكل تحدي كبير لا سيما مع تصاعد مستويات الجرائم والإرهاب في العراق.

ب. التحديات الخارجية

١. الإرهاب الوافد من الخارج(*) (١١)

الجوار المتمدن، ع ٣٧١١، نيسان ٢٠١٢. و ينظر ايضا الى: هيثم كريم صيوان، فساد الطبقة السياسية في العراق – دراسة سياسية، مجلة المستقبل العربى، ع ٣٨٩، تموز ٢٠١١،ص ٤٧ .

(*) أرتباط مفهوم التهديدات الأمنية بمصطلح الأمن – الذى يصعب وضع تعريف شامل وموحد له -، ويكمن الارتباط بين المفهومين فى كون أن الشعور بالتهديد يؤدى لاتخاذ إجراءات تهدف لتحقيق الأمن، ونجد أن الدراسات الأمنية التقليدية قد ركزت على مفهوم التهديدات الأمنية فى شقها العسكرى واعتبرته وجه التهديد الأساسى إن لم نقل الوحيد لحالة الأمن، غير أنه وببروز الدراسات الأمنية الحديثة توسع مفهوم التهديدات الأمنية ليشمل مصادر أخرى غير التهديد العسكري وتوجهت لدراسة مصادر أخرى للتهديدات الأمنية ذات أبعاد اجتماعية، سياسية، بيئية واقتصادية.

ينظر الى: التهديدات الامنية، الموسوعة السياسية، ت٢ ٢٠٢١، للموقع: www. political-encyclopedia.org/dictionary.

(*) يعد فشل العائلة والمدرسة ودور العبادة في التوجيه النفسي والاجتماعي وغرس القيم الدينية فيهم من ترغيب وترهيب وسلوك الثواب والعقاب فضلاً عن الارشاد العملي ومحاولة المقارنة بين السيء والرديء وبين السليم والصحيح من خلال التكرار والاقناع والدعوة الى المشاركة الجماعية هو احد الاسباب الاساسية في تفشي ظاهرة الارهاب في العراق. ينظر الى: علي سلامي، دور التنشئة الاجتماعية في بلد العنف، مجلة الباحث العراقي، ع، وحدة البحوث والدراسات السياسية والقانونية، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، تموز ٢٠٠٦، ص ص٢٥-٢٦. كذلك ينظر الى روجيه جارودي، نحو حرب دينية.. جدل العصر، ط٢، ترجمة: صباح الجهيم، دار عطية للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧، ص٣٠.

(١١) هشام الهاشمي، عالم داعش تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٥، ص ١١٤.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

يشكل أهم تحدي بالنسبة للعراق لاسيما وان آثاره أخذت تشمل الجانب السياسي الاقتصادي والاجتماعي والأمني للعراق وهو يستهدف بالأساس المدنيين العراقيين من مواطنين أبرياء وقيادات سياسية ودينية وتزايد العمليات الإرهابية في العراق هودليل على استهداف العراق برمته.

٢.تدخل دول الجوار في شؤون العراق الداخلية

وهو ما يزيد من حالة الفوضى والاضطراب فهناك تدخل واضح وصريح لسوريا وإيران والكويت وتركيا والسعودية والأردن في شؤون العراق الداخلية لا سيما وان هذه الدول تتصل بحدود برية وبحرية مع العراق للأسباب التالية:

أولا. وجود نظام ديمقراطي تعددي في العراق يجعل من الدول الاقليمية المحيطة بالعراق من ان تنظر بعين الريبة لمثل هكذا نظام كونه يشكل مصدر ازعاج لدولها.

ثانيا. ان هذه الدول تجد في حكومة العراق المنتخبة ما يفقدها شرعية بقاءها.

ثالثا. عند البحث في العوامل الإستراتيجية التي تقف وراء ازدواجية سياسة دول الجوار تجاه العراق نجد ان الوضع السياسي المعقد في العراق يمكن أن يساعد على التدخل الإقليمي في شؤونه الداخلية(*)(١٢) (١٣).

رابعا. لجوء بعض الدول إلى التدخل في العراق لأجل تصفية حساباتها مع الولايات المتحدة كسوريا وإيران إدراكا منها إن ازدياد الفوضى في العراق قد يؤجل من المشروع الأمريكي في مواجهة إيران وسوريا.

(*) وعموماً شكلت البيئة الاقليمية للعراق عامل سلبي تجاه حماية الامن الوطني العراقي ويمكن توضيح ذلك من خلال الاتي:

- الازمات الاقليمية المستمرة التي مرت ولازالت تمر في المنطقة، تقع اهمها في سوريا، اذ لازالت ازمة سوريا منذ العام ٢٠١١ مستمرة وقد القت تلك الازمة بظلالها السلبي على الامن الوطني العراقي بسبب نشاطات الجماعات الارهابية في سوريا وفقدان الحكومة السورية لاجزاء واسعة من اراضيها،مما تسبب في تمدد هذه التنظيمات داخل العراق واحتلالها لمحافظات صلاح الدين والانبار والموصل .
- -هناك سباق تسلح لايمكن السيطرة عليه داخل المنطقة للاسلحة التقليدية بين دول الخليج العربي من جهة وايران من جهة اخرى.
- وجود اسلحة دمار شامل لدى بعض دول المنطقة مثل (اسرائيل)، و دول تقف على ابواب العتبة النووية كأيران.
- هناك اجندات لقوى اقليمية ليس في مصلحتها استقرار العراق خوفاً من التفاف امريكي على هذه القوى الاقليمية مثل تركيا وايران ودول الخليج العربي، اذ من مصلحة هذه الدول ابقاء على العراق غير امن ومستقر تحسباً من اجندات امريكية تفرض على دول المنطقة كتنفيذ مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي من المؤمل ان تكون الصدارة فيه لصالح (اسرائيل) وليس تركيا خاصة في ظل حالة التوتر التي تعيشها العلاقات التركية الامريكية، كذلك حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها دول الخليج العربي بفعل الازمة القطرية الاخيرة. ينظر الى: عمر الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٣٨٥، آذار ٢٠١١، ص ص١٠٢-١٠٣. كذلك: بشير عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص٣٤. كذلك ينظر بالتفصيل الى: محمد العبيدي واخرون، الجماعة التي تسمي نفسها دولة: فهم تطور وتنظيم الدولة الاسلامية وتحدياته، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١٥، ص ٣٤. وايضاً: موسوعة الرشيد، الدوافع والأهداف الأيدلوجية الإيرانية على التوجهات الأمريكية، تشرين الاول ٢٠١٠، للموقع:
www.alrashead.net/index.php?derid

(١٣) احمد عبد الحليم، أمن الخليج الى اين؟ ...، اوراق الشرق الاوسط، تشرين الثاني ١٩٩٢، ص٢٨-٢٩ .

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

خامسا. ان مشاكل الحدود البحرية والبرية والابار النفطية المشتركة والديون المترتبة على العراق جراء سياسات النظام السابق في تعامله مع الكويت، اعطى الكويت ذريعة التدخل في شؤون العراق الداخليه ولتكون بمثابة ادوات ضغط مستمرة على الحكومة العراقية(١٤).

سادسا. شعور المملكة العربية السعودية بتعاظم النفوذ الايراني على الساحة الاقليمية لاسيما في العراق وهوما اوجد ذريعة التدخل في الشان العراقي الداخلي لاحداث نوع من توازن الوجود والنفوذ داخل العراق(١٥).

سابعا. حساسية الأتراك من قضية إقليم كردستان ووجود حزب العمال الكردستاني وقضية كركوك (الأقلية التركمانية) اوجدت ذرائع عديدة للتدخل في الشان العراقي الداخلي وباستخدام ادوات ضغط عديدة ابرزها قضية التحكم في مصادر المياه في نهري دجلة والفرات، كل هذه بمجملها تشكل تهدياً وذريعة للتدخل في الشان العراقي الداخلي(١٦).

٣. استمرار الدول الإقليمية في زيادة الإنفاق والتسليح العسكري التقليدي وغير التقليدي وهو ما يجعل من العراق الحلقة الأضعف بين هذه الدول وهذا بحد ذاته يشكل خلل في التوازن العسكري الإقليمي وعلى حساب مكانة العراق الإقليمية(١٧).

(١٤) ابراهيم احمد سعيد، الحدود والقضايا الجيواستراتيجية في اقليم المشرق العربي (تاريخيا وحضاريا)، المجلد ٣٠، مجلة جامعة دمشق،ع ١و٢، ٢٠١٤، ص١ ومابعدها .

(١٥) ناظم عبد الواحد الجاسور، اشكالية الحدود في الوطن العربي:دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية،ط١، دار مجدلاوي للطبع والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص٦٣ ومابعدها.

(١٦) احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية/التركية الواقع والمستقبل،ط١، دار زهران، عمان، ٢٠١٠، ص٣٣٣-٣٣٥.

(١٧) ينظر الى: جيف سيمونز،عراق المستقبل السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، دارالساقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٩٥. كذلك: حسام سويلم، تحليل القدرات العسكرية الايرانية، مركز الاهرام الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٥. و: مارينا أوتاواي، ناثان ج .براون واخرون، الساحة العراقية الايرانية في الشرق الأوسط الجديد، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، ٢٠٠٨، ص13 . كذلك ينظر الى: سهيلة عبد الانيس، ايران وسياسة التدخل في العراق، ٢٠٠٧/٥/١٥، للموقع :www.syasa.com

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الخاتمة والتوصيات

حددت المواد (٣ و٧ و٨) من دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ القواعد التي تقوم عليها علاقات العراق مع الدول الاخرى بما فيها علاقات العراق مع دول الجوار فالمادة (٣) تقرر ان العراق عضومؤسس وفعال في جامعة الدول العربية ويلتزم بميثاقها وهوجزء من العالم الاسلامي والمادة (٧) التي فرضت على الدولة الالتزام بمحاربة الارهاب بجميع اشكاله وتعمل على حماية اراضيها من ان تكون مقرا او ممرا اوساحة لنشاطه والمادة (٨) التي اوجبت على العراق رعاية مبدأ حسن الجوار والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى واقامة العلاقات على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل واحترام الالتزامات الدولية، وهكذا فقد قرر الدستور التزامات دولية على الدولة العراقية وهوما لم نجده في الدساتير العراقية السابقة وتأسيساً على ما تقدم يمكن تحديد اهم ثوابت سياسة العراق على المستويين الداخلي والخارجي بالاتي:

١. مبدأ حسن الجوار: العراق يقيم علاقاته الخارجية مع دول الجوار على اساس هذا المبدأ الذي يتضمن رفض وادانة اي حل للمشاكل مع دول الجوار على اساس التهديد والضغط او العدوان او الاحتلال اوباسلوب الفرض.
٢. حل المشاكل بالطرق السلمية: ينطلق العراق الجديد في حل جميع المشاكل التي ورثها من النظام السابق اوالتي قد تبرز خلال مسيرة العلاقات الخارجية بالطرق السلمية عبر الطرق الدبلوماسية والحوار والمفاوضات وكذلك الوساطة والتحكيم وغيرها من الطرق السلمية للوصول الى اسلم الحلول بما يضمن حقوق العراق وعدم تجاهل حقوق الآخرين.
٣. تعزيز السلم والامن الدوليين: العراق كبلد مسالم وديمقراطي يعمل مع الدول والمنظمات الاقليمية والدولية على صيانة السلم والامن الدوليين وتعزيزهما وهو يرفض بشدة كل اشكال العدوان ويحارب بقوة مع المجتمع الدولي كل انواع الارهاب ويدعو ويعمل على جعل المنطقة خالية من الاسلحة المحرمة دوليا ولا يفكر ابدا في اقتناء مثل هذه الاسلحة او جعل العراق ترسانة اسلحة ضد دول العالم او جعل اراضيه قواعد عسكرية للضرب اوالاعتداء على اية دولة كانت.
٤. الدخول في شبكة من المصالح المتداخلة وبشكل وثيق بصورة منفردة او مجتمعة بحيث يقود استبعاد أي طرف فيها الى خسائر غير محتملة.
٥. إن خيار الأمن من خلال الازدهار ينسجم مع مبدأ التعاون الإقليمي بمدلوله العام، وهو لا يصطدم مع الخصوصيات المحلية لدول المنطقة، ولا يتعارض مع شكل واتجاه خياراتها الخارجية.
٦. إن الدول الإقليمية معنية على حد سواء بنسج شبكة من المشاريع والمصالح المتبادلة، تتسع مع مرور الزمن لتشمل مختلف الأصعدة والمجالات، وتؤكد خيار التعايش الإقليمي، وتجعل من الأمن والاستقرار في هذه المنطقة حقيقة قائمة.
٧. متى ما تحقق مما ورد في أعلاه فان العراق سيكون قد قطع أهم خطواته على طريق الاندماج في محيطه الإقليمي الأكثر اتساعًا.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

٨. فيما يتعلق بالمستوى الداخلي فان استكمال شروط واليات البناء السياسي في العراق الجديد لا سيما فيما يتعلق ببناء العملية السياسية الديمقراطية وما تتطلبه من بناء مؤسساتي أي بناء المؤسسات السياسية والدستورية وبما يسمح لبناء نظام سياسي ديمقراطي تعددي.

٩. التمسك بالنهج الديمقراطي، ومحاولة إيصال رسائل للعالم بان العراق الجديد إنما يستهدف لقيم الديمقراطية والحرية التي يتبناها ويعمل بها.

١٠. بناء وتفعيل دور المؤسسات والأجهزة الأمنية والاستخبارية بما تساهم في حماية وضمان حماية الأمن في العراق من كل إشكال التهديدات عبر تعزيز البناء الاستراتيجي للقوات المسلحة العراقية ورفع درجة استعدادها بما يضمن قدرتها على الدفاع عن امن البلاد لاسيما مع تحمل المسؤولية الفعلية للأمن منذ ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ وانتهاء الانسحاب النهائي للقوات المتعددة الجنسيات عام ٢٠١١ بحيث تكون قوات الجيش والشرطة مسئولة كاملةً عن حماية حدود العراق وأمنه الداخلي.

١١. إمكانية قيام الحكومة العراقية بتفعيل بعض بنود الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة وتوظيفها كوسيلة لمواجهة التحديات وبما يسهم في حماية مصالح العراق وأمنه من خلال:

أ. تفعيل الفقرة (١) و (٤) و (٥) من المادة الرابعة من الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة والخاصة بـ (المهمات) والتي توفر الأتي:

- إمكانية مساعدة الحكومة العراقية في مساعيها لمكافحة الإرهاب والقضاء على شبكاته اللوجستية ومصادر تمويلها.
- دعم جهود الحكومة العراقية في تدريب وتجهيز وتسليح قواتها المسلحة لتمكينها من حماية حدود العراق وأمنه من خلال:
  - المساهمة في بناء القابليات والقدرات اللازمة للقوات المسلحة العراقية.
  - توفير الأسلحة والمعدات والتدريب اللازم للقوات المسلحة العراقية.
  - توفير المعسكرات والقواعد الكافية لهذه القوات.
  - المساهمة في خلق قابلية استخبارية صحيحة ومتكاملة للمؤسسات الأمنية والاستخبارية العراقية
  - المساهمة في تطوير القيادة والتنظيم الفعالين للقوات المسلحة العراقية.

ب. تفعيل الفقرة (١) و (٢) من المادة ٢٧ من الاتفاقية والخاصة بـ(ردع المخاطر الأمنية) والتي توفر الأتي[١٨]:

- استثمار التأكيدات والالتزامات ألامنية الأمريكية للحكومة العراقية بردع إي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته وحرمة أراضيه أومياهه أوأجوائه.
- إمكانية الطلب الرسمي من الولايات في حال وجود تهديد مباشر للعراق لاتخاذ إجراءات مناسبة في المجال الدبلوماسي والاقتصادي وحتى العسكري لمواجهة التهديد.

(١٨) الاتفاقية الامنية العراقية الامريكية ٢٠٠٨، للموقع:

www. news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

- الاستفادة من الجهود الرامية إلى تعزيز البناء الاستراتيجي للقوات المسلحة العراقية ورفع درجة استعدادها بما يضمن قدرتها على الدفاع عن امن البلاد ولاسيما الأمن الداخلي.

١٢. فيما يتعلق بدور وزارة الدفاع فيمكن القول ان للوزارة دور حيوي في ضمان الأمن والاستقرار الداخلي للعراق سواء بمفردها اوبالتنسيق مع المؤسساتالأمنية الأخرى للحكومة. وفي كل دول العالم تضطلع وزارة الداخلية والأجهزة والوكالات التابعة لها بمهام حفظ الأمن الداخلي للدولة في حين ينحصر دور وزارة الدفاع في الدفاع عن الدولة وحدودها من أي عدوان خارجي.وفي العراق ومع تصاعد التهديدات الكبيرة للأمن القومي العراقي وبمستوياته الداخلية والخارجية أصبحت هناك حالة من العمل الأمني المشترك بين وزارة الدفاع والوزارات والاجهزه ذات الاهتمام بالإضافة إلى دور الاسناد من قبل القوات المتعددة الجنسيات لإدارة الملف الأمني في وبمايضمن حماية امن واستقرار العراق وسلامة مواطنيه.

١٣. ان المهام الجديدة لوزارة الدفاع تتحدد بخمسة عناصر تشكل الإطار العام لعملها وهذه العناصر تنبثق من التفويض الذي توفره الحكومة لها وهي كالأتي:

- إن القوات المسلحة العراقية مسؤولة عن حماية العراق ومصالحه ضد أي تهديدات خارجية وداخلية.
- إن الدولة العراقية الجديدة يجب أن تبني قواتها المسلحة بحيث تكون مستجيبة للسلطة المدنية المنتخبة ومسؤوله تجاه الشعب.
- القوات المسلحة تسعى وباستمرار الى تطوير اداءها وقدراتها ومهامها.
- ادارة الملف الامني العراقي مسؤولية مشتركة بين القوات المسلحة العراقية والشعب.
- كل افراد القوات المسلحة العراقية مطلوب منهم الالتزام والتمسك بقيم مؤسساتية وتنظيمية تشكل الاطار المنظم لحركتهم.

المصلحة الوطنية العراقية (قراءة في المحددات الداخلية والخارجية)

أ.م.د. سليم كاطع علي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

ينصرف مفهوم المصلحة القومية الى الأوضاع التي ترى الدولة في وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها، وهي تتضمن الحفاظ على قيم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحرياتها في علاقاتها الخارجية، ودعم مكانتها الاقتصادية. وغالباً ما تستخدم الدولة هذا المفهوم في محاولتها للتأثير على البيئة الدولية لصالحها. إذ يتم توظيف المصلحة القومية كأداة

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

للعمل السياسي في تبرير أواستنكار أواقتراح سياسة ما، وغالباً ما يتم الربط بين المصلحة القومية والقوة، والنظر إلى المصلحة القومية على أنها هي التي تقرر السياسة الخارجية، وذلك أن تلك السياسة يتم رسمها بهدف تعزيز المصالح القومية وليس فقط مصالح كل فرد على حدة. وإذا انتقلنا إلى العلاقة بين الأمن القومي والمصلحة القومية، فسنجد أن هناك اتجاهاً يستخدم كلا المفهومين كمرادف للآخر. وهناك اتجاه آخر يرى وجود علاقة تأثير متبادل بين المفهومين، فنظرية الأمن القومي لدولة ما تعكس مصلحتها القومية، وكذلك فإن تحديد المصلحة القومية للدولة ينطلق من مفهوم واضح لأمنها وما يمكن أن يشكل خطراً أو تهديداً للأمن القومي.

ووفقاً لما تقدم، يُعرف الامن الوطني بانه: المجموع الكلي للمصالح الحيوية للدولة، كحماية الاقليم والاستقلال، والتي تكون الدولة بفعل اولوية هذه المصالح واهميتها لها، مستعدة لتبني خيار حماية الامن والسلام والدفاع عنها، وتقديمه أحياناً على خيار حماية الامن والسلام الدوليين. وهنا فان الامن الوطني بوصفه مفهوم يتصف بالشمول، هو ليس مسألة حدود وحسب، ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح وحسب، وإنما يتطلب هذه الامور وغيرها، فهوقضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته.

فضلاً عن ذلك، فان السياسة الخارجية لأي دولة لا يمكن ان تُرسم من فراغ، وإنما تتأثر بمجموعة من الاعتبارات المتعددة والمتنوعة، والتي تسهم مجتمعة في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة، سواء عند مرحلة إعدادها والتخطيط لها أوعند مرحلة تنفيذها، ويمكن تحديد نوعين من محددات السياسة الخارجية للدولة، وكما يلي:

١. **المحددات الخارجية**: وهي المحددات التي تأتي من خارج حدود الدولة، وتتمثل بصورة توزيع القوة في النظام الدولي والاقليمي، انماط السلوك الدولي السائدة في المجال الدولي، التيارات والاتجاهات السائدة في مجال العلاقات الدولية، الافعال وردود الافعال المتبادلة بين اعضاء النظام الدولي، الضوابط ازاء القيود التي تحكم السلوك الخارجي للدول كالقانون الدولي والاعراف الدولية والمبادئ والاخلاقيات الدولية والرأي العام العالمي.

٢. **المحددات الداخلية**: وهي التي تنبع من داخل الدولة ذاتها، وتتعلق بظروفها واوضاعها الداخلية، وتشمل على محددات: جغرافية مثل الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ، ومحددات اقتصادية مثل الندرة او الوفرة في الموارد الاقتصادية، اوكفاءة الاداء الاقتصادي، ومحددات ثقافية كالقيم والآيديولوجيات وخصائص الشخصية القومية، ومحددات سياسية كطبيعة النظام السياسي القائم، وشخصية القيادة السياسية، ومدى كفاءة الاجهزة الدبلوماسية، فضلاً عن عوامل القوة المتاحة للدولة سواء كانت عوامل طبيعية او اجتماعية.

ونتيجة للوضع السياسي الجديد الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣، وما رافقه من عملية تحول سياسي، فضلاً عن طبيعة المشكلات التي ورثها من النظام السياسي في المرحلة السابقة، فقد شهدت السياسة الخارجية العراقية تحولات أهمها:

١. إعتماد سياسة الانفتاح على المحيط الاقليمي والدولي، لا سيما بعد العزلة التي شهدها العراق قبل عام ٢٠٠٣.
٢. الانتقال من مرحلة رد الفعل التي إتسمت بها المرحلة السابقة الى مرحلة الفعل المرسوم، تمهيداً للقيام بدور اوسع لرسم معادلات التوازن الاقليمية في المنطقة، على الرغم من ان هذه المرحلة تعرضت الى إنتقادات لمستوى الانجاز على صعيد السياسة الخارجية بسبب التحديات التي واجهتها الحكومات المتعاقبة، وفي مقدمتها ضعف التوافق السياسي، واستمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية، فضلاً عن ضعف إختيار الموارد البشرية المسؤولة عن صناعة وإعداد وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية.

وعلى الرغم من ان السياسة الخارجية العراقية لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، إنطلقت من ثوابت ومنطلقات جديدة، أكدها الدستور الدائم للدولة العراقية لعام ٢٠٠٥، كونه مثل الإطار العام الذي تتحرك من خلاله الدبلوماسية العراقية، والتي شكلت الإطار العام للسياسة الخارجية العراقية، إلا ان الواقع يؤشر وجود مجموعة من المحددات التي ينبغي العمل على تحقيقها لحماية الأمن الوطني، وهي تشكل تحدياً من جانب آخر امام تحقيق المصلحة الوطنية العراقية، وهي:

أولاً: المحددات الداخلية

أ. عدم تحديد الاهداف والاولويات: إذ هناك ضرورة الى ان تكون المصالح الوطنية متطابقة مع أهداف السياسة الخارجية، وترتيبها وفق سلم الاولويات. بمعنى ان السياسة الخارجية العراقية يجب ان تعتمد ترتيب لأولويات اهدافها، لكي تتسنى لها المفاضلة بينها في حالة تعارض هذه الاهداف مع بعضها، اوفي حالة قصور الامكانيات عن تحقيق هذه الاهداف مجتمعة. ويأتي في مقدمة هذه الاولويات ما يلي:

- حماية الامن الوطني وسلامة الكيان الاقليمي للدولة.
- دعم قدرات الدولة وإمكاناتها من القوة بصورها المختلفة.
- تأمين الرفاهية الاقتصادية لمواطني الدولة.
- الدفاع عن قيم المجتمع واهدافه العليا وحماية الثقافة الوطنية.
- الدفاع عن الآيديولوجية الرسمية للدولة والترويج لها دولياً.

ب. غياب التخطيط الاستراتيجي: تشكل عملية التخطيط أهم خطوات بناء السياسة الخارجية، عبر تحديد التكاليف والارباح للخيارات والاهداف المطروحة. فالدول الحديثة لا يمكن لها ان تحتل مكاناً يليق بسمعتها وهيبتها الدولية من دون ان تضع لنفسها خطة بعيدة وقريبة المدى تتناول جميع جوانب حياتها السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والاقتصادية، بما يتفق ومصالحها وتراثها القومي والفكري والحضاري.

إذ تعاني السياسة الخارجية العراقية من ضعف التخطيط الاستراتيجي، والقدرة على استشراف المستقبل عبر جمع المعلومات وتحليلها من اجل إنجاز مهمة اوتحقيق هدف معين، لا سيما وان الوظيفة الاهم في عملية التخطيط هي صناعة الخيارات في السياسة الخارجية. والجزء المتعلق بتوجيه العلاقات الخارجية يتمثل بالاستراتيجية

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

السياسية الخارجية الذي تعبر فيه السياسة الخارجية عن خطوطها ومرتكزاتها الاساسية،وتأتي الدبلوماسية لتأخذ بهذه الخطوط والمرتكزات التي تحتويها السياسة الخارجية وتضعها موضع التنفيذ والتطبيق.

ج. عدم توحيد الرؤى السياسية: ان حقيقية كون السياسة الخارجية للدولة، إنما هي إنعكاس للسياسة الداخلية، يتطلب توحيد الجبهة الداخلية للعراق، عبر لملمة التنافر واختلاف الرؤى السياسية بين القوى السياسية العراقية، والتي أصبحت تشكل تهديداً فعلياً لمدى فاعلية السياسة الخارجية العراقية سواء في التفاعلات الاقليمية اوالدولية، وهوما يشكل عائقاً أمام تحقيق المصالح العليا للعراق.

إذ ان إختلاف توجهات الاحزاب على صعيد المواقف في السياسة الخارجية وتدخلاتها غير المؤسساتية أضعف من مسارات الدبلوماسية العراقية تجاه تفاعلات النظام الدولي، مما جعلها مضطربة لعدم وضوح الرؤية والتوجه تجاه القضايا الخارجية، وغياب وحدة إتخاذ القرار السياسي الخارجي. ولا شك فان تضارب الرؤى السياسية التي تمثل وجهات النظر المختلفة للقوى السياسية العراقية إزاء العديد من المتغيرات الرئيسة التي تحكم الفعل السياسي الخارجي العراقي، وتحدد نوعية العلاقات الدولية للبلد، إنعكس سلباً على وحدة القرار السياسي الخارجي، وعلى ماهية اهداف السياسة الخارجية العراقية، ومن ثم على صعوبة تعريف وتحديد ماهية المصلحة الوطنية العراقية.
فضلاً عن ذلك، فان طبيعة النظام السياسي العراقي القائمة على التوافق والمحاصصة ادت الى الفرقة والتناحر، وشجعت صعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، إذ تجد الهويات الفرعية أسباب كثيرة تدعم تغولها وزيادة أهميتها لصالح إنحسار وضعف الهوية الوطنية. ولا شك، فان الولاء للهويات الفرعية كالطائفة أو المذهب او القومية، يشكل أحد عوامل فشل الدولة، كونها تشير الى غياب فكرة المواطنة بين افراد المجتمع، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية والقومية وليس للدولة او نظامها السياسي. ومن ثم فان تحقيق المصلحة الوطنية العراقية يتطلب ضرورة مغادرة مبدأ المحاصصة الطائفية والسياسية في توزيع المناصب والأدوار، فعلى الرغم من أن الدستور لم يشر إلى هذه الإجراءات ولم ينص عليها قانوناً، ألا أنها أصبحت عرفاً ملزماً في تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة حتى وقتنا الحاضر.

د. عدم إعتماد فلسفة واضحة ومحددة في إطار رسم السياسة الخارجية العراقية، تتجاوز الافكار المنغلقة والطروحات العقائدية، التي يصبح من الصعب على العراق بوجودها مواكبة التطورات الحاصلة في البيئتين الاقليمية والدولية، إذ ان الفكر السائد في بيئة سياسية معينة قد يؤثر إيجاباً أوسلباً على طبيعة إدراك الدولة لمكانتها، وطبيعة دورها ومواقفه من التحالفات وتوازنات القوى في المحيط الخارجي، وهوما يتطلب من الدبلوماسية العراقية تحقيقاً للمصلحة الوطنية إعتماد عدة مبادئ منها:

هـ. الابتعاد عن ثنائية العدو والصديق.
و. تبني الفكر البراغماتي في تحديد خيارات المواقف في السياسة الخارجية.
ز. تبني الحدود الاستراتيجية في تحديد اولويات السياسة الخارجية.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

ثانياً: المحددات الخارجية

في إطار هذه المحددات يمكن التمييز بين مستويين فرعيين هما:

أ. **المستوى الإقليمي**: والذي يتصل بمجال العلاقة بين الدولة "أو الدول" وبين محيطها الجغرافي أوالإقليمي أي مجال ما يعرف بـ "النظام الإقليمي"، وما يدخل تحت هذا الإطار من علاقات التهديد أوالتعايش أوالتعاون، وأحكام ذلك كله.

ب. **المستوى العالمي**: والذي يتصل بمجال العلاقة بين الدولة وبين المحيط العالمي، ولا سيما القوى الدولية الكبرى المتحكمة فيه، وما يدخل تحت ذلك الإطار أيضاً من علاقات التبعية أو الاستقلال أو التحالفات، وما يتبعها من تداعيات.

وعليه، تشكل المحددات الخارجية بشقيها الاقليمي والدولي، لإعتبارات مصلحية متناقضة محدداً رئيساً أمام تحقيق المصالح العليا للعراق، إذ فرضت تفاعلات البيئة الاقليمية والدولية تحديات وتهديدات عديدة على الامن الوطني العراقي، بكافة ابعاده السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية، ويمكن الاشارة الى ابرز تلك المحددات على المستويين الاقليمي والدولي، وكما يلي:

١. **الدور التركي**

يشكل الدور التركي في العراق تهديداً لأمن العراق، وتحدياً كبيراً امام تحقيق المصلحة الوطنية العراقية حاضراً ومستقبلاً، إذ يُعد العراق من اهم اولويات السياسة الخارجية التركية، اذ ترى تركيا في العراق مجالاً تمتد اليه سياساتها الجيوسياسية والامنية، وهنا يشير احمد داود اوغلوبان علاقة تركيا بالعراق: " لا تنحصر في العلاقات على مستوى الدولة، بل تمتد الى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتأثير داخل البلاد".

فالسياسة الإقليمية التركية بمختلف أبعادها الايجابية والسلبية أصبح لها تأثير فاعل على الأمن الوطني العراقي وعلى مجمل العملية السياسية القائمة، من خلال ايجاد موطئ قدم لها في القضية العراقية عبر توظيف العديد من الوسائل بهدف الحصول لاحقاً على مكاسب إضافية في علاقاتها المستقبلية مع العراق لاسيما في المجالات الاقتصادية كالتجارة والنفط والبنية التحتية.

فضلاً عن ذلك، فلم تترد تركيا في توظيف مشكلة المياه للتأثير على الوضع الداخلي العراقي، لاسيما وان المياه قضية معاصرة اصبحت ترتبط بالأمن والاقتصاد، فتركيا تعد المياه ثروة طبيعية تركية صرفة مثلما ان نفط العراق هو ثروة خاصة به، وهوما يمثل ورقة مساومة في الجانب الاقتصادي، فضلاً عن السعي الى تحقيق اهداف سياسية وامنية تركية تجاه العراق.

كما قامت تركيا بعد سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على مناطق واسعة في العراق عام ٢٠١٤، بالتوغل عسكرياً داخل الأراضي العراقية، وهوما يشكل انتهاكاً لسيادة العراق والتجاوز على أراضيه, لا سيما وان هذا التوغل لم يكن حادثاً عرضياً، وإنما مخطط لهُ لتحقيق أهداف وغايات تسعى الحكومة التركية على تنفيذها تحقيقا لأمنها ومتطلباتها، وهو وما يشكل تحدياً خطيراً للأمن الوطني العراقي.

٢. **الدور الايراني**

يشكل الدور الايراني السلبي محدداُ آخر أمام تحقيق المصلحة الوطنية العراقية، فعلى الرغم من الخطاب القيمي والاخلاقي الذي يتبناه النظام الايراني، وما يرفعه من شعارات

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

يبقى عامل المصلحة القومية العامل والمحرك الرئيس للسياسة الخارجية الايرانية تجاه محيطها الاقليمي والدولي.

إذ وفرت تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فضلاً عن الاحداث التي شهدها العراق عام ٢٠١٤، لإيران فرصة تاريخية لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية عبر زيادة فاعلية التحرك الإقليمي وعلى كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، مما أتاح لها فرصة كبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الإقليمي المؤثر. إذ أصبح لإيران نفوذاً وتأثيراً كبيراً في العراق بحكم طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين، والكم الهائل من التفاعلات التي تركت آثاراً سياسية وإجتماعية ودينية مترابطة، فضلاً عن المتغير الأهم في العلاقة وهو المتغير الجغرافي. وهوما جعل من الصعوبة تحقيق المصلحة العراقية بعيداً عن مصالح الاطراف الاقليمية.

٣. الدور الامريكي

تعد السياسة الامريكية في العراق تحدياً أمنياً، وعائقاً أمام تعريف المصالح الوطنية للعراق، لا سيما في ظل عدم الاتفاق حول طبيعة تلك العلاقة، هل هي علاقة تحالف، أم علاقة استراتيجية، فالدور الامريكي السلبي جعل من السياسات الأمنية للعراق ان تأتي وفقاً لمقتضيات السياسات الأمنية الأمريكية واستراتيجياتها لحماية امنها القومي بغض النظر عن الاعتبارات الخاصة بالأمن الوطني العراقي.

فضلاً عن ان بقاء القوات الامريكية متمركزة في العراق وبقواعد عسكرية محددة، وبغض النظر عن الصفة التي تمثلها، سوف يزيد من الضغوط والتهديدات التي تواجه تلك القوات سواء من الفصائل المسلحة أومن ايران، مما ينعكس سلباً على الأمن الوطني العراقي حاضراً ومستقبلاً.

ومما يعمق من مشكلة الأمن في العراق، ان المتغير العراقي شكل احد أهم نقاط التفاعل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، إذ انه تفاعل مباشر بين الطرفين نظراً لطبيعة مصالح وأهداف البلدين في العراق، فضلاً عن تعارض الاستراتيجيات والسياسات الأمر الذي جعل العراق احد أهم محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران.

ولا شك فان نجاح العراق في تحديد مصالحه الوطنية العليا، والحفاظ عليها في المستقبل يتوقف على متغيرين رئيسين هما:

أ. **طبيعة الوضع الداخلي العراقي**: من حيث تكريس مبدأ الديموقراطية التوافقية والمحاصصة السياسية، وتباين الطروحات الفكرية والايديولوجية والرؤى بين القوى والاحزاب السياسية، مما ادى الى تباين المواقف حيال العديد من الازمات الاقليمية، وانطلاقاً من ان السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية مما يتطلب توحيد الجبهة الداخلية وضرورة الموازنة بين منهج الدولة الثابت ومراعاة الخصوصية السياسية لهذه القوى في سبيل كسب الاطراف الاقليمية والدولية للحصول على الدعم اللازم الذي يحتاجه العراق مستقبلاً، وبما يحقق مصالحه الوطنية.

ب. **طبيعة الوضع الاقليمي**: الذي يمثل ساحة جيبوليتيكية لصراع الارادات والتنافس بين القوى الاقليمية سعياً وراء تحقيق اهدافها ونفوذها في المنطقة. فضلاً عن حالة الاستقطاب الشديد التي يتسم بها النظام الدولي بين الولايات المتحدة الامريكية ومن يساندها في المنطقة، وروسيا الاتحادية وحلفائها الذي اصبح حقيقه لا يمكن نكرانها، وهوما له اثار

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

سلبية على الوضع الداخلي لدول المنطقة عموماً وعلى العراق تحديداً، مما يستدعي من صانع القرار السياسي الخارجي العراقي اعتماد منهج الوسطية في القرار الخارجي وعدم الاصطفاف او التمحور في أي من سياسات المحاور في المنطقة، فلدى العراق خلافات ومشاكل مع دول المنطقة وان سياساته يجب ان لا تبنى على هذه الخلافات وانما العلاقات يجب ان تبنى على اساس المشتركات وهي كثيرة والانطلاق منها لتوسيع المساحات المشتركة والمنافع المتبادلة التي تسمح بحل الخلافات لاحقاً.

وعليه، ومن اجل تحقيق المصلحة الوطنية العراقية هناك حاجة الى تبني سياسة خارجية واضحة المعالم وخالية من التناقض، لأن التناقض يؤدي الى إرباك سياسة الدولة ويحبط الثقة المتبادلة بين العراق وغيره من الدول ويسير بالعلاقات مساراً بعيداً عن الاستقرار والمصداقية الدولية، إذ من الذكاء الموازنة بين المصالح الذاتية للدولة وممكنات العمل في ظل المرحلة الدولية القائمة ومصالح أطراف الاقليم والمجتمع الدولي، وعدم إستعداء أي طرف من الاطراف.

ففي ظل ارتباك الوضع الاقليمي والدولي وتعدد ازماته يمكن القول ان المصلحة العراقية تستوجب فرضية عدم استعداء أي طرف اقليمي، والشروع بمرحلة انفتاح دبلوماسي اقليمي على دول الاقليم عموماً، فمن منطق الحكمة في الاستثمار السياسي ان يكون موقف العراق متوازناً مراعياً بين ثوابته الدستورية ومصالحه الوطنية العليا.

ومما تقدم، نخلص الى ان ضمان تحقيق المصلحة الوطنية العراقية في البيئتين الاقليمية والدولية، يتطلب من صانع القرار الخارجي العراقي التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، وبما يصب في تحقيق المصلحة القومية للدولة عبر تسخير كافة الادوات والوسائل الكفيلة بما يحقق تلك الاهداف، وهوما يتطلب ادراكاً موضوعياً للوضع العراقي الداخلي، وحقائق النظام الدولي الحالية، والاستفادة من استراتيجيات وتكتيكات التفاوض لتحسين اداء السياسة الخارجية العراقية وصولاً لتحقيق مصالح العراق العليا. ومن ثم فان الواقعية السياسية تتطلب ان لا تكون دعوات العراق باتجاه الانفتاح الاقليمي والدولي، والسعي باتجاه تحقيق السلام والتعاون البناء بين مختلف الاطراف، مجرد خطاب سياسي مرحلي، فهو لن يزيل الشكوك والتراكمات السلبية التي يحملها التاريخ، وإنما ضرورة تجسيد ذلك الخطاب بإطروحات علمية وواقعية تتناسب وظروف البيئة الاقليمية والدولية، وثوابت ومصالح العراق الوطنية.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

حركة السياسة الخارجية العراقية وضمان تحقيق المصالح العليا

محمد كريم الخاقاني
معهد الخدمة الخارجية / وزارة الخارجية

أسهمت احداث نيسان ٢٠٠٣ في تغيير واقع السلوك السياسي العراقي الخارجي وذلك بإنتهاج آليات ووسائل تعزز السلوك السياسي الفاعل لحركة السياسة الخارجية العراقية في محيطها الإقليمي والدولي عبر تقدير حجم الإمكانات المتوافرة والمصالح الوطنية العليا والعمل على الموازنة بينهما في ظل بيئة مضطربة غير مستقرة وسط تعارض الأهداف والمصالح التي تسعى الى تحقيقها كل الفواعل الإقليمية والدولية في المنطقة.

وكما هو معروف بأن السياسة الخارجية تعد الخطة اوالبرنامج التي تعده الوحدة السياسية بقصد التعامل مع محيطها الدولي(١)، فلقد عمل العراق على تحقيق أهدافه الخارجية عبر الإنطلاق من ثوابته الوطنية ومبادئه الدستورية التي تؤكد على رؤية مفادها بأن اصبح دولة داعية للسلام وتعمل على تحقيق التوازن في علاقاته الدولية مع مختلف الدول، وتهدف الى تعزيز حالة السلم والأمن الدوليين، فضلاً على حرصه على إقامة علاقاته على اسس التعاون والإحترام المتبادل بين الدول ورعاية المصالح وفق القانون الدولي، والوقوف على مسافة واحدة من جميع الدول(٢).

فقد تبنى العراق بعد عام ٢٠٠٣ سياسة خارجية مغايرة تماماً عما سبقها وتهدف الى بناء العلاقات الإقليمية والدولية وفقاً لما حددته المادة الثامنة من الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ والذي عُد المبدأ الأساس للسياسة الخارجية العراقية(*)، وهنا ستتكون السياسة الخارجية من امرين وهما؛ القرارات الحكومية التي يقوم صناع القرار فيها بإتخاذها ومعالجة المشاكل الخارجية التي تواجهها، وتستخدم تلك القرارات لتحقيق أهداف الدولة سواء كانت على المدى البعيد او القريب ومن خلال أجهزة الدولة الرسمية وغير الرسمية(٣)، وهذا يعني إقتران السياسة الخارجية بسلوك معين لتحقيق تلك الغاية التي تسعى اليها الدولة في تفاعلاتها مع غيرها من الدول في المحيط الدولي، ولذلك تكون غايتها ينحصر في تحقيق الهدف المطلوب منها خارجياً وهوما يتم وصفه بمصالح وأهداف الدولة في البيئة الدولية، فيصبح تحقيق الهدف الخارجي هو الحالة المستقبلية والتي يعمل صناع القرار على ترتيبها خارج حدود الدولة بهدف تحقيق المصلحة الوطنية(٤).

---

(١) صالح عباس الطائي، نحو سياسة خارجية عراقية رشيدة: رؤئ وأطر نظرية، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٣٨ ،٢٠١٨، ص ٢٣.

(٢) بان علي كاظم و رائد محسن داود، مجلة صدى الخارجية، وزارة الخارجية العراقية، بغداد، العدد١٣، ٢٠١٨،ص ٣٣.

(*) المادة الثامنة من الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ والتي تنص على"يراعي العراق مبدا حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة، والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية".

(٣) هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، عمّان، الاردن، ط١، ٢٠١٠، ص١٥.

(٤) محمد كريم جبار الخاقاني، أهداف السياسة الخارجية، في مجموعة مؤلفين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط١، ٢٠١٨، ص ٣٥.

ولقد ارتكزت السياسة الخارجية العراقية على عدة مرتكزات موضوعية وذاتية أثرت على منطلقاتها باتجاه بيئتها في محيطها الإقليمي والدولي، ومن ابرزها؛ المرتكز الجيوستراتيجي الذي منح العراق اهمية إستثنائية في منطقة تعد من اكثر مناطق العالم المعروفة بالأزمات، فالمرتكز الجغزافي الإستراتيجي يهتم بموقع الدولة للدولة اوالمنطقة الإقليمية، وما تأثير موقعها في علاقاتها السلمية والحربية(٥)، فالعراق يعد بموقعه الإستراتيجي في قلب منطقة الشرق الأوسط نقطة إرتكاز تربط دول المشرق العربي سوريا والأردن ولبنان وفلسطين وشبه الجزيرة العربية من جهة، ومن جهة اخرى الدول الإقليمية إيران وتركيا وافغانستان وباكستان، وبذلك يمثل الموقع الجغرافي للعراق حلقة وصل بين مختلف دول العالم، فهو بنظر المتخصصين يعد نقطة ربط لأهم مناطق العالم الجيوستراتيجية(٦).

ويعد هذا الموقع الجغرافي ذات اهمية على التأثيرات التي يتركها على العلاقات بين الدول المتجاورة، فهو يحظى بأهمية في التطورات السياسية لما ينعكس عنها من تفاعلات بقصد تحقيق مصالح الدولة وأهدافها ورغباتها، فيكون ذا تأثير اما إيجابي او سلبي في تحديد العلاقات مع مختلف الدول تبعاً للمصالح والأهداف التي تسعى الى تحقيقها، ففي وقت السلم يخدم موقع الجوار الجغرافي المصالح التي تعمل على تحقيقها، في حين تكون تأثيراته السلبية تتمظهر في إحاطتها بدول تختلف عنها في التوجهات السياسية والنواحي الإيديولوجية، فتصبح الدول الضعيفة عرضة لتوجهات الدول القوية المجاورة لها جغرافيا ومن ثم تخضع لها تنفيذاً لأهدافها ومصالحها(٧).

ويقع العراق وفقاً لنظرية سبيكمان ضمن ما يُعرف بالإطار الأرضي اوالحافة، لإنه يشكل هلالاً يحيط بالقلب الروسي، واما فيما يتعلق بنظرية القوة الجوية مفتاح البقاء لسفرسكي فالعراق يقع ضمن منطقة المصير، وهي تعد من اهم المناطق الإستراتيجية ومن يحسم المعركة الجوية فانه يحسم الموقف لصالحه ويفرض هيمنته على العالم، وفيما يخص نظرية القلب الأرضي، فتعد العراق جزءاً من الجسر الرابط بين القلب الشمالي والممتدة من الفولغا حتى منطقة شرق سيبيريا وبين القلب الجنوبي والتي تضم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبذلك يدخل العراق وفقاً للنظرية ضمن حدود الهلال الداخلي والذي يضم سواحل اوربا والجزيرة العربية وسواخل شرقي اسيا والهند وقسماً من البر الصيني النحيط بمنطقة الإرتكاز والتي تشمل نطاق الاستبس من تركستان الروسية وحتى جنوب شرقي اوربا، وبذلك يشكل العراق وموقعه الجيوستراتيجي أهمية لا يستهان بها على إمتداد العصور(٨).

وعليه اصبحت مكانة العراق الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط مؤثرة في سياسات الدول الإقليمية من جهة، ومن جهة اخرى في سياسات الدول الكبرى وذلك بسبب

---

(٥) إسراء شريف جيجان وعمر كامل حسن، السياسة الخارجية العراقية بين التنافس الإقليمي والدولي، قضايا دولية، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد الأول، ٢٠٢٠، ص١٥.

(٦) حيدر طه عسكر، الدور الدولي والاقليمي للعراق بعد تحقيق النصر العسكري على الإرهاب في العام ٢٠١٧، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد٣٩،٢٠١٩، ص ٨٠.

(٧) علي جبار حافظ الربيعي، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في تحديات الواقع وفرص المستقبل، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠١٩، ص ٦٨.

(٨) إسراء شريف جيجان وعمر كامل حسن، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

تشابك المصالح السياسية والإقتصادية والأمنية مع بعضها، ولذلك يستطيع العراق وفقاً لهذه المكانة الجغرافية المهمة ان يشكل ذراعاً عسكرياً جيوستراتيجي يمتد من بحر قزوين الى البحر المتوسط، والتداخل الجغرافي ما بين دول الخليج العربي والذي يتوافر على اكبر إحتياطات نفطية في العالم، مما يؤهلها ان تكون من اهم مناطق التنافس الدولي تبعاً للنظريات الجيوستراتيجية والتي تؤكد على ان من يتحكم بنفطها فأنه يتحكم بإقتصاديات العالم ومن يتحكم باقتصاديات العالم سوف يحكم العالم كله، وبذلك تزداد أهمية العراق الجيوستراتيجية(٩).

وفيما يخص المرتكز الجيوإقتصادي، فالعراق يعد دولة تمتلك مصادر طاقة هائلة ومنها النفط والمعادن وغيرها والاي تؤثر في تحديد قوة الدولة ومركزها وينعكس ذلك على إنتهاجها لسياسة خارجية، فكلما كانت الدولة تتحصل على موارد طاقة في داخل حدودها كلما كان تأثيرها قوياً وفاعلاً ومن ثم تحقق أهدافها في محيطها الخارجي، فالعراق يمثل قيمة جيوإقتصادية هائلة، فهويتوسط منطقة المعادن النفطية في المنطقة وبذلك يشكل قلبها، فهو يتوسط منطقة الخليج العربي من جهة ومن الجهة الأخرى منطقة بحر قزوين وذلك يشكل العراق نقطة تأثير كبرى في هذه المعادلة وهي تجعل من العراق قوة إقتصادية لا يمكن تجاهلها وهوما يعد ذات تأثيرات واضحة في السياسة الخارجية العراقية في بيئتها الإقليمية والدولية(١٠).

ويمكن ملاحظة تأثير المرتكز الإقتصادي في فاعلية السياسة الخارجية العراقية عبر إتجاهين، الأول يتعلق بدعم قدراتها في التاثير وذلك عبر تقديم المساعدات الإقتصادية الخارجية، اما الثاني فيتعلق بتحرير حركتها من قيود الحاجة لدعم الدول اوالمؤسسات الدولية المانحة للمساعدات الخارجية، وهو ما يعني جعل العراق من الدول التي تعد مستقرة إقتصادياً وسياسياً ضمن الحدود الإقليمية(١١).

ويمتلك العراق قوة مؤثرة تسهم في زيادة فاعلية سياسته الخارجية وصولاً لتحقيق أهدافه ونقصد بها المرتكز الديموغرافي او السكاني، إذ يشكل العراق قوة سكانية فتية لها أهمية كبرى في تكوين القوة القومية للدولة، وحسب البيانات الصادرة من وزارة التخطيط، فالعراق يغد من المجتمعات الشابة اوالفتية التي تزيد فيها نسبة الشباب عن غيرها من فئات المجتمع الأخرى، إذ وصلت لنسبة ٥٦,٦٪ من مجموع عدد السكان، وهذه النسبة تعد مصدر قوة ومن شأنها ان تحقق مستقبل جيد للبلد(١٢)، فسمة التنوع الديموغرافي الذي يتميز به العراق تكون عنصر قوة للدولة وهي تتفاعل مع المقومات الأخرى التي بمتاز بها العراق من موقع جيوستراتيجي وإقتصادي وهي تشكل عناصر صلبة لتبني سياسة خارجية فاعلة في البيئة الإقليمية والدولية.

وتتباين الوحدات السياسية (الدول) في تحقيق الأهداف تبعاً لمدرستين، الأولى لتتعلق بالنظرة الذاتية للمصلحة الوطنية والتي تمثلها مدرسة (سنايدر) وهي النظرية التي تؤكد على

(٩) حيدر طه عسكر، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

(١٠) علي جبار حافظ الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.

(١١) إسراء شريف جيجان وعمر كامل حسن، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(١٢) علي جبار حافظ الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

أن المصلحة الوطنية تتقرر عبر صناع القرارات فيها، اي بمعني إيلاء الأهمية الكبرى لمنهج صنع القرار في تحديد اولويات السياسة الخارجية للدولة، اما من الجانب الثاني فتتعلق اهداف السياسة الخارجية َتحقيقها من قبل الدولة وذلك من خلال النظرة الموضوعية للمصلحة الوطنية والتي تجسدها المدرسة الواقعية والتي يعد (مورغان ثاو) ابرز روادها والتي تقرر المصلحة الوطنية عبر المحافظة على كيان الدولة الذاتي وتؤسس للقاعدة الصلبة للتعاملات الخارجية(١٣).

لقد حرص العراق على تغيير صورته في المجتمع الدولي من دولة تختلق المشاكل الى دولة محبة للسلام وتدعوالى التعامل الدولي على اساس التقيد التام بالمبادى العامة للامم المتحدة والتي تنظم العلاقات بين الدول، فاصبحت مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام خصوصية الدول من المبادئ الاساسية لسياسة العراق الخارجية، واضحت تلك الثوابت المسار الذي تنطلق منه السياسة الخارجية في محيطها الاقليمي والدولي. لذا كانت السياسة الخارجية العراقية بحاجة ماسة الى معالجة الاثار التي خلفتها سياسات النظام السابق من تشوهات صاحبت سلوك الدولة فيما يخص النشاط الخارجي الماضي لها، والعمل على تقديم صورة جديدة تختلف بشكل جذري عن المرحلة التي سبقت عام ٢٠٠٣، فاصبح الهدف الاسمى يتلخص بمحو الصورة السلبية للعراق كونه مُهدداً للسلم والامن الدوليين الى صورة ايجابية تعمل من خلالها السياسة الخارجية على انتهاج فكر جديد يهدف الى نشر السلام واقامة افضل العلاقات مع الاخرين من منطلق الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الغير. لقد انتهجت السياسة الخارجية العراقية نهجاً منفتحاً في اقامة العلاقات على اساس تحقيق اهداف العراق اولاً على الرغم من الازمات التي تعيشها منطقتنا، ودخول الدول في محاور تتبع هذا الطرف او ذاك.

ان السياسة الخارجية تقوم على اساس المرتكز الوطني الثابت والمتغير الاقليمي، فدائرة المصالح المشتركة تبقى الاوسع والاشمل في اقامة العلاقات، وتقوم تلك المصالح على اساس الجوار الجغرافي والتاريخي الذي يربطنا معهم، والمصالح الحيوية وحركة التبادل التجاري، وهي عوامل تؤسس لقيام اوثق العلاقات من تلك الناحية والابتعاد عن سياسات اقامة التحالفات في اطار اقليمي ونبذ المحاور والاصطفاف في المنطقة التي تعاني اختلافاً شديداً بين اقطابها مما ينعكس بصورة سلبية على تحقيق الاهداف العليا للعراق.

ويرتبط السلوك السياسي للدولة بدورها السياسي في التفاعلات بقصد تحقيق اهدافها الخارجية، وهذا بدوره يرتبط بجملة عوامل ومحددات، كالقيم السائدة بين افراد المجتمع وقدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وعليه يمكن ان نؤشر هنا بان الدور الاقليمي الافضل للعراق هوالمستقل النشيط، اذ ترتبط قرارات السياسة الخارجية بمدى قدرتها على تحقيق اهداف البلد العليا وذلك عبر تقديم برنامج مكثف لتنويع العلاقات مع الجميع، وهذا يتطلب دبلوماسية نشطة لتوفير الدعم الدولي والاقليمي من اجل مساعدة العراق في اعادة اعمار المدن المحررة من تنظيم داعش الارهابي فضلاً عن جلب رؤوس الاموال

(١٣) صالح عباس الطائي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

والاستثمارات الاجنبية الى العراق، وهذا ما نشهده حالياً من حراك سياسي خارجي نشيط يركّز على بذل كل الجهود من اجل تحقيق هذا الهدف(١٤).

وإتساقاً مع ما سبق ذكره، نجد بإن البرامج الحكومية اكدت على ضرورة تعزيز المكانة الدولية للعراق وذلك عبر الإرتكاز على عملية تفعيل الأداء السياسي الخارجي ومن خلال تأكيد تطوير العلاقات مع الدول وزيادة اواصر التعاون الفاعل مع المنظمات الدولية والإقليمية بالإستناد على ما ذُكر بنص المادة الثالثة من الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ والتي تؤكد على ان العراق عضو مؤسس في الجامعة العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الإسلامي، ومن أجل تفعيل ذلك، تم تنفيذ مقررات البرامج الحكومية وذلك عبر تكثيف اللقاءات والوفود الرسمية مع الدول العربية ودول الجوار(١٥).

يسعى العراق وعبر إنتهاجه سياسة خارجية الى إعادة بناء وتعزيز العلاقات مع الدول، والعمل الجاد على تقوية علاقاته مع محيطه الإقليمي والدولي، ولذلك تتولى وزارة الخارجية القيام بذلك الدور عبر التنسيق والتعاون مع الدول الأخرى من خلال الإشتراك في المؤتمرات والفعاليات التي تقيمها المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك تشجيع التعاون الإقليمي بالإستناد على الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية، وبذلك تتلخص الأهداف العليا للعراق بكونه عاملاً إيجابياً في تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة وتعزيز الروابط التي تعزز من قيم الصداقة والسلام فيها، فضلاً عن تحقيق الأهداف التي تسعى اليها من علاقاتها مع تلك الدول التي تقوم على مبدأ الإحترام المتبادل وعدم التدخل بالشؤون الداخلية(١٦).

ويسعى العراق الى طرح نفسه كعامل مؤثر إيجابياً لتحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة وتكوين الروابط التعاونية وعلاقات سلام والتي تقوم على اساس إحترام المصالح الوطنية، والعمل على إنتهاج طرق ووسائل الحوار الفعال لحل القضايا العالقة مع دول الجوار وأقامة العلاقات مع المجتمع الدولي وفقاً لمبادئ الامم المتحدة بهذا الصدد التي تقوم على اساس عدم التدخل بالشؤون الداخلية وإحترام المصالح المتبادلة(١٧).

لقد تمثلت سياسة العراق الخارجية في محيطها الإقليمي عبر مجموعة من الخطوات التي تعد اساس لحركته ضمن حدود تلك المنطقة ومن اهم تلك الخطوات؛ تفعيل الدور العراقي

---

(١٤) محمد كريم الخاقاني، الدور الجديد للسياسة الخارجية العراقية، متوافر على الرابط الإلكتروني الآتي:
http://ciaes.net/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

(١٥) صالح عباس الطائي،مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(١٦) حسن سعد عبد الحميد، اهداف السياسة الخارجية العراقية، في مجموعة مؤلفين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط١، ٢٠١٨، ص ٢١٠.

(١٧) حيدر علي حسين، مستقبل السياسة الخارجية العراقية: آفاق العلاقات العراقية العربية، في مجموعة مؤلفين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط١، ٢٠١٨، ص ٢٣٣.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

على الصعيد العربي وإنطلاقاً من مصلحته العليا والروابط المشتركة مع الدول العربية، العمل على إقامة علاقات حسن جوار متوازنة بالإستناد الى مجموعة من المقومات التي يحوز عليها العراق كمكانته الجيوستراتيجية وثرواته وغيرها، منع إستغلال دول الجوار للخلافات الداخلية العراقية للتأثير على الملف الامني وبما يحقق أهدافها ومصالحها على حساب المصالح العراقية في هذا الجانب(١٨).

يمكن القول بإن اغلب البرامج الحكومية التي عملت على تنفيذها الحكومات المتعاقبة منذ نيسان ٢٠٠٣، تركزت بشكل فاعل علي تحقيق عدة أهداف مثلت التوجه العام للسياسة الخارجية العراقية ومن ابرز تلك الأهداف:

١. العمل على إيلاء السياسة الخارجية اهمية خاصة لتحقيق المصالح العليا وذلك حسب ما هومقرر في دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.
٢. العمل على الإنفتاح الخارجي على مختلف الدول وتوطيد العلاقات معها، إنطلاقاً من حرص العراق على إقامة افضل العلاقات وفقاً لمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
٣. تعزيز العلاقات مع الدول العربية بشكل اكبر واعطاءها أهمية إستثنائية كنوع من تعزيز الثقة مع الدول العربية.
٤. تقوية الخطاب الخارجي الرسمي للدولة وذلك من خلال إبراز وحدة الموقف العراقي إزاء القضايا المختلفة، إنطلاقاً من المصلحة العراقية العليا والدفاع عنها في جميع النحافل الدولية والإقليمية التي يحضرها العراق.
٥. العمل على إتباع سياسة خارجية متوازنة تضع تحقيق المصلحة العراقية بالدرجة الاساس في تفاعلاتها الخارجية، وبذلك اعتمد العراق سياسة الحياد وعدم الإنضمام لطرف دون آخر في التعبير عن مواقفه الرسمية إزاء ما يحدث من ازمات في المنطقة، وهذا اعطاءه قوة مضافة في إستعادة دوره الريادي في المنطقة، فضلاً عن قبوله وسيطاً مقبولاً في التخفيف من حدة الازمات.

اتجاه مصالح متوازنة في علاقات العراق الإقليمية والدولية
أ.م.د. تغريد عبد القادر علي
مركز المستنصرية للدراسات العراقية والدولية

مقدمة

تمثل مصالح البلد العليا جزء أساسيا من اهداف النظام السياسي، وغاية للنشاط الدبلوماسي الإقليمي والدولي الذي تقوم به الحكومة لخدمة شعبها وتوفير مقومات الحياة الكريمة للقاطنين على اقليمها، وضمان حماية أبنائها في خارج حدودها الوطنية. وإذ كانت السياسة الخارجية لأي نظام تعكس طبيعته ونظرته تجاه تحقيق الالتزامات الإنسانية والدستورية والدولية الملقاة على عاتقه، فان الولادة الطبيعة لهذه السياسة تتطلب عدة مقومات منها اعتماد نهج في علاقات الدولة بمحيطها الإقليمي والدولي يعتمد على مقومات يتم فيها استجماع عناصر القوة التي تملكها الدولة، وتوظيفها وفق الوضع الجغرافي السياسي الدولي

(١٨) حسن سعد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

السائد- بكل ما فيه من ارهاصات وتحديات - لخدمة مصالح الدولة العليا، فالسياسة الخارجية هي محصلة لنشاط العوامل الداخلية والخارجية ومن خلالها تتبلور العلاقات بين الدول وتقام التحالفات المعلنة وغير المعلنة وعن طريقها يمكن التنبؤ بما تخفيه ظاهر الأيام وباطنها.

وتتجلى اهمية البحث في النهج السياسي الخارجي الذي يمكن للعراق المضي فيه لتحقق مصالحه العليا مقدمة لوضع الاستراتيجيات القومية للعراق تجاه بيئته الإقليمية والدولية، مع الاخذ بنظر الاعتبار أهمية العلاقة بين العراق والدول الكبرى ودول الجوار الإقليمي في ظل التغيرات الدولية في المواقف التي تتبنها دول المنطقة. وبهدف اعتماد أفضل السبل في رسم العراق لسياسته الخارجية، من خلال تحليل معطيات الواقع الحالي، ومعالجة نقاط الضعف اوالاخفاقات التي ساهمت في حصولها عوامل التأثير السلبية التي انتجتها الازمات في السنوات السابقة من اجل تقيمها، واعتماد منهج جديد يحقق مصالح العراق العليا في تحقيق الرفاهية والسعادة لا بناءه.

المعطيات:

استنادا الى التصريحات الرسمية المتكررة للحكومة العراقية وعلى لسان السيد وزير الخارجية نجد بان العراق متوجه الى عدة أمور من أهمها الاتي:

١. الحفاظ على سيادة ووحدة واستقلال العراق والابتعاد عن سياسة المحاور.
٢. إعادة بناء العلاقات الدولية للعراق على أساس المصالح المشتركة.
٣. ابرام علاقات مع جميع دول العالم وفق مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وتحليل الوقائع المحيطة بالعراق من الممكن ان نؤشر عدد كبيرا من النقاط ومن أهمها الاتي:

١. تواجه دول العالم اجمع ومن بينه العراق تحديات عدة ذات ابعاد في مقدمتها الشؤون الاقتصادية فضلا عن الشؤون السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية.
٢. تعدد التغيرات البيئية الإقليمية والدولية وعدم وضوح الروية المستقبلية لواقع العلاقات الدولية.
٣. التجاذبات السياسية الداخلية التي تضعف من قدرات العراق في مواجهة التحديات المختلفة وتزيد من التأثير السلبي للمتغيرات البيئية المحيطة.

النتيجة:

بناء على المعطيات المشار اليها تأتي الإشكالية التي تعاني منها السياسة الخارجية للعراق من خلال عدم وضوح المصالح التي يرمي العراق الى تحقيقها من خلال النهج الذي تسير عليه علاقات العراق الخارجية، المتمثل في "أن العراق أعاد بناء علاقاته الدولية على أساس المصالح المشتركة مع جميع دول العالم، وفق مبدأ عدم التدخّل في الشُؤُون الداخليّة، وبعيداً عن سياسة المحاور"، اذ تشير بعض الوقائع الى عكس ذلك، وتوشر وقائع أخرى عدم

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

نجاعة هذا النهج في ظل حالة التوتر في المنطقة، والتجاذبات التي تواجه خارطة العلاقات الدوليّة وفق معطيات المرحلة الراهنة. ولبرهنة هذه النتيجة يمكن ان نشير الى النقاط الاتية:

١. يعاني العراق من نقص واضح في الامدادات المائية استمر على طوال الفترات الماضية وسيستمر الى فترات أخرى، كانت وسيلة معالجة هذا النقص -على الصعيد الخارجي- بالاعتماد على عواطف الرئيس التركي في عدم قطع امدادات الماء في الصيف وتأجيل املاء السدود المقامة على نهر دجلة عدة مرات. ولم تفلح سياسة المصالح المشتركة في معالجة الموضوع لعدم وجود مصالح تركية في العراق يمكن من خلال عرقلتها اجبار الجانب التركي على الالتزام بالمعاهدات الدولية والثنائية التي تنظم العلاقة بين الدول وفي مقدمتها اتفاقية المياه لعام ١٩٩٢ التي تهدف الى ضمان الاستخدام المعقول والمنصف للمياه العابرة للحدود الدولية.

٢. تتعرض السيادة العراقية الى انتهاكات تركية مستمرة سواء بوجود قواعد تركية في شمال العراق او نتيجة القصف المتكرر للأراضي العراقية، وبغض النظر عن الأسباب والمسببات التي قد يكون من ضمنها اتفاقيات سرية وغير معلنة اوباستخدام حق الدفاع الشرعي من الجانب التركي تجاه الاعمال العدائية لحزب العمال الكردستاني فان المحصلة واحدة هي انتهاك السيادة العراقية، وأيضا لم تفلح سياسة المصالح المشتركة في معالجة الموضوع لعدم وجود مصالح تركية في العراق يمكن من خلال عرقلتها اجبار الجانب التركي على احترام السيادة العراقية.

٣. تضرر القطاعين العام والخاص بنوعيه الزراعي والصناعي بسبب اغراق السوق بالبضائع والمنتجات التركية ذات الجودة العالية نسبيا والاسعار التنافسية المعقولة اقتصاديا، على الرغم من إيقاف وتقليل اجازات الاستيراد الممنوحة للتجار، وكذلك لم تفلح سياسة المصالح المشتركة في معالجة الموضوع لعدم وجود مصالح تركية في العراق يمكن من خلال عرقلتها اجبار الجانب التركي على ضبط الحدود ومنع تصدير وإدخال البضائع والمنتجات الى العراق بصورة رسمية اوغير رسمية.

٤. الرسوم الباهظة التي تفرضها تركيا على مرور النفط العراقي في الانبوب العراقي الناقل للنفط العراقي على الأراضي التركية، وأيضا لم تفلح سياسة المصالح المشتركة في معالجة الموضوع لعدم وجود مصالح تركية في العراق يمكن من خلال عرقلتها اجبار الجانب التركي على تقليل هذه الرسوم.

٥. ارتفاع معدلات تصدير النفط المستخرج من إقليم كردستان عبر الأراضي التركية بعيدا عن سيطرة الحكومة العراقية الفدرالية المركزية فضلا عن الكميات الكبيرة لتهريب النفط عبر المعابر غير النظامية على الحدود التركية. وكذلك لم تفلح سياسة المصالح المشتركة في معالجة الموضوع لعدم وجود مصالح تركية في العراق يمكن من خلال عرقلتها اجبار الجانب التركي على منع دخول النفط العراقي المستخرج من إقليم كردستان اوالمهرب الى تركيا.

٦. صعوبة الحصول على سمة الدخول الى الأراضي التركية وارتفاع أسعارها بالنسبة للموطنين العراقيين من حملة جواز السفر الاعتيادي ما عدا حملة الجواز الدبلوماسي للسياسيين والدبلوماسيين وجواز الخدمة لكبار موظفي الحكومة. وأيضا لم تفلح سياسة

المصالح المشتركة في معالجة الموضوع لعدم وجود مصالح تركية في العراق يمكن من خلال عرقلتها اجبار الجانب التركي على العمل بمبدأ التعامل بالمثل في هذا الموضوع على اقل تقدير.

ويطرح البعض بعض الحلول تجاه هذه التحديات الخارجية من بينها منع تصدير النفط العراقي الى تركيا او عبر الأراضي التركية كورقة ضغط على الحكومة التركية، وتجاه هذا الحل الذي يخالف فكرة سياسة المصالح المشتركة فان العراق سيتضرر كثيرا من هذا الاجراء بسبب عدم قدرة قنوات التصدير الأخرى وفي مقدمتها موانئ البصرة في تعويض النقص في التصدير فضلا عن حرمان العراق من عوائد النفط المتأتية من السوق الاوربية المتعطشة لمصادر الطاقة، فيكون الضرر المتحقق أكبر من الفائدة المرجوة. وتكرر ذات التحديات مع دول الجوار الإقليمي او العربي.

فالأردن مثلا تشتري النفط العراقي بأسعار تقل كثيرا عن السعر العالمي والسوق العراقية تعاني من تخمة في البضائع والمنتجات الأردنية فضلا عن صعوبة الحصول على سمة الدخول الى الجارة الأردنية بالنسبة للعراقيين من حملة جواز السفر الاعتيادي ما عدا حملة الجواز الدبلوماسي للسياسيين والدبلوماسيين وجواز الخدمة لكبار موظفي الحكومة فضلا عن الملاذ الامن الذي توفره الأراضي الأردنية لبعض المطلوبين قضائيا من قبل المحاكم العراقية، وأيضا لم تفلح سياسة المصالح المشتركة في معالجة الموضوع لعدم وجود مصالح اردنية في العراق يمكن من خلال عرقلتها اجبار الجانب الاردني على العمل بمبدأ التعامل بالمثل في هذا المواضيع على اقل تقدير، وعلى الرغم من التقارب العراقي الأردني الواضح والعلاقات الجديدة بين الحكومة العراقي والحكومة الأردنية والاجتماعات والزيارات المتبادلة بين قادة البلدين الشقيقين والعدد الكبير من الاتفاقيات والبرتوكولات الموقعة بينهما.

الخلاصة:

يظهر وبوضح عدم ملائمة النهج المتبع حاليا من قبل وزارة الخارجية المسؤولة عن رسم السياسة الخارجية للعراق المتضمن "أن العراق أعاد بناء علاقاته الدولية على أساس المصالح المشتركة مع جميع دول العالم، وفق مبدأ عدم التدخّل في الشُؤُون الداخليّة، وبعيداً عن سياسة المحاور"، وانه حان الأوان للتفكير في اعتماد نهج اخر في السياسة الخارجية يستند الى مفهوم المصالح المتوازنة بهدف تحقيق مصالح البلد العليا وتقليل سياسة الانفتاح التي توشر على الواقع العراقي من خلال العدد الكبير من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبروتوكولات التي وقعها العراق في العشرة سنوات الأخيرة التي تصب في مصالح كافة الدول ماعدا العراق الطرف المتضرر منها فها هو العراق مثلا يعطي النفط العراقي مجانا وينقله مجانا الى لبنان بناء على اتفاقية النفط مقابل الخدمات اللبنانية ولم يلمس العراق أي عائد من الخدمات اللبنانية ماعدا خدمة إيداع النقود مشبوهة وغسل اموال الفساد من قبل المصارف اللبنانية واستيراد بعض الشهادات الجامعية غير الرصينة من بعض الجامعات اللبنانية وفق ماكدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

لقد ان الأوان الى التركيز على بناء الداخل العراقي بالشكل الذي يضمن الاستقلال السياسي والاقتصادي والأمني ومن ثم الاتجاه الى بناء علاقات سياسية خارجية متوازنة من

خلال الانتماء الى التحالفات الدولية القوية التي توفر الحماية والامن تجاه الاعتداءات الخارجية التي قد يتعرض لها العراق في المستقبل.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

رؤية جديدة لمصالح العراق القومية في منطقة المغرب العربي.. تونس إنموذجاً

ا.م. د. سؤدد كاظم مهدي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

بادئ ذي بدء لابد من الاشارة الى ان التطرق الى موضوع "مصالح الدولة العليا" والتعبيرات المرادفة لها"المصلحة الوطنية"، و"المصلحة القومية"، التي تستخدم كمفهوم واحد في ميدان العلوم السياسية وحقل العلاقات الدولية تحديدا، هي من المواضيع ذات"الفرضية الاجرائية" التي تنظم عملية تقديم وانتاج التصورات وكيفية استخدامها في الواقع كاستراتيجية. هذا مع عرض تلك الاجراءات وارتباطها بالمواد والقوانين ونصوصها. وبتعبير شامل تمثل المصالح العليا للدولة من حيث المفهوم الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة، وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة على أن يفيد ذلك الدولة في الشؤون الداخلية. لذلك تاتي المصلحة القومية عموما ضمن الاختصاصات الدبلوماسية والعسكرية لصياغة الامكانيات اللازمة لدعم تلك الإستراتيجية، وعموما أن مفهوم المصلحة القومية لا يزال له فائدة ليس كحقيقة موضوعية، ولكن كحجة فلسفية لصالح الحد من الحملات العسكرية الخارجية غير الناجعة التي قد يميل بلد ما للقيام بها.

ويمكن تقسيم المصلحة القومية من الناحية المنهجية الى عدة انواع لعل ابرزها ما يتعلق بالدفاع عن الدولة اومجموعة دول من أي تهديد خارجي محتمل مباشر أوغير مباشر، والنوع الاخر هوالمصلحة الاقتصادية من اجل تحقيق الرفاهية لدولة اومجموعة دول، وثالثها يتعلق بالحفاظ على نظام دولي سياسي واقتصادي عندما ترى ادارة الدولة أن البقاء في إطاره يحقق لها الأمن والرفاهية، واخيرا المصلحة العقائدية وهي حماية وتعزيزمجموعة من القيم التي يشترك فيها المواطنون والدولة او مجموعة الدول والاعتقاد في صلاحيتها في كل العالم. ومن الجدير بالذكر ان اي خلل في احد المصالح الثلاث لا يصبح لبقية المصالح الاخرى أي أهمية.

تتوقف المصالح القومية للدولة على مستوى طموح ادارة تلك الدولة، فالدولة التي تجاوزت مرحلة التكوين السياسي من سيادة واستقلال وحققت سلامة امنها الوطني وشهدت مؤسساتها الاجتماعية ازدهارا وانسجاما في البنية المجتمعية والثقافية والدينية، تبدأ بمراحل التنمية والانفتاح التي بدورها سوف تشهد سقفا جديدا من اجل الحصول على اساسيات الدولة المتطورة. وهنا ياتي دور التاريخ والجغرافية في تحديد المصالح القومية العليا للدولة وتوضيح ملامحها، فالبعد التاريخي هو ذاكرة الشعوب التي لابد أن توظف لتحديد مواطن النجاح والاخفاق وهو ما ينعكس فيما بعد في وضع جدول أعمال تلك الدولة، وكذلك الأمر بالنسبة للجغرافية فحقائقها تحدد امكانيات الدولة وقوتها الاقتصادية وحجمها في النظام الإقليمي كما تفرض عليها تلك المحددات علاقة دول الجوار وسياساتهم معها.

يدور موضوع المصلحة القومية للعراق مع دولة تونس حول جانبا مهما من جوانب السياسة الخارجية للعراق تجاه الدول العربية او العمل العربي المشترك، الذي تجلت بعض معالمة وبشكل واضح بعد تصاعد التيار القومي العربيفي النصف الثاني من القرن العشرين

واستقلال الدول العربية من الاستعمار الاوربي، مع ان العلاقات العراقية التونسية لم تكن وليده القرن الماضي، بل كانت تضرب في بعدها الزمني اعماق التاريخ، عندما اشترك الطرفان في اللغة، والقومية، والدين، والحضارة، حين انضوى البلدان تحت لواء الدولة الاسلامية في عهودها الراشدة والاموية والعباسية، وهي مرتكزات قامت عليها اسس العلاقات بين الطرفين.

كان لعامل البعد الجغرافي دورا في عدم ظهور مصلحة عراقية- تونسية وطيدة فيما يتعلق الامر بالوشائج الاجتماعية اوالمجتمع المدني او السياسي على الرغم من التداخل القومي- الديني بينهما، علما ان العامل الجغرافي نفسه كان له دوره في غياب اية ازمة سياسية، اوطابع نزاع او حتى مذكرات عداوة بين الطرفين، لذلك لم تشهد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فترة انقطاع. فقد عرفت دبلوماسية تونس وعلى مر عقود عديدة بالدبلوماسية الناجحة والمتوازنة وهي من اهم السمات التي تميزت بها السياسة الخارجية عن سياسات الدول الاخرى.

كان لظهور العراق اول دولة عربية مستقلة رسمياً منذ العام ١٩٣٢، دوره الواضح في تفاعل السياسة الخارجية العراقية مع حركات التحرر الوطنية والتيار القومي بشكل عام بعد تاسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ على اساس قومي. التي بدورها كانت انعكاسا للسياسة الوطنية العراقية والاحداث الدولية معاً، حين وقف العراق موقفا ايجابيا في دعم تلك الحركات سياسياً، ومالياً، وعسكرياً بشكل ساهم في استمرار النشاط السياسي والعسكري وتحقيق استقلال تلك الدول. وكان تحرك العراق تجاه تونس في المجال السياسي قد عبر عنه في قنوات عديدة.

من جانب اخر هناك مسائل مهمة يجب الاشارة اليها حول المصلحة القومية العربية، وهي في خضم العمل المشترك الداعي الى الوحدة العربية، حين وقع العراق كعضوا في الجامعة العربية على "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية" في عام١٩٥٠، التي تنص في مادتها الثانية على أن "كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة أوأكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعا "،عملا بحق الدفاع عن كيانها الذي يستلزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وأن تتخذ على الفور جميع التدابير بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابه.

لكن في عام ١٩٥٥ ظهرت احداثا كان من اثارها تصدع التحالف القومي العربي العسكري والاقتصادي المذكور، عندما انضم العراق الى حلف بغداد اوالحلف المركزي (SENTO)، وكانت الفكرة المركزية فيه كما روج لها نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي، هي ربط ميثاق الضمان الجماعي العربي (معاهدة الدفاع المشترك) ربطًا وثيقًا بالدول الغربية لمناهضة التهديد الشيوعي في المنطقة العربية والاسلامية ومواجهة خطرها.

في خضم المد القومي الذي كانت تشهده المنطقة العربية في عقد السبعينيات من القرن العشرين، وموقف الدول العربية من تونس بعد اشاعة اقامة علاقات تونسية- اسرائيلية غير رسمية، هدفت السياسة الخارجية العراقية على سحب تونس الى الصف القومي، عندما كان للعراق دوراً في اختيار تونس بدلا من القاهرة مقرا للجامعة العربية وبشكل مؤقت بعد زيارة انور السادات رئيس مصر اسرائيل، وذلك ما جاء في مؤتمر مجلس جامعة الدول العربية

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الذي عقد في بغداد على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد العرب ما بين ٢٧-٣١ اذار ١٩٧٩، بسبب الازمة السياسية بين مصر وبقية الدول العربية. بعد اقدام مصر على ابرام معاهدة سلام مع اسرائيل عام١٩٧٩. كما كان للعراق دورا اخر تجاه تونس، عندما اصبح عضوا ضمن اللجنة التي شملت السعودية، الجزائر، الكويت، بهدف تنفيذ احكام النقل والسعي لدى الدول الاعضاء لتقديم المساعدات التي تطلبها تونس.

استندت العلاقات العراقية- التونسية الاقتصادية والثقافية في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرنالعشرين الى اطر قانونية وهياكل تعاون عديدة، ومن ابرز الاتفاقيات التي هدفت الى تشجيع الحركة التجارية، هي اتفاقية ٥ نيسان عام ١٩٧٥ التي عقدت في بغداد وهي اتفاقية تعاون اقتصادية - ثقافية – اعلامية- سياحية- تربوية فضلا عن قطاع النقل الجوي، وقد اعقبت هذه الاتفاقية اتفاقيات فرعية انبثقت عنها كالاتفاقية المالية التي تم توقيعها في تونس في ١٩٧٦ وبروتوكول ايلول ١٩٧٩. كما توالت اتفاقيات اخر حول السياحة في ١٩٧٧ واليد العاملة في ٢٨ ايلول ١٩٨١.

اتخذت السياسة الخارجية التونسية في عهد زين العابدين بن علي ١٩٨٧-٢٠١١ بعداً آخر حين غادرت تونس القضايا العربية لتشكل الدبلوماسية التونسية الجديدة اتجاها يقوم على منهج جديد مع المحيط الاوربي وكما يحددها المسؤولين التونسيين في دعم وتطوير علاقات الشراكة مع الاتحاد الاوربي باتجاه المزيد من التكامل وتشابك المصالح، ودعم المسار الاورو-متوسطي في المجالات المختلفة.

في ضوء هذه السياسة اصبحت تونس من المحاور المهمة في تطبيق سياسة التعاون الامني الاوربي- المغاربي، ولعوامل اخرى، رفضت تونس ارسال قوات عسكرية للمشاركة مع قوات التحالف الدولية في حرب الخليج الثانية عام١٩٩١ والوقوف الى جانب العراق، على الرغم من المعارضة الخليجية، وبرر ذلك ان اللجوء الى الوسائل السلمية من خلال عقد مؤتمر سلام دولي لانسحاب العراق من الكويت هوالحل الامثل لحل الازمة السياسية .

بعد ذلك شهد العراق جملة من التحولات الجذرية التي انعكست سلبا على مجمل عمل السياسية الخارجية وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي، فقد ادى سقوط نظام حزب البعث في نيسان٢٠٠٣ و دخول القوات الامريكية وما رافقة من احداث دموية في المدن العراقية الى ان يعيش العراق ظرفا استثنائيا لم يسمح له في ظلها بتهيئة علاقاته الدبلوماسية مع البيئة الخارجية والاستمرار بالتعاون المشترك مع الاخرين فقد توقف عمل السفارة العراقية في تونس، وتجمدت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين.

كان موقف الحكومة التونسية الرسمي تجاه تلك الاحداث، كما عبر عنه وزير الشؤون الخارجية التونسية في بيان له صدر في حزيران ٢٠٠٣، عن امل بلاده في عوده الظروف الملائمة لاستباب الامن والاستقرار في العراق، ولذلك، استأنفت مرحلة جديدة من التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين العراقي والتونسي والتبادل التجاري ايضا الذي كان ضعيفا جدا، بسبب تدهور الوضع الامني في العراق، الذي وقف حائلا امام تقدم عجلة التطور الاقتصادي في البلاد،

بعد اندلاع الثورة التونسية وسقوط نظام حكم زين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١، تغيرت الخارطة الجيوسياسية المحيطة بتونس، والواقع السياسي والاجتماعي

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

التونسي بشكل كبير، كما تغير موقع تونس باعتبارها رائدة في ما يسمى بـ (الربيع العربي)، ومواقفها تجاه القضايا الاقليمية، فقد عرفت تونس منذ ١٤ كانون الثاني ٢٠٠١ الى عام ٢٠١٦، سبع حكومات وثلاثة رؤساء جمهورية ومحطتين انتخابيتين كبيريتن، الاولى تأسيسيه سنة ٢٠١١ والثانية تشريعية ورئاسية عام ٢٠١٤. تركزت سياسة الحكومات المتوالية التوجه باتجاه دفع نشاطات تونس الخارجية الى منافذ اوربية وافريقية وعربية، وكان من تلك الدول العراق. وقد تم تبادل المصالح المشتركة بالشكل الاتي:

- **التنسيق السياسي في المحافل الدولية** قام الجانب العراقي وعلى مستوى وزاري بزيارات عديدة الى تونس من اجل تطوير تلك العلاقة بجوانبها المختلفة كوزير الخارجية، والتجارة، والثقافة، والتعليم العالي والبحث العلمي. وفي مقارنة في عدد الزيادات المتبادلة نجد ان الزيارات الرسمية العراقية الى تونس هي اكثر مما هي عليه في الجانب التونسي.
- **التعاون الامني والاستخباري لمكافحة الارهاب.** يواجه الطرفان التونسي والعراقي تحديات داخلية مشتركة تقف في مقدمتها مكافحة الارهاب والتطرف الاسلامي، وتصنف تونس الدولة الرابعة في عدد المقاتلين التكفيرين المنضوين في صفوف ما يسمى بـ (الدولة الاسلامية)، وقد تطرقت زيارات المسؤولين العراقيين الى تونس الى هذا الجانب دون الاشارة الى مشاريع اواجراءات رسمية مشتركة للحد من تجنيد التونسيين التكفيرين الى العراق، هذا علماً ان الدستور التونسي الجديد الصادر في عام ٢٠١٤ يقضي بعقوبة الاعدام على من يتهم بالارهاب .
- **التبادل التجاري:** شارك اكثر من وفد وزاري عراقي ما بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٥ في زيارة تونس من اجل تنشيط وتنمية التبادل التجاري بين البلدين، وتذليل معوقات تطوير تلك العلاقة في القطاعات المختلفة،
- **تعزيز العلاقات الثقافية بين البلدين:** زار اكثر من وفد وزاري عراقي تونسي لتطوير العلاقات الثقافية بين البلدين والحث على تبادل الثقافات في الدراسات الرصينة والمناهج والمهرجانات الثقافية، ومن اجل تطوير انماط المصالح القومية بين البلدين والافاق المستقبلية نرى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار الجوانب الاتية:
  - تكريس سياسة الانفتاح السياسي للعراق حتى يستعيد العراق مكانتة العربية عبر قيام وزارة الخارجية وبعثاتها الرسمية في الخارج باستلهام ابرز التجارب الناجحة في التنمية وبأشكالها المختلفة.
  - تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بمواثيق رسمية ومشاريع تخدم الطرفين، وتفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة، مع تنشيط عمل القطاع الخاص والاستثمار في الاسواق بين البلدين عبر اقامة معرض خاص للمنتوجات التونسية في العراق لفتح باب الاستثمار.
  - التأكيد على العلاقات الأكاديمية المشتركة في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية بشكل يؤدي الى وضع مشاريع علمية مشتركة حول بعض الظواهر او الاشكاليات او الازمات في كلا البلدين، ووضع مشاريع جديدة ثقافية مشتركة في الانتاج الفني المشترك .

- التأكيد على توثيق التعاون الامني والاستخباري لمكافحة الارهاب والتطرف باطر قانونية واجراءات ملزمة مع التأكيد على مسؤولية الجانب التونسي في وضع قيود ملزمة على التكفيرين التونسيين، كرفع الجنسية التونسية عنهم، او اقامة مكاتب تونسية في العراق وعلى غرار ما موجود في سورية، تهدف الى توعية التونسيين المتطرفيين حول حقيقة ابعاد النزاع في العراق كحربا اقليمية واخرى دولية من اجل تشويه صورة الاسلام الحقيقية.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies